عولمة حقوق الإنسان في ظل
التحولات الدولية الجديدة

عولمة حقوق الإنسان في ظل التحولات الدولية الجديدة

أ.د. دلال بحـري ـ د. سامي حصيـد

سلسلة دراسات أكاديمية (10)

مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات والآفاق

جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر
E- mail: lsh@univ-batna.dz

الرقم التسلسلي للناشر 9931-740

عولمة حقوق الإنسان في ظل التحولات الدولية الجديدة

المؤلف: دلال بحري

الناشر: مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2019

ISBN 978-9931-740-00-94 ر. د .م. ك

Copyright© LSH-AEP 2019

فهرس المحتويات:

مقدمة	7
الفصل الأول: العولمة وتحولات عالم ما بعد الحرب الباردة	12
المبحث الأول: ماهية العولمة	15
المطلب الأول: تعريف العولمة	16
أولا- تعريف العولمة لغة	16
ثانيا- تعريف العولمة اصطلاحا	19
المطلب الثاني: هل العولمة مسار أم ظاهرة جديدة؟	27
المطلب الثالث: الملامح والخصائص العامة للعولمة المعاصرة « Aspects of Globalization»	33
أولا- الاشكاليات التي تفرزها العولمة	33
ثانيا- العولمة والشركات المتعددة الجنسيات(MNC's):	39
ثالثا- العولمة والمؤسسات المالية الدولية	39
المطلب الرابع : المقاربات – السجالات المفسرة لظاهرة العولمة	40
أولا- الموقف المؤيد للعولمة Hyperglobalist :	41
ثانيا: الموقف المعارض للعولمة **Sceptique**:	42
ثالثا- الموقف الوسطي للعولمة transformationalist:	44
المبحث الثاني: العولمة والعالمية: «جدال المفهومين»	47
المطلب الأول: العالمية «Universalisme»	48
أولا- التعريف اللغوي للعالمية:	48
ثانيا- التعريف الاصطلاحي للعالمية:	49
المطلب الثاني: العالمية	51
أولا- العالمية في المدرسة الرواقية:	52
ثانيا- العالمية في المدرسة الرومانية:	53
المطلب الثالث: العولمة والعالمية: «التشابه والاختلاف بين المفهومين»	54
أولا-أوجه التشابه بين العولمة والعالمية:	54
ثانيا- أوجه الاختلاف بين العولمة والعالمية	55
المبحث الثالث: تأثير العولمة على حدود الدولة:	57
المطلب الأول: داخل حدود الدولة	58
أولا- تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدولة	59
ثانيا- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها	63
ثالثا- التركيز على الهوية وتراجع الولاء الوطني	66
المطلب الثاني: خارج حدود الدولة	73

أولا- التحولات النظامية والهيكلية في النظام الدولي.	73
ثانيا- التحول من الكونية إلى الإقليمية	80
ثالثا- بروز المجتمع المدني العالمي	85
رابعا- التحول من المنظور الإيديولوجي إلى المنظور الحضاري	89
الفصل الثاني: عولمة حقوق الإنسان: « المنطق الأبرز في القانون الدولي الحديث »	91
المبحث الأول: حقوق الإنسان -الماهية والتطور-	93
المطلب الأول: حقوق الإنسان بين تعدد الحقوق واختلاف التعاريف ووحدانية الطبيعة	93
أولا- مقاربة حقوق الإنسان واشتقاقاتها الفكرية	93
ثانيا: النقاشات الحاصلة في تصنيف حقوق الإنسان	97
ثالثا- خصائص حقوق الإنسان	102
المطلب الثاني: التطور التاريخي لحقوق الإنسان	105
أولا- الاجتثاثات الفكرية لموضوع حقوق الإنسان في الحضارات القديمة	106
ثانيا - التأسيس للوعي بكرامة الإنسان	108
ثالثا- حقوق الإنسان والصراعات الفكرية لما بعد عصر النهضة:	111
المبحث الثاني: حقوق الإنسان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية	117
المطلب الأول: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	117
المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن مراحل إعداد الإعلان	121
المطلب الثالث: القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان	124
المبحث الثالث : حوكمة حقوق الإنسان بعد سنة 1990	129
المطلب الأول: حقوق الإنسان بين الإشكالية العالمية والخصوصية	129
أولا- عالمية حقوق الانسان	131
ثانيا - خصوصية حقوق الإنسان	136
المطلب الثاني: إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993	139
أولا: التأكيد على عالمية حقوق الإنسان	141
ثانيا: الخصوصيات الثقافية في إعلان وبرنامج عمل فيينا1993	143
ثالثا: الترابطية في حقوق الإنسان	147
الخاتمة	152

مقدمة

تميّزت أواخر الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة بتغيرات نوعيّة وبنيويّة كثيرة مسّت كل من مفاهيم التنظيم السياسي والاجتماعي، حيث يرجع سببها إلى الحركة العلمية والتكنولوجية السريعة، التي أدت بدورها إلى تسريع عمليات التطور الحضاري الإنساني، هذا الأخير الذي وحدَّ ونسقَّ وعياً عاماً لشروط مختصرةً لنظام عالمي معولم تمّ بناؤهُ بغضِّ النظر عن الهويات والقناعات المحلية، وأنتج أُطرا جديدة في عمليات البحث والنّمذجة النظرية من أجل إعداد تصورات وترتيبات جديدة لفكرة التكامل الدولي. هذه النماذج العالمية تؤكد على فكرة الطابع الوحدوي الذي يميّز العالم الحديث(عالم واحد) إضافةً إلى ضعف التحليلات التقليدية في فهمه.

كل هذا كان بفعل ظاهرة العولمة التي لها أبعاد مختلفة وزوايا حادة أدت إلى منعطفات جذرية في التاريخ، ولم يكن ذلك إلا نتاجا للتقدم العلمي الهائل الذي رافقها، وهو ما أدى إلى تناقض وتضارب الآراء حول مفاهيمها أنماطها وآلياتها وحول تفعيلها وإدماجها في المجتمعات والقوانين، فأصبحت القوانين عرضةً للتفسيرات المزاجية سواءً بالنسبة للأشخاص أو أنظمة الحكم المختلفة*.

لكن تعدّد حركات الرفض المناهضة للعولمة أثناء اتخاذ القرارات الهامة على المستوى العالمي في الكثير من المجالات، يؤكد لنا في كل مرة وجود عالم محلي وغير قوي ليس بمهيمن على معايير وقيم السياسة

* للإشارة دراستنا هذه ستتناول العولمة كوضع قائم اليوم، سواء اعتبرناها كظاهرة أو كعملية متواصلة ومهما كانت مدلولاتها واستعمالاتها المختلفة والحدود التي تقف في وجهها وخاصة ما يتعلق منها بالسيادة والاختلاف الثقافي بين الأمم والشعوب.

العالمية، يسعى لإيصال صوته وإحداث تغيير في هذه السياسيات بشكل يضمن احترام وحماية خصوصيات وهويات أفراده المحلية.

في هذا الصدد، تعتبر قضايا حقوق الإنسان من بين أهَّم القضايا في مجال السياسة العالمية التي تأثَّرت بهذه التغيّرات النوعية والبنيوية التي عرفها العالم الحديث، حيث بدأ الاهتمام العالمي بها يتزايد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجةً للانتهاكات اللاإنسانية التي اقتُرفت بحق الإنسانية، أين بدأت خلال هذه الفترة حركة دوليّة لتدوين حقوق الإنسان في اتفاقيات دولية مُلزمة تبلورت خلالها حقوق الإنسان بشكل واضح، وأصبح يُنظر إليها من منظور واسع وشامل، وتمابرا مجموعة من الاتفاقيات، الإعلانات، والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان شكّلت ما يُعرف «بالقانون الدولي لحقوق الإنسان».

لكن نهاية الحرب الباردة أفرزت واقعا عالميا جديدا قائما على هيمنة الإيديولوجية النيو-ليبرالية المكرّسة لمبادئ الديمقراطية المشاركاتية، «اقتصاد السوق الحر ومبدأ عالمية حقوق الإنسان» «Universal Human Rights»، كهيكلة مرجعية مؤسسة لسلوكات الإنسان داخليا (داخل حدود الدولة الواحدة) وخارجيا بين الفواعل الدولية المختلفة، ومما زاد من أهمية هذا التصور القيمي هو تبنّي الولايات المتحدة كقوة مهيمنة «Hegemonic power» عالميا لهذه الطروحات المعيارية ليس فقط لضرورات إنسانية كما تريد المدارس النفعية الجديدة الترويج له، ولكن لتنميط السلوكات الفردية، الجماعية والمؤسساتية بصفة تعكس نمط حياة، قيم، مصالح وطموح الولايات المتحدة والقيم المشتركة للغرب.

بناءً على ذلك، برزت عدة محاولات لإعادة قراءة الصكوك الأساسية والمرجعية المُكوّنة للنسق الحقوقي العالمي (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966)، بالإضافة إلى كل الأطر التكميلية والتفصيلية لهذه المرجعيات التعاقدية، على ضوء واقع عالم ما بعد الحرب الباردة وتطلعات أنصار ما بعد الحداثة للمجموعة البشرية، وفي إطار ترابط نسقي وتشابك عضوي للعالم ككل تجعل من الدولة كائنا اعتباريا أكثر منه طبيعيا» «De-Naturalizing The State» بفعل الانكماش الكبير للقيمة المادية للمجال الوطني (السيادة)، وتزايد دور الفواعل غير الوطنية (سواءً كانت منظمات دولية حكومية أو غير حكومية، شركات عالمية عابرة للحدود،...إلخ)، ونقص القدرة الرقابية للدولة على حدودها بفعل النشاط والعمليات العابرة للحدود (الإعلام، المال والصرف، الكوارث البيئية والصحية ...إلخ).ما أدى إلى طرح فكرة ما يعرف بالسيادة النسبية أو السيادة المرنة عوض السيادة التامة أو المطلقة للدولة، ودعوة هذا الكيان المادي إلى التغيير من أدواره ووظيفته بحث يصبح دوره الأساسي هو الاهتمام فقط بالفرد في إطار ما أصطُلح عليه بمفهوم «الدولة الراعية»، أي الدولة التي ترعى أفرادها وتقف على احتياجاتهم المحلية والعالمية دون استثناء، خصوصا في مواضيع أصبحت جد حساسة ذات علاقة مباشرة بموضوع حقوق الإنسان، مثل: التنمية، الديمقراطية، التدخل الإنساني العسكري، الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وما ينجرّ عنها من تبعاتٍ سواء فكرية أو عملية.

عولمة حقوق الإنسان موضوع اقتحم الساحة السياسية العالمية ومختلف نقاشات المفكرين والكتّاب والمؤرخين مع فتح هل نقاشات تقُارب الثلاثة عقود على التوالي من الزمن إلى غاية يومنا.

إنّ أساس هذا الموضوع يكمن في ارتباطه بمواضيع هامة وحساسة أخرى تمس الدول والشعوب، وأنظمة الحكم وتتأثر بها وتؤثر فيها؛ حيث أنه لا يمضي يوم إلا ونسمع أخبارا عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وأخرى عن الهجرة غير الشرعية والتنمية، وعن مواضيع أخرى كالاكتشافات العلمية الحديثة.

إنّ ما زاد من خطورة هذه الظاهرة وأهميتها في آن واحد هو الفضح المستمر للانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان من قبل الدول التي تتبنّى مواثيق حقوق الإنسان من أجل شعارات سطحية لا غير لذلك، وبعد هذا الكم الهائل من التطورات وخاصة مع نهاية القرن20م وبداية الألفية الثالثة، التي تلازمت مع إبراز مسألة حقوق الإنسان في كل المعمورة والكشف عن انتهاكاته بأكثر سلاسة من خلال إجراءات العولمة، كل هذا يبيّن لنا الترابطات والتداخلات بين كلٍّ من حقوق الإنسان والعولمة.

العولمة لا تزال موضوع حديث الدراسة، ولا يزال معظم المفكرين يبحثون في آلياتها وأنماطها، كما يمكن القول بأن العولمة الآن أصبحت صفة ملازمة للتطور خصوصا مع التحامها مع مصطلحات جديدة في هذا العصر أهمها مصطلح الحوكمة، الذي يسعي إلى ضبط مختلف المواضيع في مختلف المجالات بأدوات وآليات جديدة خارج إطار الدولة.

موضوع عولمة حقوق الإنسان في عالم ما بعد الحرب الباردة يطرح جملة من الاستفهامات، خصوصا مع التغيرات الكبيرة التي تشهدها

الساحة السياسية الدولية في شتى المجالات من ظهور فواعل جديدة تنافس دور الدولة وتتخطى حدودها، بالإضافة أيضا إلى تعدد مواضيع السياسة العالمية من تدخل دولي، إرهاب، تنمية، هجرة غير شرعية، ما جعل من هذا العالم قرية صغيرة جدا معروفة لدى الجميع. لذلك، فالإشكالية الرئيسية التي تفرض نفسها في هذا السياق هي كالتالي:

«إلى أي مدى استطاعت الدول التوفيق بين التزاماتها بشأن قضايا ومواضيع حقوق الإنسان في زمن العولمة ؟».

الفصل الأول

العولمة وتحولات عالم ما بعد الحرب الباردة:

«تجاذبات حول فكرة العولمة»

الفصل الأول: العولمة وتحولات عالم ما بعد الحرب الباردة:

«تجاذبات حول فكرة العولمة»

نحاول في هذا الفصل التطرق بالشرح والتحليل لأحد المصطلحات الأساسية المشكّلة لعنوان بحثنا عولمة «حقوق الانسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة»؛ المتمثلة في العولمة Globalisation وذلك في ثلاثة مباحث؛ خُصّص **المبحث الأول** للتطرق لمختلف تعاريف مفهوم العولمة إلى غاية الوصول إلى تعريف إجرائي يتماشى وموضوع بحثنا؛ هذا بالإضافة إلى التطرق إلى فكرة مهمة في هذا الفصل تتعلق بمصطلح العولمة في حد ذاته إن كان هو عبارة عن مصلح ذو سيرورة عبر الزمان، أم أنه ظاهره مستجدة عرفها التاريخ الحديث. هذا، وتطرقنا في المبحث الأول أيضا من هذا الفصل إلى أهم الخصائص والملامح العامة للعولمة من إلغاء للحدود، ظاهرة الاعتماد المتبادل المتزايد والتعقد التنظيمي من خلال كثرة الفواعل وتعدد الروابط التي تجمع بينهم، وكذا الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية خصوصا المالية منها أما في المطلب الأخير من هذا المبحث عكفنا على شرح أهم المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة العولمة بين مؤيد لها ومعارض، وحامل للعصى من الوسط لا هو مؤيد ولا هو معارض.

أما **المبحث الثاني**، تطرقنا فيه إلى الجدال المفاهيمي الحاصل بين مصطلح العولمة والعالمية، المصطلحين الأكثر تناولا في هذا البحث، وذلك تفاديا للخلط بينها أو في استعمالاتهما، كان ذلك من خلال تعريفهما لغويا واصطلاحا والتطرق لرأي أهم المدارس القديمة

فيهما، بالإضافةإلى الغوص في كل من نقاط التشابه والاختلاف بين المصطلحين.

أما **المبحث الثالث** والأخير فيتمثل في عنصر مهم في هذا الفصل هو العولمة والتحولات الدولية بين الثابت والمتغير، والذي تناولنا من خلاله تأثير أهم تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة سواءً داخل حدود الدولة أو خارجها، كل ذلك بطريقة تحليلية تمس كل عناصر البحث من حقوق الإنسان والسيادة.

استأثرت العولمة كمفهوم أو حتى كظاهرة بالكثير من الانتباه والاهتمام الدولي، سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل الدولية السياسية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية أو حتى في بعض الأحيان الرياضية (SPORT). وترجع أهمية ظاهرة العولمة إلى تباين أبعادها وتشعب آثارها وما تخلفه من أثار ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية الاجتماعية[1].

هذا، واختلف الكتاب والباحثين في تكييفها وتعريفها ومدلولاتها وأثارها، بل الأسباب والأسس التي تقوم عليها، مما جعلنا نواجه العديد من المناهج المتشابهة أحيانا والمختلفة أحياننا أُخرى. فهل يمكننا اعتبار

[1]- حدد السيد يسين، في كتابة " الحوار الحضاري في عصر العولمة"، ثلاثة ثورات متزامنة ومترابطة تحدث في وقت العولمة الراهن وهي كالتالي:
- الثورة السياسية: والتي تشير إلى الانتقال من الشمولية والسلطوية، إلى الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان.
- الثورة القيمية: والتي تعني الانتقال من القيم المادية إلى ما بعد المادية، مثل الانتقال من التركيز على البعد المادي للتنمية ممثلا في التنمية الاقتصادية، إلى التركيز فعلا على نوعية الحياة الإنسانية بصفة عامة.
- الثورة المعرفية: وتعني الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة. لمزيد من المعلومات في الفكرة أنظر إلى: يسين السيد ، الحوار الحضاري في عصر العولمة، (القاهرة: دار النهضة - مصر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2002)، ص 42.

العولمة ظاهرة أو عملية تحول، أو فكرة أو تصور للواقع الدولي الجديد(أي واقع ما بعد الحرب الباردة) ؟ أم أنّ العولمة ما هي إلا مجرد مصطلح لا يتجاوز كونه مرادفا للنيوليبرالية أو الأمركة، أو مظهرا من مظاهر تطور الرأسمالية، أو سلوك إمبريالي للاستعمار الغربي الجديد الطموح لتحقيق الهيمنة المنشودة؟. من هنا يتبين لنا بأن لمصطلح العولمة مدلولات عديدة مثل: الكوننة، والكوكبة والأمركة والغربنة، كل هذه المفردات مشتقة في عمومها من اللغتين الفرنسية والإنجليزية، ففي اللغة الفرنسية نقول «Monde» و «Mondialisation»، وباللغة الإنجليزية نقول «Global» و «Globalisation» بمعنى الكون والكونية.

كما يلاحظ أيضا أنه في اللغة الإنجليزية هناك تعدد في المترادفات كما في اللغة العربية بخصوص مصطلح العالمية أو العولمة، حيث هناك كلمات: «Word» و «Global» و «Universel»مقابل العولمة، العالمية، والكونية.

إلا أن مصطلح العولمة طغى استعماله في مختلف المجالات لسهولته ونعومته، كما طغى تعبير العلاقات الدولية على الشؤون السياسية الدولية مثلا، والسياسة العالمية والشؤون العالمية...الخ[1].

المبحث الأول: ماهية العولمة

لا أحد ينكر وقع مصطلح العولمة[2] في نهاية الألفية السابقة وبداية التاريخ الجديد للألفية الثالثة، إذ أصبحت موضة الخطابات الرسمية

[1]- مبروك عضبان، العولمة وحقوق الانسان، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية علاقات دولية، سنة 2015/2014، غير منشورة، ص 5.

[2]- يوجد الكثيرين الذين لا يفرّقون بين العالمية والعولمة، سواء كظاهرة أو كمفهوم، رغم أن بدايات استخدام مفهوم العالمية تعود لقرون قديمة سابقة، كما أن هذا الأخير يحظى باهتمام منقطع النظير لدى كل من الباحثين، الأكاديميين وحتى الإعلاميين، إضافة إلى تأثره بالحركة الإنسانية العالمية، رغم هذا فإنه نادرا ما يتم تحديد مفهومه بدقة وسنتطرق إليه بأكثر توضيح في المبحث الثاني من هذا الفصل.

والأحاديث الصحفية وحتى الكتابات والقراءات المتخصصة وغير المتخصصة وعبر التخصصية، كما كان له الحيز الأكبر من حيث الاستخدام الإعلامي والعالمي بشكل يضاهي مفاهيم الحرية والتنمية، كما يوظَف -وبصفة شبه متلازمة- عندما تُذكر مواضيع: مثل الاقتصاد، الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في هذا الصدد، وبالرغم من أنها كمفهوم حديث جدا بالمقارنة مثلاً مع مفهوم العالمية ومفهوم حقوق الإنسان، إلا أنها استطاعت الانتشار والتأثير على الدول من خلال أدوات الاتصال التي تسمح بها التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى ذلك، سَهَّلت الاطلاع على وضعيات حقوق الإنسان عبر العالم، كما أنّ أهم أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية لها علاقات جد متداخلة ومباشرة مع موضوع حقوق الإنسان سواءً كانت ذات تأثير سلبي أو إيجابي.

المطلب الأول: تعريف العولمة

من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف جامع ومانع للعولمة، وذلك لكثرة الرؤى حولها، والتي تتأثر باتجاهات الباحثين ومواقفهم منها، ولكي نضع لمفهوم العولمة إطاراً عاماً، سنستعرض بعض التعاريف والأقوال التي تناولها المفكرون والباحثون.

أولا- تعريف العولمة لغة

مصطلح العولمة هو الترجمة العربية لكلمة «Globalization» ذات الأصل الإنجليزي، وقد شاع استعمالها في الأدبيات الأكاديمية والإعلامية للإشارة إلى الانفتاح الذي شهده العالم المعاصر والتداخل العميق والمتزايد

بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية[1]، ويرجع الكثير من الباحثين بداية تداولها إلى نهاية سنوات الستينيات من القرن الماضي، وذلك تحت تأثير عدد كبير من المنظرين في الشؤون الاقتصادية والعلاقات السياسية الدولية في شمال أمريكا، ولعل من بين أشهر هؤلاء الفيلسوف وعالم الاجتماع الكندي مارشال ماكلوهان (Marshall Mcluhan) 1911-1980، الذي أعلن سنة 1962 في كتابه «المجرة غوتنبرغ Gutenberg La Galaxie» أنّ حضور الصورة والخبر في كل مكان، والشفافية الناتجة عن وسائل الإعلام سيؤديان إلى خلق ما أسماه هو بـ «القرية العالمية»، وذلك نتيجة النقل المتزايد للأخبار في ربوع العالم، مثل ما حدث في تلك الفترة مع حرب الفيتنام، التي شوهدت وقائعها على شاشات التلفزيون[2].

في الفترة الممتدة بين سنوات 1960 و 1970ساهم منظرون آخرون مثل المتخصص الأمريكي في قضايا الشيوعية زبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) في نشر فرضية «المجتمع – العالم La société – monde»، فقد كان هذا الأخير يرى في الثورة الإلكترونية المعاصرة ترسيخا للقوة الأمريكية، وبداية نهاية الإيديولوجيا كمؤشر على بروز أول مجتمع معولم في التاريخ[3].

أما التعابير الفرنسية، «دولنة أو تدويل»«Internationalisation»، «عولمة» «Mondialisation» و «الكونية» «Globalisation» فهي

[1]- عبد العزيز ركح، ما بعد الدولة – الأمة عند يورغن هابرماس، (الجزائر: منشورات الاختلاف، سنة 2011)، ص 81.

[2]- عبد العزيز ركح، مرجع سابق، ص ص 81- 82.

[3]- Armand Matellart, histoire de l'utopie planétaire. De la cite prophétique a la société globale, (Alger: édition casbah, 2004), pp 315-318.

تستعمل في الغالب بدون تمييز بينها، رغم أنها ليست مترادفة[1]، ذلك أنه يقصد بالتدويل مبادلات من طبيعة اقتصادية، سياسية وثقافية بين الأمم، وإلى العلاقات التي تنجر عن هذه المبادلات سواء سلمية أو صراعية، علاقات تكامل أو تنافس أما عندما نتكلم عن العولمة فإننا نقصد حقيقة أخرى، معاصرة هذه المرة، إنها انتشار وتوسيع للعلاقات والتبادلات الدولية والعابرة للقومية على المستوى العالمي، كنتيجة للسرعة المتزايدة للتنقلات والاتصالات التي عرفتها الحضارة الإنسانية المعاصرة[2].

بينما تشير الكونية إلى ظهور «نظام–عالم» بحسب تعبير عالم الاجتماع إيمانويل فالريستاين (Immanuel Wallerstein)[3] فيما وراء العلاقات الدولية وفيما وراء العولمة في حد ذاتها، إنه واقع اجتماعي، سياسي وثقافي له من الصفات والخصائص ما ليس لأجزائه المكونة له[4].

إنّ الكونية هي الشكل الأعلى للعولمة، كما تُحيل إلى واقع مزدوج؛ من جهة صعود القوى لشبكات الشركات المتعددة الجنسيات التي تؤدي إلى اندماج العمليات الاقتصادية المحلية في أفق عابر للأوطان، ومن جهة أخرى زيادة التبادلات التجارية للسلع اللامادية (مثل: المعلومات، الخدمات، التعاملات والتدفقات المالية الكبيرة في شكل أرقام ...إلخ)،

[1]- جان زيغلر، سادة العالم الجدد، العولمة – النهابون – المرتزقة – الفجر، ط1، ترجمة الدكتور محمد زكريا إسماعيل، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 25.

[2]- Guy Rocher, La mondialisation un phénomène pluriel. Dans: Daniel Mercure (dir), Dans une société monde? Les dynamiques sociales de la mondialisation, (Québec: de l'université de Laval et de Boeck université, 2001), p.19.

[3]- Immanuel Wallerstein, La restructuration capitaliste et le system – monde. Trad. M. Mouton et J. Vialle, (Agone, n.16, 1996) p.207.

[4]-Guy Rocher, op.cit, p.20

التي غيّرت المفاهيم التقليدية للزمان والمكان والحدود، بحيث لم تعد هذه الأخيرة تعني شيئا في هذا الأفق الجديد[1].

أما في اللغة العربية فقد شاع استعمال كلمة «عولمة» وأصبحت متداولة كثيرا خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية كترجمة للمصطلح الإنجليزي «Globalization» والفرنسي «Mondialisation» وهي كلمة مشتقة من اللفظ «عالم»[2]، وتعني أنّ الأفراد والشعوب قد اتحدت وانتقلت إلى المستوى العالمي في جميع الأمور السياسية والاقتصادية وخاصة الثقافية، ولذلك يمكن أن نعرّف العولمة في المستوى اللغوي على أنها «إعطاء الشيء الصفة العالمية من حيث النطاق والتطبيق»[3].

ثانيا- تعريف العولمة اصطلاحا

توجد محاولات عديدة لتعريف العولمة تعريفا اصطلاحيا-إجرائيا في الخطابات السياسية المعاصرة بأشكال وتعابير مختلفة بعضها مسهب في الشرح والتعميم، بحيث يربطها بكل التغيرات الحديثة والمعاصرة التي طرأت على المجتمع العالمي، وبعضها الآخر مبالغ في الإيجاز بحيث يختزلها في جوانبها الاقتصادية فحسب، ولذلك يعتقد كثير الباحثين أنّ «العولمة قد حددت حتى الآن بشكل غامض، هذا إذا كانت قد حددت على وجه العموم»[4]، وهو ما يجعل من المفهوم ملتبسا في استعمالاته، ويصعب على الباحث عملية تحديد وضبط تعريف واحد له.

---

[1]- Alain Arnaud, Mondialisation et conflits, (Agone: n.16, 1996), p.86.

[2]- عبد العزيز ركح، مرجع سابق، ص 83.

[3]- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ط 2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2003)، ص 136.

[4]- بول كير كبرايد، العولمة : الضغوط الخارجية، ط 1، ترجمة: رياض الأبرش، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 31.

في الواقع يستعمل مفهوم العولمة بصورة عامة للتعبير عن التطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصال التي تجعل أبعد أطراف العالم في متناول البشر، مما يجعل العالم في شكل قرية صغيرة، أما في الدوائر العلمية الغربية فيشير إلى «عملية التدويل المتفاقمة للممارسة الاقتصادية، التي تتمظهر في الاندماج «l'intégration» والاعتماد المتبادل «l'interdépendance» المتنامي للاقتصاد القومي.[1]

ويستعمل مصطلح العولمة في أوساط العلوم الاقتصادية وعالم الأعمال كثيرا للتعبير عن تطور المبادلات التجارية والمالية ما وراء الحدود، لذلك يركّز جون لوك فيرانادري (Ferranadery Jean-Luc) على الطبيعة الرأسمالية للمفهوم الذي يشير حسبه إلى «حركة جد معقدة لانفتاح الحدود الاقتصادية واختلال التوازن، تسمح للممارسات الاقتصادية الرأسمالية بمدّ مجال نشاطها إلى كامل المعمورة». وتقترح منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي(OCDE) تعريف العولمة على أنها: «الإجرائية التي يزداد من خلالها الترابط البيني للأسواق والإنتاج في الكثير من الدول وذلك كنتيجة لديناميكية تبادل السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا».[2]

وفي الأفق السوسيولوجي يعتبر غيدنز (Giddens) العولمة على أنها «إعادة تشكيل لمفهوم الزمان والمكان في العلاقات الاجتماعية، إنها تشير إلى المدى الذي وصل إليه تطور المشروع الحداثي في المجتمع الدولي»[3].

---

[1]- David Bolduc, Antione Ayoub, La mondialisation et ses effets, revue de la littérature, (Québec: GREEN-Universite LAVAl), 2000, p.6.

[2]- بول كير كبرايد، مرجع سابق، ص 338.

[3]-Pierre de Senarclens, La mondialisation, dans : Mesure, S. et Savidan P., (Paris: Edit Armand Colin, 2éme édit, 2001), p.777.

هذا، وعرفت العولمة عديد التعاريف في عديد المجالات نستعرضها كالتالي:

- «العولمة هي: مشروع حضاري غربي متكامل البنيات، أوجده التلاقي بين التطلعات والحاجات الغربية من جانب، والإمكانات المادية الهائلة التي أوجدتها الطفرات الكبيرة في تقنيات الاتصال والمعلومات والصناعات المتقدمة من جانب آخر»[1].
- «العولمة كما يراها الكثير من المفكرين والكتاب هي سيطرة وغلبة ثقافة من الثقافات على جميع الثقافات في العالم»[2].
- عرفها (صادق العظيم) بأنها تعني: «وصول الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الانتاج»، وهذا يعني في رأيه رسملة العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمو، أي نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى الأطراف بعدما كانت محصورة كليا في مجتمعات المركز ودوله[3].
- ويعتبر (عبد الله أبو راشد)أنّ العولمة تعني «التعبير عن انسحاق الإنسان أمام سطوة الآلة والتقدم العلمي وتمركز رأس المال وانعدام القيم الإنسانية والأخلاقية وسيادة منطق الربح والازدهار الفردي

[1]- منصور زويد المطيري، "العولمة في بعدها الثقافي"، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 58، ماي 1999، ص 33.
[2]- أحمد عثمان التويجري، "الدين والعولمة"،**المجلة العربية**، العدد 273، فيفري 2000، ص 38.
[3]- موسى الضرير، " العولمة – مفهومها – بعض الملامح "، مجلة المعلومات الدولية، السنة السادسة، العدد 58، (خريف 1998)، ص 07.

والبقاء للأقوى من خلال تجارة السوق المعلوماتية والاستلاب الثقافي للشعوب والدول والقوميات[1].

- أما (محمد عابد الجابري)*فيعتبر العولمة في معناها اللغوي هي: «تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي تعني الآن في المجال السياسي -منظورا إليه من الزاوية الجغرافية(الجيوبوليتيك)- العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات إلى بلدان العالم أجمع»[2].وليست العولمة عند الجابري مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين[3]. وبعبارة أخرى فالعولمة إلى جانب أنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يعيشه عصرنا، هي أيضا إيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، وهينفي الأخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الايديولوجي كما تعني الهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك[4].

- وعرّفها (الكاتب الفرنسي دولفوس) بأنها تعني «تبادل شامل وإجمالي بين مختلف أطراف الكون، يتحول العالم على رأسه إلى محطة

---

[1]- عبد الله أبو راشد، "**العولمة:** إشكالية المصطلح ودلالته في الأدبيات المعاصرة"، مجلة المعلومات الدولية، السنة السادسة، العدد 58، (خريف 1998)، ص 22 .

* الدكتور محمد عابد الجابري، مفكر مغربي، يعتبر من بين أول المفكرين الذين ميزوا وفرقوا بين العولمة والعالمية في مقالته "عشرة أطروحات حول العولمة والهوية"، جريدة السفير، العدد 17881، بتاريخ 1997/12/24، ص 17.

[2]- محمد بن علي، "خطاب حقوق الانسان في ظل أطروحات العولمة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41 -42، شتاء- ربيع 2014، ص 168.

[3]- محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية: عشرة أطروحات"، في كتاب "**العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة**"، إشراف محمد عابد الجابري، سلسلة فكر ونقد، الكتاب 02، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سنة 2009)، ص 30.

[4]- موسى الضرير، مرجع سابق، ص 17.

تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس والأماكن، مُلغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيود...» لكن السؤال المطروح هنا: أي نوع من المعارف؟ ولصالح من؟.

- لكن أكثر هذه التعاريف انتشارا تعريف **جيمس روزنو** (J.Rosenau) في دراسته الشهيرة: ديناميكية العولمة: نحو صياغة عملية The Dynamics of Globalization: Toward an Operational Formulation»، حيث يرى أن مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة والإيديولوجيا، كما يشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول وصراعات الهجرة، وبالتالي فإن إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة[1].

إنّ هذه الاختلافات العديدة في تعريف مفهوم العولمة ولّدت تنوعا في استخدام المفهوم لدرجة أنّ البعض يستخدم المفهوم متجاوزا العملية الاقتصادية أساسا «Predominently»، كما تقول أليسون بريسك (Briscoe Allison)، إلى اعتبارها تعبيرا عن تزايد المؤسسات والمنظمات الدولية، كما يشاطرها في ذلك ريجي (Ruggie 1998) ، أما البعض فيؤكد على أثار التدفقات الثقافية والبيئية والديمغرافية عبر–الوطنية كما هو الحال عند كيرني وساسان(Kearney and Sessen)،

[1]-James Rosenau, "**The Dynamics of Globalization:** Toward an Operational Formulation", Security Dialogue, Vol. 27 , N°3, (1996), pp247-262

ولكن البعض يركز على ظهور الشبكات عبر– الحدود والتي قد تشكل المجتمع المدني العالمي كمظهر للعولمة[1].

ومن خلال التمعن في فحوى التعاريف السابقة أيضا يتبين لنا أن العولمة تقوم أساساً على تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق أمام البضائع الواردة من الخارج، وهذه القضية تشكل عقبة أمام البلدان النامية، فيتعرض اقتصادها للمخاطر وتضعف مكاسبها المحتملة، إذ تتعرض لمنافسة الدول الصناعية وهي منافسة في الواقع غير متكافئة، وهذا الواقع يجعل الغني يزداد غنىً والفقير يزداد فقراً، خاصةً وأنَّ القوانين التي تحكم مسار العولمة غالباً ما تتحيز للدول الغنية القوية.

كما نجد التمييز القائم بين العولمة من فوق (نقصد التعاون الاقتصادي والسياسي فيما بين الدول)، والعولمة من تحت (نقصد التعاون السياسي– الاجتماعي والثقافي فيما بين الوكالات المحلية والوطنية والدولية).وهذا ما يؤكد أنّ العولمة أصبحت تعني «تجاوزا للحدود أكثر منها عبورا لتلك الحدود»، أي هي حسب تعبير **(جان شولت):** «مجموعة التطورات التي تجعل العالم مكانا واحدا مغيرة بذلك معنى المسافة والهوية الوطنية في الشؤون الدولية»[2].

[1]- مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 07.
[2]- لمعلومات أكثر في هذه النقطة أنظر إلى:
http://www.ucpress.edu/book/pages9595.intro.html

الشكل رقم 01 : يبين مكونات، أبعاد أو مرتكزات العولمة – ثقافية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية، بيئية – في شكل كل متكامل ترابطي، تشابكي.

Source Josh Chigwangwa,Global Economy Analyst Southern Africa Reviews, **«identify the various factors that have promoted the globalization of business?»**,[Viewed on 24/10/2016], in: http://jmchigwangwa.blogspot.com/2011/05/identify-various-factors-that-have.html

فالعولمة هنا تفيد معنى «ضغط الفضاء والزمن مما يجعل المسافة الإقليمية والحدود الجغرافية يكون لها أهمية محدودة»، أي أنّ العالم أصبح مكانا واحدا في حد ذاته[1]، لهذا العولمة بهذا الاستخدام تفرض علينا التعامل معها «كعملية ديناميكية وليس عملية إستاتيكية»، بمعنى عملية تتغير عبر الوقت وهي بذلك تكون قد حدثت عبر موجات، والموجة الحديثة مرتبطة بالهيمنة الأمريكية.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص مجموعة من النتائج هي:

- التعاريف ورغم وضعها في فترة متزامنة جاءت متباينة من حيث الشمولية والجزئية، ومن حيث المنطق والهدف فإن هذا التباين وصل

[1]- مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 07.

في بعض الأحيان إلى درجة التناقض، وهو ما عليه الأمر بين تعريفي(محمد عابد الجابري وجلال العظمة) بخصوص المعنى العام للعولمة.

- توجد هناك عديد التعاريف يغلب عليها الطابع العمومي ونقص الدقة.
- الاختلاف في التعاريف أدى بدوره إلى الاختلاف في المواقف بشأن العولمة، بين مؤيد لها ومعارض أو متحفظ.
- كل كاتب أو مفكر يقدم لنا تعريف يتماشى وتصوراته للظاهرة ضمن اختصاصه، مما يجعل العولمة تظهر وكأنها تطور طبيعي وآلي بل حتمي في بعض الأحيان.
- جلّ التعاريف تختلف في تكييف العولمة، فهل هي ظاهرة أو عملية تحول متنوعة أو متعددة الجوانب أو وسيلة أو مرادف للخوصصة أو الحوكمة*؟
- الاختلاف في التعاريف أدى إلى الاختلاف في الطروحات، هل العولمة تعني توحد العالم (عالم واحد) ؟ هل ستكون الولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة الوحيدة؟ وهل للعولمة نتائج سلبية أو إيجابية أم الاثنين معًا؟ هل العولمة في النهاية تؤدي إلى زوال السيادة وزوال الدولة معها، وحلول الفوضى معها محل النظام ؟

* غير أننا يمكن أن نميز بينهما مبدئيا، حيث العولمة نعني أساسا بتنظيم شؤون العالم / المجتمع الدولي، بينما الحوكمة العالمية "Global Governance" تعني بإدارة العالم بطريقة أكثر عقلانية وجماعية (دولة – مجتمع مدني- قطاع خاص / دعائم الحوكمة)، والعامل المشترك بينهما هو في تعدد الفواعل لأن الحوكمة العالمية هي الإدارة المشتركة على المستوى عبر – الوطني، بمعنى إدارة العمليات العالمية في غياب حكومة عالمية. لمزيد من المعلومات في الموضوع أنظر إلى الموقع التالي :
"**Global governance**",[Viewed on 24/12/2016], in :
https://en.wikipedia.org/wiki/Global_governance

- بعض التعاريف وخاصة الأجنبية الغربية منها تبدو «**بريئة أكثر مما يجب**» لأن العولمة أكثر شراسة مما يظهر في بعض التعريفات، وهذا ينطبق خاصة على تعريف الكاتب الفرنسي (دولفوس Dolphus) الذي يعتبر من المؤيدين للعولمة.
- يوجد هناك اختلاف أيضا بخصوص حداثة أو عدم حداثة مفهوم العولمة، هل هي ظاهرة قديمة أو جديدة أو متجددة ؟.

المطلب الثاني: هل العولمة مسار أم ظاهرة جديدة؟

إذا كان مصطلح العولمة حديثا فإن المسار الذي يعبر عنه يعتبر على العكس من ذلك فهو قديم جدا، ذلك أنه إذا كانت العولمة ظاهرة تقارب واتصال بين المجتمعات على المستوى العالمي، فإننا نجد آثارها مماثلة في العلاقات الإنسانية، ومنه يمكن تحديد أصلها منذ اللحظة التي قامت فيها علاقات تبادل ثابتة على المستوى العالمي أي بين مجتمعات وشعوب القارات الخمسة.

ومنه، ليست العولمة بالظاهرة الحديثة إذاً؛ فجذورها ضاربة في تاريخ الحضارة الإنسانية، غير أنه إذا كانت التبادلات عن بعد بين الشعوب قائمة منذ الأزل، فقد ظلت رغم ذلك محدودة ولم تتحرر من قيودها المكانية إلى غاية نهاية القرن 15م، وقد ساهم في ذلك حركة الاكتشافات الجغرافية في أوروبا والبدايات الأولى لظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي[1].

لقد ارتبطت العولمة بالنظام الرأسمالي ارتباطا شديدا، فهي نتيجة من نتائج مرحلة من مراحل تطور هذا النظام، أي المرحلة التي تتميز

[1]- Frederic Cooper, "Le concept de mondialisation sert il a quelque chose?", Trad. Rachel Bouyssou, critique international, n.10, janvier 2001, pp.111-114.

بنشاط دولي تقوده فئة رأسمالية تسعى إلى فتح الأسواق العالمية من خلال سياسيات مالية واقتصادية متحررة أكثر فأكثر من قيود مراقبة الحكومات والتنظيمات الحكومية، ولذلك يُرجع بعض الباحثين وعلى رأسهم إيمانويل فالريستاين (Emmanuel Valrastein) بدايتها الفعلية إلى بداية النظام الرأسمالي العالمي، ويعود بها البعض الآخر إلى ظهور الشركات العالمي المتعددة الجنسيات، أما بالنسبة للآخرين فتبدأ العولمة بإلغاء أسعار الصرف الثابتة أو بانهيار المعسكر الشرقي[1].

بدأ الاعتماد المتبادل بين الدول يظهر منذ ازدهار المدن التجارية في أوروبا، حيث شكلت الاكتشافات البحرية والحملات العسكرية الاستعمارية خلال القرن 17م، والتي كان لها أثر كبير في دمج أمريكا في النظام الاقتصادي الأوروبي وتطوير أشكال الإنتاج والتبادلات الرأسمالية، شكلت هذه العوامل مجتمعةً مراحلا أساسية في ظهور هذه الظاهرة، ولقد بيّن فيرلي بتريك (Verley Patrick) في كتابه «حجم العالم L'échelle du monde»[2] كيف تطور الاقتصاد الأوروبي وأخذ بعدا عالميا في الفترة الممتدة ما بين 1730-1750 إلى1880 -1890.

وبالإضافة إلى هذه العوامل ساهمت عمليات إنشاء الطرق والسكك الحديدية وتحسين الأسفار البحرية حركات التنقل الجماعي، وكثفت من التبادلات الدولية للسلع والأشخاص وخصوصا حركة رؤوس الأموال، وقد تزامنت هذه الفترة أيضا مع موجات التوسع

[1]- أولريش بك، ماهي العولمة، ط 1، ترجمة: أبو العيد دودو، (كولونيا: منشورات الجمل، سنة 1999)، ص 01.

[2]-Verley Patrick, L'échelle du monde. Essai sur l'industrialisation de l'occident,(Paris: Gallimard, 1997), p.620.

الاستعماري الجديد التي سهلت تطوير صناعة الأسلحة وكذلك سيطرة الصناعات والأنظمة الإدارية للمستعمر الأوروبي، كما تميزت أيضا بالانتشار الواسع لأنماط الإنتاج الرأسمالي على حساب المعاملات الاقتصادية التقليدية.

كان (كارل ماركسKarl Marx)قد أشار لهذه الحركة في كتابه «بيان الحزب الشيوعي The Communist Manifesto» سنة 1948م، حيث كتب يقول: «ستغزو البورجوازية المعمورة كلها مدفوعة وراء حاجتها للأسواق الجديدة، فمن الواجب عليها أن تتمركز وتستغل وتنشئ علاقاتها في كل مكان، وباستغلالها للسوق العالمية تعطي البورجوازية طابعا كونيا للإنتاج واستهلاك جميع الدول...، لقد جرّدت الرأسمالية الصناعة من قاعدتها الوطنية. لقد تهدمت الصناعات الوطنية التقليدية ولا تزال تتهدم كل يوم. واستبدالها بصناعات جديدة، يكون الأمر تبنّيها مسألة حياة أو موت بالنسبة لجميع الأمم المتحضرة، إنها صناعات لا تستعمل موادا أولية محلية، بل موادا أولية آتية من المناطق الأكثر بعدا، ويكون استهلاك منتجاتها ليس متوقفا على الدولة المنتجة فحسب، بل في كل بقاع العالم. وعوض الحاجات القديمة التي كانت تلبيها المنتجات الوطنية، تنشأ حاجات جديدة، تقتضي مسألة تلبيتها جلب منتجات من مناطق ومناخات أكثر بعدا. وفي المقابل العزلة التي كانت تعيشها المناطق والأمم في القديم باعتبارها مكتفية ذاتيا، ستتطور علاقاتها الكونية وارتباطاتها الكونية بين الأمم»[1].

[1]- Karl Marx, Frederich Engels, Manifeste du parti communiste, (Paris: Edition sociale,1972 1997), pp.35-36.

عرف مسار انتشار النظام الرأسمالي في فترة ما بين الحربين العالميتين مرحلة ركود قبل أن يعاود مساره بقوة، هذه المرة بعد هزيمة ألمانيا واليابان، بحيث عرفت التبادلات التجارية منذ تلك الفترة تقدما سريعا، ميسرةً اندماج الفضاءات الاقتصادية الوطنية في السوق العالمية، وساعد على ذلك التطورات الهائلة المحققة في مجال التنقل الجوي والبحري خلال السنوات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى انخفاض كلفة المبادلات الدولية، وتحسين البنى التحتية لوسائل الإعلام والاتصال[1].

يعتقد (بول كيركبرايد Paul Kirkbride) في كتابه «عولمة: الضغوط الخارجية Mondialisation: pressions extérieures»[2] أنّ العولمة ليست مرحلة تاريخية طارئة، بل هناك – تاريخيا – أنماط من العولمة كثيرة ومتميزة بعضها عن بعض من حيث الارتداد والإيقاع الزمني، ومنه يقترح أربعة مراحل تاريخية مرت بها العولمة هي:

1. العولمة ما قبل الحداثة «Globalization pre-modern»: وهي المرحلة الممتدة ما بين بداية التاريخ وعصر النهضة، وتتميز العولمة فيها بتداخلات إقليمية حضارية داخل أوروبا وآسيا، وكانت نتيجة للتوسع السياسي والعسكري والانتشار الديني والهجرات الواسعة.
2. العولمة في ظل الحداثة الجديدة « Globalization under the new modernity»: والتي كانت ما بين 1500 و1800م، وكانت نتيجة

[1]- Pierre de Senarclens, La mondialisation. Théorie, enjeux et debats, (Paris: Edit Armand Colin, 2éme édit, 2001), p.73.

[2]- بول كيركبرايد، مرجع سابق، ص 52.

التدفق الديمغرافي ما بين أوروبا وأمريكا، وكذا نشأة وتطور الدولة القومية وتشكل الإمبراطوريات الأوروبية.

3. العولمة الحديثة «Modern globalization»: والتي كانت ما بين 1850 و1945 م وتميزت بالتقدم الكبير الذي عرفته الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية، والتوسع الاستعماري الأوروبي حول العالم الذي أدى إلى فتح الأسواق وتركيز المبادلات التجارية وتنقلات السلع والأفراد.
4. العولمة المعاصرة «Contemporary globalization»: من سنة 1945م حتى الآن، حيث شهدت هذه المرحلة الكثير من التدفقات والارتباطات العالمية خاصة في المجالين المالي والمعلوماتي[1].

ويؤكد(كيركبرايد) أنّ الانتقال من مرحلة إلى مرحلة خلال هذا المسار لم يصاحبه تغيير على المستوى الكّمي فحسب بل صاحبه أيضا تطور نوعي خاصة في المجال التنظيمي، بحيث يمكننا القول بأن «المرحلة المعاصرة تمثل مجمعا تاريخيا لأنماط العولمة في المجالات السياسية والإدارية وأنظمة الحكم والاقتصاد والبيئة، سيّما وأنّ هذه المرحلة قد شهدت تحسينات استثنائية في مجال البنية التحتية كالنقل والمواصلات وكثافة غير مسبوقة ولا معهودة من كثرة المؤسسات العاملة في التنظيم والإدارة العالميين».[2]

إنّ مستوى التجارة الذي يعرفه العالم المعاصر يفوق بكثير ذلك الذي كان في الفترات السابقة، كما أن هناك فرقا آخر أكثر أهمية، هو أنّ

[1]- المرجع نفسه، ص 53.
[2]- المرجع نفسه، ص 54.

سرعة التقدم في نظام الاتصال الدولي والمواصلات وتطور أنظمة المعلومات والأقمار الصناعية قد زاد من سرعة الانفتاح العالمي، وأصبح العالم بفضل ثورة الاتصالات والمواصلات قرية صغيرة في خريطة الكون، وهذا ما جعل نمط «الاقتصاد العالمي الحالي يتجه نحو التعامل بالأموال الإلكترونية التي لا وجود لها إلا في هيأة أرقام شاشة الحاسوب، ليس له مثيل في الأزمنة الماضية»[1]، الأمر الذي جعل (غيدنز وهيتون Giddens and Heaton) يعتبران البداية الحقيقية للعولمة مع إطلاق أول قمر صناعي للاتصالات في ستينيات القرن الماضي[2] مما سمح حسبهم بالتراسل الفوري للمعلومات عبر العالم[3].

[1]- أنطوني غيدنز، عالم مجمع، **كيف تعيد العولمة تشكيل حياتها**، ط 1، ترجمة: عباس كاظم وحسن ناظم، بيروت، المركز الثقافي العربي، سنة 2003 ص 29.

[2]- نقلا عن: بول كيركبرايد، مرجع سابق، ص 338.

[3]- من أهم الأحداث والظواهر التي عرفتها العولمة المعاصرة أيضا هي : إنتاج أول حاسوب (كمبيوتر) رقمي سنة 1946، بداية تنظيم عروض رحلات جماعية سنة 1949 م، والتي مهدت السبيل لسياحة عالمية على نطاق واسع، إحداث أول منطقة لمعالجة عمليات التصدير في إيرلندة سنة 1954، تدشين ربط أول خط هاتفي بالخطوط السلكية عبر المحيطات سنة 1956 م، بدأ المكالمات الهاتفية عبر الحدود بالاتصال المباشر سنة 1962م، إصدار أول سند مالي أوروبي سنة 1963 م من قبل مستقرض في إيطاليا بالدولار الأمريكي في سوق لندن، إصدار اول صورة للكرة الأرضية من الفضاء الخارجي سنة 1966م، إحداث أول شبكة حاسوب على نطاق واسع سنة 1969 م، تأسيس أول سوق للأوراق المالية تدار إلكترونيا بالكامل أو ما يسمي بنظام ناسداك / NASDAQ، في أمريكا، تنظيم أول مؤتمر عالمي ليحث قضية مشتركة تتعلق بالبيئة (مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة البشرية) وذلك سنة 1972 م، إطلاق أول قمر صناعي للبث الإذاعي المباشر عن طريق الصحون اللاقطة على أسطحة المباني في العالم سنة 1976 م، استخدام أسلاك الألياف البصرية على نطاق تجاري لأول مرة، الشيء الذي أحدث زيادة هائلة في طاقات الاتصال بعيدة المدى، استحداث نظام سويفت(Swift) لتحويل المبالغ المالية إلكترونيا عبر المصارف على مستوى العالم كله سنة 1977 م، إحداث " المواقع العالمية / www " في شبكة المعلومات العالمية (الإنترنيت) سنة 1991 م...الخ. لمزيد من المعلومات في الموضوع أنظر: جون بليس و ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، ط 1، (الإمارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، سنة 2004)، 33-34 على التوالي.

المطلب الثالث: الملامح والخصائص العامة للعولمة المعاصرة

«Aspects of Globalization»

لا أحد ينفي أن للعولمة المعاصرة عديد الملامح والخصائص العامة ذات التجليات المباشرة في الواقع المعاش سواء كانت المحلية أو الدولية وفي عديد المجالات أيضاً، لهذا ربما يزداد تمايز العلاقات العالمية وضوحا إذا استعرضنا بإيجاز بعض ملامحها في النقاط التالية كما يلي:

أولا- الاشكاليات التي تفرزها العولمة

مما لا شك فيه أنّ العولمة كظاهرة متعددة الجوانب ومتنوعة الآثار يترتب عليها مجموعة من الملامح والمظاهر تأخذ صفة الإشكالات الاقتصادية مثل ميكانيزمات تجسيد العولمة، والإشكالات القانونية مثل الحد و/ أو التقليص من وظائف الدولة، أو الإشكالات السياسية مثل الصراع المطروح بين العولمة والسيادة الوطنية للدولة[1].هذا واختصرها(غضبان مبروك)في التغيرات الهيكلية والديناميكية الحاصلة في النظام العالمي، تغيير اتجاه العلاقة بين التجارة وحركة رؤوس الأموال، العولمة والشركات المتعددة الجنسيات، العولمة والمؤسسات الدولية، (مثل مؤسسة بروتن وودز)[2]، هذه الميكانيزمات تساعد حسبه على عملية الاندماج الكلي وتجاوز العراقيل الممكن توقعها من جهة، والتغلب على الاختلافات القائمة بين المجتمعات والثقافات المختلفة، من جهة أخرى[3].

---

[1]- مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية،(عنابة/ الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، سنة 2007)، ص 353.

[2]- مبروك غضبان، المرجع السابق، ص 253.

[3]- مثل ما يحصل في عملية الانتاج (production) توسع ما يعرف مثلا "بالمصانع العالمية" في قطاعات إنتاجية عديدة مثل السيارات والأجهزة الإلكترونية الدقيقة (Micro Electronics)، ففي هذا القطاع مثلا نجد أن مختلف مراحل وخطوات التصنيع(الأبحاث والتطوير، معالجة المواد، تحضير العناصر، تجميع الأجزاء، مراقبة الجودة...إلخ) ليست منحصرة في إطار الاقتصاد الوطني لبلدٍ ما بل

من خلال هذا يمكن استنتاج الخصائص التالية:

- **الاعتماد المتبادل «l'interdépendance»: تتجاوز التعاملات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وذلك نتيجة التبادل وانتشار المعلومات الحدود الوطنية بطريقة تجعل الأحداث، القرارات والممارسات التي تحدث في مكان ما من العالم في متناول الأفراد والجماعات في أي نقطة من هذه المعمورة. وتبرز زيادة الإندماجات في التحالفات بين الشركات العملاقة من خلال توجه الأقطاب المتنافسة لتكوين استراتيجيات اندماجية، وبذلك تتحول الشركات من إطار التنافس إلى إطار التحالف الذي يهدف إلى تقليص تكلفة المنافسة والبحوث وتطوير ونقل التكنولوجيا مما يعزز قدرات التحالف[1].**
- **إلغاء الحدود الوطنية «The abolition of national borders»: إنّ الفصل ما بين ما هو محلي وما هو كوني يصبح مبهماً، ومنه يصبح من الصعب التمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي، بالتالي تصبح الحدود الدولية أقل تقييدا عما كانت عليه من قبل، والفضل في هذا يعود إلى التكنولوجيا بالطبع[2].**

تترابط مع بلدان عدة وذلك في خط إنتاجي واحد، حيث تزامن هذا مع بروز العولمة على صعيدي المال والتمويل، والتي نشهد من خلالها أن الأسواق المالية نشطة على مدار الساعة وعلى امتداد العالم كله، كما نشهد أيضا الانتشار الكثير لبطاقات الائتمان (Crédit Cards) المقبولة عالميا و تزداد استعمالا وفي عديد العملات الدولية. لمزيد من المعلومات في الموضوع أنظر إلى: جون بليس وستيفن سميث، مرجع سابق، ص ص 30- 31.

[1]- David Bolduc, Antoine Ayoub, La mondialisation et ses effets, revue de la littérature,.(Quebec: GREEN- Université LAVAL,2000).op.cit.,p.9.

[2]- كينيشي أوهمي، **الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في العالم بلا حدود**، ط 1، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، (بيروت: الدار العربية للعلوم، سنة 2006)، ص 121.

- الصراع حول السيادة «conflit over Sovereignty»: ينجر عن التبعية المتزايدة مشاكل عابرة للأوطان تهدد مسألة السيادة الوطنية، ولا يمكن حلها إلا في إطار تعاون ما بين متعدد الأطراف.
- التعقد التنظيمي «Systemic complexity»: تؤدي كثرة الفاعلين وتعدد الروابط التي تجمع بينهم إلى تكثيف وتعقيد النظام العالمي، وهذا من شأنه أن يفرض مقتضيات نظمية على طريقة عملهم وعلى استقلالهم.

أما الإشكالات القانونية فتتمثل في تغير وظائف الدولة، وذلك عن طريق التقليص فيها في ظل العولمة (العولمة ووظيفة الدولة القومية)، في حين تظهر الملامح السياسية في تراجع مفهوم السيادة لدى البعض ونهاية مفهوم السيادة لدى البعض الآخر[1].

فبالنسبة للتغيرات الهيكلية في الإنتاج العالمي، فإنه يمكن أن نراه من خلال التنوع في الآلية وإدخال أساليب إدارية في التسيير مع تحديث الفن الإنتاجي، الذي جعل في الأخير الإنتاج يعتمد بشكل متزايد على كثافة المعرفة وجودتها، والتي أصبحت السعلة الأكثر رواجا في العالم الحالي. حيث يذهب العديد من الباحثين إلى تحديد عصر العولمة باعتباره **مجتمع المعلومات** الحالي، أو المجتمع ما بعد الصناعي، ويُطلق لفظ المجتمع المعلوماتي أو مجتمع المعرفة «Knowledge society» على الطور الراهن من أطوار المجتمع العالمي، والذي يقصد به «المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع محاولات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، المجتمع المدني

[1]- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العولمة وأثراها على المجتمع والدولة، (أبو ظبي: مركز الامارات العربية المتحدة، سنة 2002)، ص 22.

والسياسة، والحياة الخاصة، وصولا إلى ترقية الحياة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية »[1].وتعدّ مجتمعات المعرفة مصدرا من مصادر التنمية لما لها من قدرة على تحديد وإنتاج ومعالجة ونشر المعلومات من أجل تطبيق المعارف اللازمة للتنمية الإنسانية. هذا، وتعتبر اليونيسكو أنّ إقامة مجتمعات المعرفة هي التي تفتح الطريق «لأنسة العولمة» فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية القائمة على أساس الإنسان، واحترام حقوقه الأساسية[2].

الشكل رقم 02: يبين خصائص المجتمع المعلوماتي»

characteristics of the knowledge society»

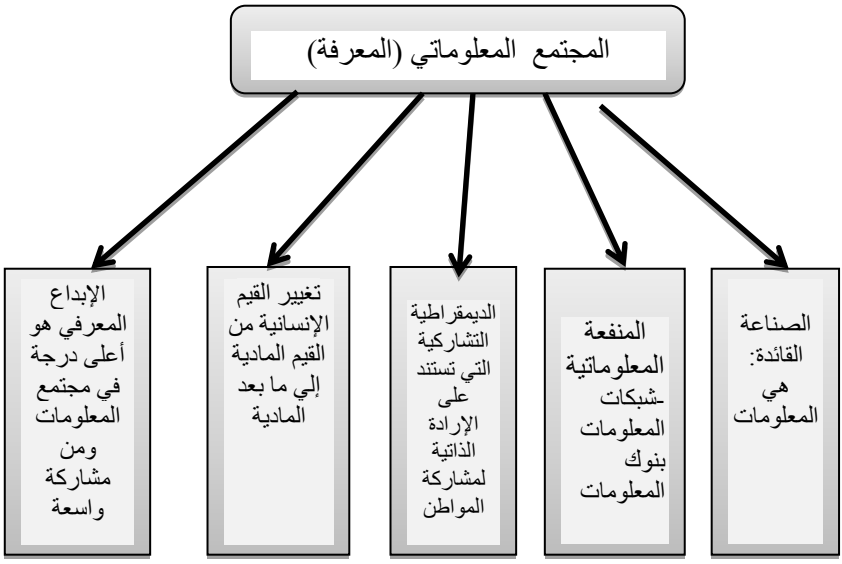

المصدر: أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، (القاهرة: الشبكة العربية للمجتمع المدني 2008)، ص 25

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية، سنة 2003، "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، (عمان: المكتبة الوطنية، 2003)، ص ص 39-40.

[2]- اليونيسكو، التقرير العالمي "من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة"، (باريس، اليونيسكو، 2005)، ص 29.

نقلا عن: دندن مريم، **الديمقراطية والتنمية في عصر العولمة**(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الحوكمة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013-2014، ص 75.

أما بالنسبة لتغير اتجاه العلاقة بين التجارة وحركة رؤوس الأموال حيث تم ملاحظة أن التبادل التجاري يشكل السمة البارزة في العلاقات بين الدول، حيث تجاوزت قيمة التبادلات التجارية بحوالي 50مرة، حيث وصل حجم التعامل المالي في أسواق الصرف إلى أكثر من 500مليار دولار، مقابل 10 مليارات للتبادل السلعي حسب التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مؤسسة الأهرام المصرية لسنة 1997.كمايقدر المحللون الماليون الحجم اليومي لتداول العملات في «سوق الفوركس forex»* بأكثر من 3 تريليون دولار (3000 مليار دولار يوميا)، حيث أنّ آلاف الملايين من الدولارات تباع وتشترى كل ثانية[1].

*كلمة "فوركس" تشير إلى سوق العملات الأجنبية أو البورصة العالمية للعملات الأجنبية، وهي اختصار للمصطلح الاقتصادي من اللغة الأجنبية "Foreign Exchange Market" أي "سوق تداول العملات الأجنبية"، وهو سوق يمتد في جميع أنحاء العالم حيث تصرف العملات من قبل عدة مشاركين، مثل البنوك العالمية والمؤسسات الدولية والأسواق المالية والمتداولون الأفراد.

[1]- سوق صرف العملات، على الموقع ويكيبيديا العالمي، [تاريخ دخول الموقع: 2016/01/22] :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D9%82_%D8%B5%D8%B1%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA

الشكل رقم 03: منحنى بياني يبين حركة الأسهم في سوق تداول العملات 1988-2010 بوحدات مليار دولار أمريكي

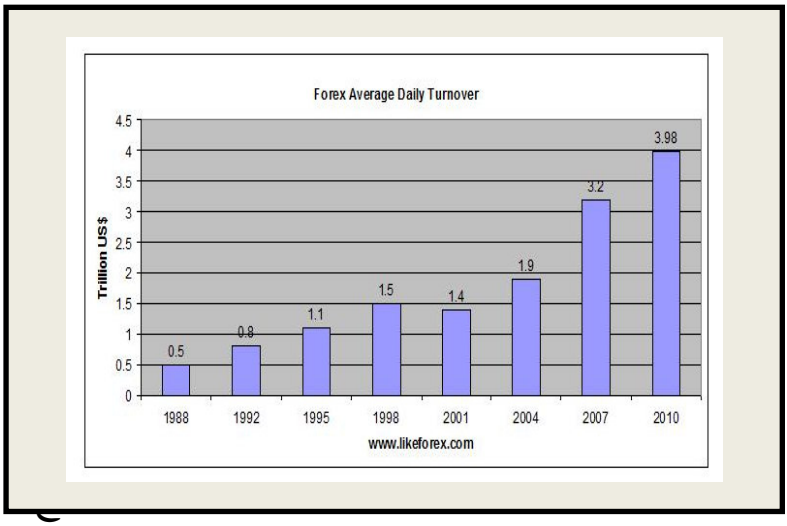

Source: «What is happening in FOREX?».[Viewed on 1/01/2017], in: http://www.likeforex.com/brokerage/

الأمر الذي أضر كثيرا بالدول النامية وخاصة في جنوب شرق آسيا، وفي هذه النقطة بالذات يتساءل (موسى الضرير)قائلا: «إذا كان تحرير الأسواق وفتحها أمام الاستثمارات الأجنبية هو الذي أدى إلى هذه النتيجة ألا يحولنا التشكيك بقدرة ما يسمى بالنظام العالمي (العولمة) على المساهمة الجادة في تنمية حقيقة، وبفتح الأسواق الناشئة أمام تدفق الرساميل الأجنبية تلبية لمتطلباتها ما لم تكتسب هذه الأسواق العمق والاتساع والسيولة الضرورية ؟»[1].

[1]- موسى الضري، مرجع سابق، ص 08 .

ثانيا- العولمة والشركات المتعددة الجنسيات(MNC's):

لم يتطرق معظم الكتاب إلى العولمة ودورها في تغيير طبيعة الشركات متعددة الجنسيات سواءً كان في القرن الماضي أو الحاضر، ونسبة الشركات متعددة الجنسيات في البحث والتطوير مقارنة بنسبة الدول وخاصة الصناعية منها هي نسبة عالية جدا، وذلك لما تسخره الشركات المتعددة الجنسيات من موارد مالية كبيرة في البحث العلمي أولا –من التعاقد مع خبراء ومخابر وباحثين، وشراء براءات الاختراع وتجريبها وتطويرها- وثانيا؛ توفير الإمكانيات التقنية المادية والتكنولوجية، يصل في بعض الأحيان إلى 10أضعاف ما تسخره بعض الدول الكبرى الصناعية.

لهذا يمكننا القول أنّ الشركات المتعددة الجنسيات حققت انتعاشا كبيرا في ظل العولمة، بالإضافة إلى أنه أصبح لها تأثير وسيطرة كبيرين على صنع السياسات العامة[1].

ثالثا- العولمة والمؤسسات المالية الدولية

أثرت العولمة في تغيير مهام العديد من المؤسسات الدولية خلال السنوات الأخيرة مثلا: تحول مهام صندوق النقد الدولي، وذلك من منح القروض إلى الدول المحتاجة وتعزيز التعاون النقدي الدولي وتسهيل التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، إلى أن وصل به الأمر إلى رسم التوجهات التنموية للبدان الدائنة[2].- هذه المهام والتي تم وصفها من قبل عديد المفكرين الاقتصادين بأنها أصبحت تسمى بالحوكمة الاقتصادية /

[1]- المرجع نفسه، ص 11- 12.
[2]- مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 355.

المالية[1] لهذه المؤسسة بالذات وباقي المؤسسات المالية العالمية المعروفة –، كما أن شروط منح القروض تعرضت هي الأخرى إلى التغير والتوسع والتنوع مثل شرط احترام حقوق الإنسان وشرط إقرار التعددية الحزبية، وشرط تشجيع وتحفيز القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضرورة إلغاء مبدأ ملكية الدولة/ الملكية العامة، هذا بالإضافة إلى شرط تعويم العملة وجعلها قابلة للصرف، وصرف القروض في مجالاتها المحددة، إضافة إلى ضرورة رفع الدعم وتحرير الأسواق حت تُعكس القيمة الحقيقة للسلع والمنتجات. فضلاً عن إدخال شروط تتماشى وتطور حقوق الانسان، مثل شرط المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي والمحافظة على المكونات الحيوية للبيئة[2].

المطلب الرابع : المقاربات – السجالات المفسرة لظاهرة العولمة

أجمل كل من (هلد وآل Held and All) المقاربات النظرية والاتجاهات الفكرية التي لظاهرة العولمة في اتجاهات ثلاثة: أنصار العولمة «Hyper globalistes» والمتشككون «The skeptics» والتحوليين «Transformers»[3].نفس الأمر بالنسبة (لغضبان مبروك) الذي أبرزها في

[1]- تعتبر الحوكمة الاقتصادية العالمية من بين أهم قضايا الحوكمة العالمية، حيث حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين وكذا مراكز البحث الدولية والعالمية، ويعود هذا الاهتمام إلى الدور الكبير الذي أصبح للاقتصاد، فهو مرتبط أشد الارتباط بالمصالح المادية التي تعتمد عليها مختلف الفواعل- الرسمية وغير الرسمية - وتسعى إلى تحقيقها، هذا و عرفت على أنها نظام اقتصادي عالمي جديد يسعى إلى فرض معاييره وقواعده وآلياته، من أجل إدارة اقتصاد عالمي متعدد الاطراف والفواعل للوصول إلى تحقيق المصالح الجماعية التي يصبوا إليها كل الفواعل. لمزيد من المعلومات في الموضوع أنظر إلى:

Richard Higgott, "the theory and practice of global economic governance **in the early twenty-first century: the limits of multilateralism"**,[viewed on 21/01/2017], in:http://www.oxfordscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780199641987.001.0001/acprof-9780199641987-chapter-2

[2]- مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 355.

[3]- بول كير كبرايد، مرجع سابق، ص 33-47.

موقفين متضادين وموقف وسط وأكثر واقعية (موقف مؤيد – وسط – معارض)، نوردها كالتالي:

أولا- الموقف المؤيد للعولمة Hyperglobalist :

أنصار العولمة يؤكدون أنّ العولمة تشكّل أنماطا جديدة للتنظيم الاجتماعي من شأنها أن تستبدل الدولة الوطنية. في هذا الأفق تدّشن العولمة عهدا جديدا في تاريخ الإنسانية تكون فيه الدولة – الأمة عاجزة عن التماشي مع متطلبات الاقتصاد المعولم، ويتطلب منا هذا العهد الجديد «إعادة تفكير راديكالية في طريقة نظرنا إلى العالم، لأنّ المسرح العالمي غير محدود، مما يعني أن عدد من مفاهيمنا حول الجغرافيا يجب أن يطرح بعيدا، ويعتبر مفهوم الدولة القومية أحد أقدم هذه المفاهيم طرحا».[1]

في هذا الإطار كتب المفكر الأمريكي (داني رودريك Dani Rodrich) حول مزايا العولمة قائلا: «يجب أن لا نفزع من العولمة، كما يجب أن لا نأخذها بخفة، فالعولمة تفتح أفاقها وتتيح فرصا هائلة أمام أولئك الذين لديهم المهارات والقدرات والمؤهلات التي تمكنهم من الحركة والازدهار في الأسواق العالمية، كذلك يمكن أن تساعد العولمة الدولة الفقيرة على الإفلات من قبضة الفقر. كما أنّ العولمة ليست قيدا على الاستقلال كما يفترض ذلك الكثير من الكتاب أكثر من هذا، فإن العولمة تعمل على إدخال أساليب إدارية جديدة وتحديث الفن الإنتاجي والاعتماد على الكثافة المعرفية والانتقال الحقيقي – وليس الافتراضي–

[1]- كينيشي أوهمي، مرجع سابق، ص 114.

من ظاهرة التبادل والتوزيع إلى الإنتاج، وإعادة الانتاج في دول المحيط»[1]. هذا في المجال الاقتصادي.

أما في المجال السياسي، فيتوقع أنصار العولمة أنها ستؤدي إلى تحقيق مجموعة من النتائج منها:

- سقوط شمولية النظم السلطوية التسلطية، خاصة في القارة الأوروبية لتوفر العديد من العوامل المساعدة على ذلك كوجود معارضة حقيقة.
- الانفتاح على مختلف الأفكار والتخلص من الولاء الأعمى والضيق، كالتخلص من الثقافة القبلية أو بالأحرى ثقافة الدولة الأمة، والتحلي بالثقافة العالمية.
- الميل إلى الديمقراطية والتعددية السياسية الحقيقية وليست الشكلية، التي تضمن المشاركة الواسعة في إدارة شؤون الدولة، وبالتالي تجسيد مفهوم التداول الحقيقي على السلطة في ظل احترام اختيارات الشعوب وسيادتها من جهة، وتحمل مسؤولياتها في إطار الرشادة السياسية.
- احترام حقوق الانسان وتعزيزها[2].

ثانيا: الموقف المعارض للعولمة Sceptique:

يقع هذا التيار على طرفي نقيض مع المتشككين الذين لا يعتبرون العولمة إلا مجرد وهم، ويدّعي هؤلاء أيضا مستندين في إلى إحصائيات

[1] - داني رودريك، "المعقول وغير المعقول في الجدال الدائر حول العولمة"، المجلة الثقافية العالمية، العدد 58، ص 11.
[2] - موسى الضرير، مرجع سابق، ص 31.

التدفقات المالية والتجارية لفترة القرن 19م، أنّ المستوى المعاصر للاعتماد الاقتصادي المتبادل «économique l'interdépendance» ليس له مثيل تاريخيا. بل يذهب البعض منهم إلى حد القول بأن الاقتصاد الدولي هو أقل عالمية من الناحية الجغرافية مما كان عليه في عصر الإمبراطوريات الأوروبية، فقد بيّن (هيرست وتومسون P. Hirst and G. Thompson)أنّ اقتصاديات بريطانيا وهولندا هي أقل انفتاحا سنة 1993منه سنة 1913م،وذلك استنادا إلى مؤشر العلاقة بين تجارتهما الخارجية والناتج الوطني الخام لكل منها[1].

إنّ المؤشرات الحالية لكل منها تؤكد نزوعا نحو الارتفاع في تدويل الاقتصاد المعاصر، وهو ارتفاع مماثل لذلك الذي شهدته سنوات 1890م. هذا المسار هو نتيجة للسياسيات الحكومية، ومنه فهو لا يشكل قوة تنظيمية خارج إطار المراقبة الدولاتية.

عكس أنصار العولمة يرفض المتشككون الادعاء القائل بأن عملية تدويل الاقتصاد الحالية ستؤدي إلى ظهور نظام عالمي جديد يكون فيه دور الدولة محدودا بشكل معتبر[2]، لكن أكثر من ذلك فهم يعتبرون أنه لا شيء تغيير جوهريا خلال 100سنة الأخيرة، وأن العالم ليس «مدَّولن – Internationalized» أكثر مما كان عليه خلال الإمبراطورية البريطانية[3].

---

[1]- P. Hirst and G. Thompson, Globalisation in question, (Cambridge: Polity Press, 1999), p.27 نقلا عن:
Pierre de Senarclens, op. cit, p.84.

[2]- Pierre de Senarclens, op. cit, p.84.

[3] - لمعلومات أكثر حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى الحوار الشهير بين (هيلد وباري بوزان) الذي أجراه الأستاذ (ماقرو)، تحت عنوان "الواقعية ضد الكوسموبوليتانية" على الموقع التالي: http://www.polity.com.uk/global/realism-vs-cosmopolitanism.asp

كما يسجل المعارضون[1] (المشككون للعولمة) مجموعة من الملاحظات الهامة والمخيفة مثل:

▪أنّ العولمة التي نتحدث عنها اليوم ليست وليدة الساعة ولا هي نتاج لانهيار الثنائية القطبية، ولكن هي نتاج تراكم مجموعة من المتغيرات في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي صاحبت الرأسمالية في مسارها التاريخي وخاصة منذ القرن 17م، الذي تزامن مع ظهور الدولة والتنافس الرأسمالي وبداية انتشار الثورة الصناعية.

▪العولمة ظاهرة استلابية وقاتلة للثقافات التي تصنع الحضارات، كما أنها تدعو إلى إلغاء الدولة الوطنية والشخصية الوطنية والمجتمعات القومية، وبالتالي تدعو إلى بناء مجتمع دولي بل مجتمع عالمي خالي من الحدود والقيود مما يعني الوصول إلى مرحلة الفوضى في أسوأ تقدير، وهيمنة ثقافة معينة ونظام معين ودولة معينة في أحسن تقدير.

ثالثا- الموقف الوسطي للعولمة transformationalist:

أما الأطروحة التحولية فيعتقد أنصارها أنّ العولمة الحالية هي السبب الرئيسي وراء التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الجارية، وهي تنبئ بإعادة تشكيل كلي للمجتمعات المعاصرة. ويتفق التحوليون مع أنصار العولمة في أنّ مسار العولمة المعاصرة ليس له مثيل في التاريخ، وهو مسار من شأنه أن يحدث تغييرا بنيويا في النظام العالمي، غير

[1]- إن معارضي العولمة غالبا ما نجدهم في شكل أفراد أو منظمات غير حكومية سيما المناهضة منها للجارة الحرة أو جمعيات على غرار تنظيم (رالف نادر) الأمريكي باسم "المواطن العام"، والمجلس الكندي ومناصري البيئة المعروفين باسم أصحاب النزعة البيئية "Environmentalists"، مثل أصدقاء الأرض، نادي سيارا وحركة الخضر للسلام، بالإضافة إلى وكالات التنمية الاجتماعية مثل وكالة المساعدات الدولية " أوكسفام Oxfam"، ومجموعة 77 وشبكة العالم الثالث ومركز الجنوب.

أنهم يختلفون معهم في تفسير اتجاه العولمة، فهذه الأخيرة بالنسبة لهم لا تنزع نحو نهاية محتومة بقدر ما تشكل مسارا تاريخيا مفتوحا[1].

إنّ وجود نظام كوني لا يعني نزوعا نحو ظهور مجتمع عالمي وحيد، بل على العكس من ذلك، ترتبط العولمة بفضاءات اجتماعية جديدة تكون فيها الدولة والطبقات الاجتماعية مندمجة مع بعضها البعض بصورة متزايدة في الشبكات العالمية، ورغم ذلك ستحافظ الدولة على دورها الرئيسي في النظام الدولي، خاصة فيما يخص سيادتها ووظائفها وسلطة الحكومات الوطنية[2].

إن هذا الاتجاه يعتمد على العقلانية والواقعية السياسية في التعامل مع ظاهرة العولمة دون الانبهار بها كليا ودون رفضها دفعة واحدة، ويرى أن العولمة قضية أو مسألة واقع فرض نفسه، وما على الدول وخاصة العالم الثالثية إلا التعامل مع هذه الظاهرة بحذر وانتقاء قدر الإمكان. هذا الحذر والانتقاء نابعان من واقع أن الضعف الاقتصادي والتقني والسياسي للدول المتخلفة لا يسمح لها بالحياة كما تريد في أسواق مفتوحة تتنافس فيها سلع عديدة ومتنوعة صنع معظمها بتقنيات إنتاجية عالية الأسعار وبأسعار تنافسية[3].

غير أنّ الذي يوصف أحيانا بالإصلاحي متهم بالمبالغة في الحذر والانتظار دون أن يحدد مدة الانتظار، مما يجعل ركوب العولمة يفوت دون الاستفادة منها، مما يجعلنا نطبق عليه مقولة المفكر الاقتصادي الأمريكي (ليستر ثورو): «إن عدم المشاركة في اختراع العجلة ليس أمرا مزعجا،

[1]- بول كير كبرا يد، مرجع سابق، ص 47.
[2]- بول كير كبرا يد، مرجع سابق، ص 47.
[3]- مجلة المعلومات الدولية، سنة 1998، ص 62.

ولكن المزعج هو التأخر ولو للحظات في استخدام العجلة بعد اختراعها»[1].

لقد شبه رئيس تحرير مجلة الثقافة العالمية لسنة 1998الوضع العولمي الذي نعيشه بالسباق الذي تم انطلاقه مما يتوجب على الكل المشاركة فيه، قائلا: «لقد انطلق السباق بالفعل. بعض المتسابقين انطلق بأقصى قوته واحتل الصدارة بجدارة. وخلفهم الكتلة الأساسية للمتسابقين تعدو بقوة وإن كانت بسرعة أقل... والبعض الآخر يحاول جاهدا اللحاق بتلك الكتلة الأساسية... بينما نحن –يقصد العرب– لا نزال متحلقين حول بعضنا البعض خلف خط البداية نناقش نشترك في السباق أم لا ؟!!! هل يتآمر المتسابقون علينا ؟!!! هل عدونا وراءهم سيجعلنا نتخلى ببساطة عن موقعنا الآمن في الخطوط الخلفية...»[2].

وهنا يطرح التساؤل التالي: هل يمكننا فعلاً تشبيه ظاهرة العولمة بالسباق أو الاختراع الذي ينتظر الاستعمال، أم أنها وبكل موضوعية واقع دولي جديد متجدد «معقد– مركب – ذو مقاربة شبكية»، يحمل من السلبيات كما يحمل من الايجابيات، لنقول في الأخير «أنّ العولمة لم تكن أبدا تعبر عن شر أو خير، كما أنها ليست للرفض أو للقبول، وإنما هي للتحدي واغتنام الفرص ومواكبة التطورات العالمية».

[1] - مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 12.
[2] - المجلة الثقافية العالمية، العدد 58، نوفمبر 1997، ص 8.

المبحث الثاني: العولمة والعالمية: «جدال المفهومين*»

بعد التعرف على مفهوم العولمة والإحاطة به، نتطرق الآن إلى مفهوم العالمية الذي يكثر الجدل حول التدقيق اللغوي والاصطلاحي له، فهناك من يعتبره بنفس المعنى والدلالات مع العولمة، لكن في الواقع لكلّ مصطلح دلالاته الخاصة به، حيث أنّ فكرة العالمية عند البعض تغوص بجذورها في التاريخ الأوروبي وترجع إلى عصر النهضة، أي إلى القرن السادس عشر ميلادي، أما البعض الآخر فيجعلها انبثاقا لعصر التنوير أي القرن الثامن عشر ميلادي.[1] بالإضافة إلى تعدد المواضيع والاتجاهات والميادين التي تناولتها وأبدعت فيها كالميدان السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، فهي على حد تعبير بعض المفكرين تثير مذهبًا فلسفيًا قائما بذاته.

وتجدر الإشارة إلى الأهمية المعرفية لدراسة فكرة العالمية، فهي تجعلنا على علم بأن بروز التحولات الدولية الراهنة على المستوى الدولي لم يكن عبثاً، وإنما له جذور معرفية وإبستيمولوجية تفسر طغيان مصطلح العالمية على كثير من الميادين التي يتفاعل معها الإنسان. فالنظام العالمي،

---

*للإحاطة بمفهوم "العالمية "أكثر والتقرب منه وجب علينا التطرق إلى مفهوم "العالم" والذي حصرته عديد التعاريف على أنه يتكون من ثلاثة أبعاد، لكل بعد منها أبعاده الخاصة به، وهي كالتالي:
- **البعد الجغرافي**: يحتوي على الأرض وما فيها (أي كوكب الأرض بأبعاده البرية، البحرية والجوية).
- **البعد البشري**: ونعني به كل البشر الذين يسكنون هذه الارض على اختلاف أجناسهم وأعراقهم ومعتقداتهم...الخ.
- **البعد السياسي**: ويقصد به التنظيم الدولي المعاصر. لمزيد من المعلومات في الموضوع أنظر إلى: جاسم محمد زكرياء، **مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر: دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي**، (دمشق: منشورات الحلبي للحقوق، 2006)، ص ص 94 - 95.

[1]- حجاج قاسم حمو، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، (الجزائر: جمعية التراث، 2003)، ص86.

الاقتصاد العالمي، السياسة العالمية، المواطن العالمي والمجتمع المدني العالمي كلها لها دلالات لغوية، وتعريفات إجرائية[1].

لهذا يجب على الباحثين التزام الحيطة والحذر في استعمال هذه المصطلحات في التحليل السياسي الحديث، خصوصا مع وجود هذا التيار القوي للمصطلحات التي تعادل سرعة ظهورها انتشار التكنولوجيا وتقنيات الاتصال. كما أنّ دراسة التحولات الدولية الراهنة وأثرها على حقل السياسة المقارنة تستلزم معرفة أهم الاتجاهات الفلسفية والمعرفية التي تقود هذه التحولات، علماً أنّ دراسة هذه الأخيرة تستدعي التطرق إلى فكرة العالمية في حد ذاتها.

المطلب الأول: العالمية «Universalisme»

أولا- التعريف اللغوي للعالمية:

تُرجع الكثير من الدراسات الاشتقاقات اللغوية لكلمة العالمية في اللغة العربية*إلى: عَلم العِلم تَعليمًا، والعَالَم: الخلق كله، أو ما حواه بطن الفلك، والعَالَمون: أصناف العالم ولا يجمع فاعل بالواو والنون غيره، وذلك حسب تفسير وبيان كلمات القران الكريم للإمامين الجليلين والمحلي[2]. لكن رغم هذا توجد عدة مرادفات أخرى لها في اللغة العربية منها: الأممي(ة)، الإنساني(ة)، والإنس والناس...إلخ وهي تفيد معاني:

---

[1]-"**Global Civil Society**",[viewed on 16/03/2012], in:
< http://people.ucsc.edu/~rlipsch/Rout/Regbook.1.pdf>

*- تعتبر كلمة العالمية –بصيغة النسبية– حديثة جدا في اللغة العربية، ولا وجود لأصل فعلي لها في اللغة العربية إلا بعد أن نحتت في المقالات والدراسات المتخصصة، لتوضيحات أكثر في الموضوع أنظر: قاسم حجاج حمو، مرجع سابق، ص 64.

[2]- جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص 96 .

الشمول، الوحدة، الانتشار، العموم، الكلية، الجماعية، الاطراد والاشتراك...الخ[1].

أما في اللغة الانجليزية أُشتقت كلمة العالمية «Universalism» من كلمة «Universe»، والتي تعني في القاموس الإنجليزي «أُكسفورد «Oxford معظم الكون وكل شيء موجود فيه، حيث يتضمن الأرض، الكواكب، النجوم، وكل النظريات التي تتطرق إلى بداية العالم. أما عالمي فيقابلها بالإنجليزية «Universal» وتعني عام باللغة الفرنسية «General»، كالاقتراع العام ««Universal suffrage، بالإضافة إلى «Universally» التي تشير إلى الشيء عالميًا[2].

ثانيا- التعريف الاصطلاحي للعالمية:

هناك العديد من التعاريف الاصطلاحية التي قُدّمت للعالمية، فهناك من يراها على أنها تعني النظر ومحاولة الاحتفاظ بمعيار واحد للسلوك الإنساني حين يصبح ضمن الإشكاليات الخاصة بالسياسات الاجتماعية والخارجية[3].ويعتبر (أسامة المجذوب) العالمية بأنها تغريب العالم بأسره «Westernization» ونقل الحضارة والثقافة الغربية ونمط التنمية الغربي إلى كافة دول العالم، باعتباره النمط الأمثل في ظل التنامي المتزايد للرأسمالية وإضفاء طابع العالمية عليها[4]، ويقصد من ذلك أن العالمية هي

---

[1]- المرجع نفسه، ص 73.

[2]-Sally Wehmerier and Michal Ashby, **Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English**,(London: Oxford University Press, Edition 6, 2002), p.1477.

[3]-Toru Yamamari, "**Universalism without Fssentialism: Amarty and Postconialism**",[viewed on 16/03/2016], in :
http: www.warwick.ac.uk/fac/soc/economics/pg/modules/ec928/details/arabdist.pdf>

[4]- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، ط 01، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع)، ص41

إضفاء النمط والثقافة الغربية على كل المجتمعات الإنسانية أو كما تسمى «بغربنة» القيم الإنسانية.

وهناك من يعرّف العالمية انطلاقا من طبيعة إنسانية أساسية وجوهرية هي التي تحدد معرفتنا بهويتنا كمجموعة بشرية، حيث أن معظم فلاسفة التنوير يدَّعون بأن هناك طبيعة إنسانية تتألف من عواطف ومزاجات مستقرة يمكن التنبؤ بها، ومنهم من يرى عكس ذلك مثل (جان جاك روسو)[1]، وهناك من يرى أن العالمية تعتبر الأساس لكل الناس بغض النظر عن اللون، الجنس، التوجهات الجنسية، الثقافة الإثنية، والخلفية الدينية واللغوية، ليكونوا مخولين لاحترام أخلاقي متساو[2] فالعالمية حسب هذه التعاريف تنطلق من الطبيعة الإنسانية الموحدة بين مختلف البشر وتتميز سلوكياتهم وتصرفاتهم وأنماط تفكيرهم بالعالمية.

أما موسوعة «بريتانيكا» «Britanica» فقد أوردت العالمية كتدرج ما بين الدعوة إلى التعاون بين الأمم لخير البشر جميعا وصولا إلى التدويل العالمي والدولة العالمية[3].

أما أهم تطور بارز في مفهوم العالمية كان مع المفكر (إيمانويل كانط Kant) في كتابه «السلام الدائم Perpetual Peace»، والذي اعتبر أن جميع الناس العقلانيين هم أعضاء في مجتمع أخلاقي واحد، كما اعتبر أيضا أن السلام العالمي الحقيقي ممكن فقط عندما تنظم الدولة نفسها

[1]- Sala Benhbib, "Another Universalism: on the Unity and Diversity of Human",(Paper Presented for the 13th Meeting of American Philosophical Association, Washington, December 2006) , p.06.

[2]- Ibid, P.8.

[3] - رودريك إيليا أبو ماضي، موسوعة العولمة والقانون الدولي الحديث: بين الواقعية السياسية والحاكمية العالمية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص48.

داخليا على مبادئ الجمهورية، وخارجيا تشترك في عصبة من أجل المحافظة على السلام العالمي، هذا من جهة ومن جهة ثانية، عندما تحترم الدولة حقوق الانسان ليس فقط حقوق مواطنيها ولكن حقوق الغرباء أيضا (الأجانب).

كما أدخل كانط مفهوم القانون الكوني «Cosmopolitan Law» الذي تتمتع بموجبه الدول والأفراد بالحقوق على حد سواء، كما أنه يعتبر أن الأفراد يستمدون حقوقهم من كونهم «مواطنين في الكون» أكثر من كونهم مواطنين ينتمون إلى دولة معينة[1].

رغم هذه الآراء والأطروحات يبقي مفهوم العالمية من المفاهيم التي يصعب ضبطها وتقنينها في تعريف جامع مانع، وإن كان يتدرج ما بين الدعوة للتعاون بين الأمم لخير البشر جميعا «Internationalism»، وصولا إلى التدويل العالمي Internationalization» أو الدولة العالمية «Global State». في هذا الإطار يعتبر مفهوم الحوكمة العالمية « Global Governance»من بين الأطروحات والنقاشات الجديدة في هذه النقطة[2].

المطلب الثاني: العالمية

يُرجع العديد من الباحثين والمفكرين تاريخ البدايات الأولى لاستعمال مفهوم العالمية إلى مدرستين قديمتين نسبيا هما المدرسة الرواقية والمدرسة الرومانية، اللتين كان لهما استعمالات مختلفة للمفهوم، نتناولهما فيما يلي:

[1]- المرجع نفسه، ص 50.
[2]- جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص 100.

أولا- العالمية في المدرسة الرواقية:

لقد أسهمت المدرسة الرواقية في إضافة تطور فلسفي إلى مفهوم الدولة وهو ما أسمته بالدولة العالمية، والتي عُدّت مثالا أعلى للدولة، وأرست الركائز لنهوض فكرة المساواة العالمية الأفراد دونما أي تمييز بينهم. فهم يقولون: (إن الله أب لجميع الناس، فنحن جميعا إخوة، ويجب علينا أن لا نقول إنني أثيني وإنني روماني، بل يجب علينا القول إنني مواطن في هذا العالم)[1].

فالوحدة العالمية عند الرواقيين تقوم على أساس من وحدة الأصل بالنسبة للبشر جميعا، وهم بذلك أسرة واحدة، قانونها العقل ودستورها الأخلاق. لهذا ضمن المذهب الرواقي النجاح حينها من خلال جعل الحكم قوة إرادة الإنسان، وتأكيد العلاقة الوثيقة بين عناية الإله وحرية الإنسان، بل إن قيمة الحياة كلها تتوقف في السيادة على الإرادة، إذ «لا شيء خيّر دون تحديد، غير الإرادة الخيرية».

كما تتسم المدرسة الرواقية أيضا بالعقيدة الحاسمة والوقع الشخصي بَعيد الأثر سيما وأنّ مفكريها وهم زينون (Zenon) وخروسبس (Chrysippus)، وبوسدسنوس (Posidonius) ورثة حضارة عريقة، ونقصد هنا الحضارة الفينيقية-التي ينتمون إليها بأصولهم- تغوص في جذورها وتفوق حضارة أثينا التي كانت تقود الإغريق والحضارة الهيللنية*، وعُدّت الرواقية ثمرة من ثمارها.

---

[1] - المرجع نفسه، ص 100.

*الحضارة الهيلنية: صفة تطلق في الأصل على المدينة اليونانية قبل فتوحات الإسكندر، ثم أخذت معنى اصطلاحي يفيد بولادة حضارة إنسانية جديدة نتيجة التمازج والاختلاط بين أبناء الشعوب التي اجتاحتها جيوش الإسكندر.

ثانيا- العالمية في المدرسة الرومانية:

عاد الميراث الرواقي إلى روما في جملة ورثته كرها من أنقاض الحضارات والدول التي سادت قبل أن يعرف التاريخ روما، لذلك جَانبَ الروم شرف ابتكار الأفكار المنادية بوحدة العالم، وإن تمكنوا من فرضها نسبيا عبر حروبهم التوسعية، بل إنّ مصطلح التوسع ذات الدلالة الاستعمارية[1]، لم يعرف ولم يستعمل إلا منذ القرن الثالث الميلادي في فترة حكم الإمبراطور (كلوديوس).

كما يضاف إلى السجل الروماني في التاريخ المعاملة التي كانوا يَسُوسُونَ بها الدول المغلوبة وفقا للمبدأ الروماني «فرّق وأحكم Divide et impera»، الذي حافظت عليه أوروبا الغربية، ثم طبقته بمنتهى الدقة في عصور الانبعاث الرومانية اللاحقة[2]، بمعنى آخر أن: «عالمية الرومان لم تكن عالمية رسالة لأمة تبشر بدين أو تنشر حضارة، وإنما غزاة من أجل مجد روما[3].

لقد توصلت روما بدعاوى القانون والنظام والمدينة إلى بناء إمبراطوريتها العالمية، لكن ذلك في ظاهر الأمر فقط، أما في باطنه فما حدث يعبر عن هدف أسمى يحذوها مبدأ «المصلحة الذاتية» ليس إلاّ، لأن المستعمرة الرومانية لم تكن على غرار المستعمرات الإغريقية – دولة/ مدينة مستقلة–، ولكن مستعمرة عسكرية للجنود بين أعداء

[1]- والذي يعني توسع جسم أو هوية ثقافية اقتصادية سياسية محددة المعالم على حساب أجسام أو هوية/ هويات اقتصادية سياسية أخرى مختلفة ومغايرة للأولى.
[2]- جاسم محمد زكرياء، مرجع سابق، ص 101.
[3]- المرجع نفسه، ص 101.

مغلوبين، لذلك لم يكن عبثا القول بأن «روما لم تبنَ في يوم واحد»، إذ كان لزاما عليها أن تجتاز في طريقها إلى الرومانية ثلاثة عصور، هي[1]:

1. إتمام السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية.
2. الصراع مع قرطاجة للسيادة على البحر الأبيض المتوسط.
3. التوسع شرقا (شرق أوروبا و دول آسيا).

المطلب الثالث: العولمة والعالمية: «التشابه والاختلاف بين المفهومين»

بعد التطرق إلى كل مفهوم على حدى، ومن أجل توضيحات أكثر للمفهومين، نتطرق إلى أوجه التقاطع والاختلاف بينهما.

أولا- أوجه التشابه بين العولمة والعالمية:

من بين أوجه التشابه ما يلي:

- المفهومان هما نتاج المنظومة الحركية الغربية في العالم الحديث والمعاصر، وهما يرمزان إلى الخصوصية والمركزية الغربية.
- المفهومان يقللان من أهمية الحدود بكل أشكالها: ثقافية، اقتصادية، جغرافية وسياسية، كما يعكس الاثنان الصراع والجدلية إلى حد المفارقة في الأنا/ الآخر، المحلي / العالمي، والتي تعتبر جدلية وحدة الأضداد.
- يتضمن المفهومان مقولات مفهومية تضعهما ضمن النسق الحضاري الأورو-أمريكي (الغربي)، ومن تلك المقولات أفكار: التقدم، التحديث، العلمانية، العقلانية، الفردية الديمقراطية، الحرية

[1] - المرجع نفسه، ص 102.

وغيرها، وهي مقولات لها مضامين محددة في الفكر الغربي الحديث، كما أنها ليست محل اتفاق عالمي.

- عمل الغرب على «مأسسة» (أي إضفاء الطابع المؤسسي) المفهومين لتحقيق مضامينها في العلاقات الدولية، ولذلك نجد مثلا: أن منظومة الأمم المتحدة والقانون الدولي ترمز إلى العالمية، بينما ترمز منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمفهوم العولمة.
- المفهومين ليسا جديدين كل الجدة في الفكر السياسي القديم والحديث، على الأقل من منظور نظري فكري وليس لفظي وعملي.

ثانيا- أوجه الاختلاف بين العولمة والعالمية:

من بين أوجه الاختلاف بين المفهومين ما يلي:

- العالمية قيمية والعولمة مسار: العالمية قيمية مركزية ومفهوم فلسفي، إيديولوجي، قانوني وثقافي بالدرجة الأولى، يختص بدراسة الجانب الكيفي للظاهرة الحضارية، كما يمكن اعتبارها أيضا بمثابة الحمولة «La Charge» للنظام العالمي، أو بمثابة محتواه بكل ما يعبر عنه من مبادئ، أخلاقيات، قوانين، مقاييس، معايير، ضوابط، قواعد، قيم، معنى، هوية، روح، مرجعيات، رؤى للكون والحياة والمجتمع والوجود...إلخ، أي الثوابت المشتركة عالميا لجميع الأديان، الثقافات، الفلسفات والخصوصيات[1].كما أنه من الصعب في الواقع إثبات العالمية دون مراعاة

[1]- حجاج قاسم حمو، مرجع سابق، ص 313.

الخصوصية النسبية للتنوع الثقافي في العالم، فلا بد من البحث عن الثوابت الكبرى[1].

أما العولمة، فيمكن اعتبارها من الوجهة المنهجية والنظرية بمثابة الحامل «Le Vecteur» للقيم العليا -العالمية- النظام العالمي ضمن المسار والسيرورة الموضوعية للإنسانية نحو الترابط الصراعي المطرد في ظل التعدد والتنوع، وذلك بفعل التكنولوجيات المتطورة، وتحت تأثير كل من المخاطر والفرص التي تواجه المصير المشترك للإنسانية جمعاء[2].

العالمية فكرة قديمة، والعولمة مفهوم جديد لسيرورة قديمة: حيث ظهر مضمون فكرة العالمية قديما في الأدبيات السياسية والأديان وفلسفات الحضارات القديمة والوسيطة مثل: الحضارة الأشورية، البابلية، الفينيقية، الفارسية، اليونانية، الرومانية والاسلامية...إلخ، حيث تبلورت تعريفاتها بمضامين مختلفة متأثرة بخصوصيات ومميزات الحضارات المتعاقبة وبالمسلمات المعرفية السائدة في كل عصر وقد انتشر استخدام مفهوم العالمية بشكل واسع خلال القرن العشرين مع الاكتشافات العلمية والتكنولوجية وظهور النظريات الفلسفية الغربية والإيديولوجية الكبرى في الساحة الدولية[3].

أما العولمة، فظهرت كمفهوم ومنظور للتحليل الاجتماعي السياسي الاستراتيجي الدولي خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين حسب تقديرات معظم الباحثين، وقد انتشر مفهوم العولمة -خصوصا من

[1]- Mohammed Bedjaoui, Interviewé par Noureddine Azzouz, In:**La Tribune**, du: 10/12/1998 intitule: "**La Dignité de est L'invariant Majeur**", pp. 12-13.

[2]- حجاج قاسم حمو، المرجع السابق، ص ص 313-314.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 213-214.

الجانب الاقتصادي والإعلامي- خارج الأطلسي من طرف استراتيجيات التسويق الجماهيري التي ما لبثت أن تتحدث عن المنتجات الكوكبية والاتصال الكوكبي- نفس البضاعة يجب أن تصل بواسطة الإشهار، وفي زمن قياسي إلى أقصى كم من المستهلكين-. إذًا ما يميز مفهوم العولمة هو الحداثة أي الجدية والارتباط بتاريخ الصراع الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي العالمي المعاصر بين القوى الكبرى.

المبحث الثالث: تأثير العولمة على حدود الدولة:

كما سبق وقلنا في المحاور السابقة أنّ التغير السريع في العالم هو ميزة هذا العصر، فالتفاعل بين المجتمعات يتزايد على المستويين الداخلي والخارجي، حيث يكتسب العامل الخارجي تأثيرا كبيرا على الوضع الداخلي، ما جعل الدولة تواجه ضغوطاً كبيرة أكثر من أي وقت مضى من قبل الفواعل الدوليين الجدد، مثل القوى الاقتصادية العالية والإقليمية التي تعد المحرك الرئيسي للعولمة، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية – أو ما يصطلح عليها بالفواعل فوق الوطنية –، والتي أخذ دورها يتعاظم هي أيضا على المستوى العالمي.

وفي المستوى التحتي، نجد الأفراد والشعوب والمجتمع المدني المحلي خاصة الأقليات والجماعات الإثنية التي كثرت مطالبها سيما ما تعلق منها بمختلف الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى التحولات التي ترافقت مع العولمة، والتي تزامنت بالأحرى مع نهاية الحرب الباردة بالضبط.

المطلب الأول: داخل حدود الدولة

لقد ارتكز التنظيم الدولي منذ القرون القديمة على النظر إلى مجموعة الدول باعتبار أنّ كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عن غيرها من الدول الأخرى، واقتصرت العلاقات الدولية في بدايتها الأولى على صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي، هما: الدبلوماسية (التفاوض السلمي)، والاستراتيجية (الحرب)، وفي ظل النظر إلى الدول كوحدات سياسية مستقلة ومنعزلة عن بعضها البعض، واقتصار التفاعل فيما بينها على نطاقات صغيرة.

لهذا، كان من الأحسن الفصل بين ما يعد من الشؤون الداخلية للدولة وما بين هو خارجي، غير أنه بمرور الزمن أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجيا، وذلك بسبب ضغط التفاعل المتزايد بين الدول على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون تحقيق التفاعلات الدولية، وقد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط «Linkage politics»، بمعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع الداخلية المحلية أو العكس[1].

انطلاقا من هذا الوضع فإنه يصعب الفصل حاليا بين كل من المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، نظرا لعلاقة التأثير والتأثر التي تربط بين هذين الصنفين من المتغيرات، رغم ذلك فإنه بإمكان إبراز المتغيرات الأكثر ارتباطا بالوضع الداخلي للدولة فيما يلي:

[1]- جمال منصر، "التدخل العسكري الانساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم والظاهرة"، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الموسم الجامعي 2010- 2011)، ص 50.

أولا- تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدولة

لقد ظل مبدأ السيادة[1] منذ أن نبه إليه المفكر **جون بودان** سنة 1576م يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث، إذ نصت عليه وأقرته القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف الدولية. وعلى الرغم من التراجع التدريجي الذي لحق بهذا المفهوم عبر العصور إلا أنه ظل عبر العصور كفكرة قانونية مجردة ولفترة طويلة محاطا بهالة من القدسية منزَّهاً من أي انتقاص أو تشكيك، غير أن مفهوم السيادة قد بدأ يسمه التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين[2].

ما دفع بعض المفكرين إلى القول بنهاية النظام الدولي الحديث الذي تعتبره الدولة الوطنية وسيادتها بمفهومها التقليدي المعروف بؤرته ومحور تركيزه. ويعتبر المفكر الياباني كينشي أوهيمي(Kenich Ohmae) في كتابيه المشهورين: «نهاية الدولة القومية» و «عالم بلا حدود»، من أبرز رواد هذا الاتجاه، يسانده في ذلك المفكر ريشارد أوبرن (Richard O'Brien) في كتابه «نهاية الجغرافيا»، كذلك المفكر سيسان سترانج

[1] - ينحدر لفظ السيادة "Sovereignty" من الجذر اللاتيني "Superanus" الذي يعني "أعلى" و" أسمى"، وقد كان هذا المفهوم في بدايات استعماله يحمل معنى تيبولوجيا، إذ يشير إلى السلطة الإلهية، فالله هو المالك المطلق للسلطة، ولذلك فقد جعله رجال الدين المسيحيون في شخص البابا باعتباره نائباً لله في الأرض والمفسر الوحيد للقانون الإلهي لتولي السلطة الكاملة ولممارسة دور المشرع الأعلى. غير أنه بعد تصدع وحدة أوروبا المسيحية نتيجة الأحداث التي شهدتها عصور النهضة تحت تأثير حركة الإصلاح الديني، ظهر مفهوم جديد للسيادة، إذ أصبح المفهوم يعبّر مع مرور الوقت عن الجهاز الذي يملك السلطة العليا، وفي هذا السياق الجديد أصبح للسيادة معنى آخر هو "السلطة على إقليم معين" . لمزيد من المعلومات في الفكرة أنظر إلى: دينيس لويد، فكرة القانون، ترجمة: سليم الصويص، ومراجعة سليم بسيوس، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981)، ص 158.

[2]- Elie Cohen, La Tentation hexagonale : la souveraineté à l'épreuve de la Mondialisation. (Paris: FAYARD, 1996), p. 325.

(Susan Strange)، والمفكر أندور ماسي(Anddrew Massey) صاحب عبارة «سوقنة الدولة»[1].

وقد جرى التأكيد على تآكل نفوذ الدولة الوطنية وتراجع سيادتها من قبل العديد من المفكرين البارزين مثل: صمويل هنتنغتون (Samuel) Huntington، الذي يرى أن الحضارة تحل الآن محل الدولة بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية، في حين يعتقد فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)،وبن يامين بربار(Bin Yamin Barbar) أنّ القوة الاقتصادية العالمية تخلق الآن ثقافة عالمية متجانسة التكوين مما سيجعل الدولة شيئا زائدا لا ضرورة له، في حين يتجه المفكر روبرت كابلان (Robert Kaplan) اتجاها آخر أكثر راديكالية، وذلك بقوله: «إن التغيرات الديموغرافية والبيئية سوف تؤدي إلى نهاية الدولة الوطنية وبداية الفوضى الشاملة»[2]، وتبدو بذلك ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة بهدف تقديم تعريف جديد له، أو تحديد مضمون معاصر يكون أكثر واقعية وأكثر تناسبا مع السياق التاريخي المعاصر[3].

كما تجدر الإشارة هنا إلى بعض آراء الكتاب الداعين إلى صورة جديدة للسيادة، مثل السيادة الجزئية أو المقيدة أو المشتركة في المقابل هناك من يرفض فكرة إعادة تعريف مفهوم السيادة أو تحديد مضمون معاصر له، ويرى أنه من الأفضل الاعتراف بتجاوز هذا المفهوم والانتقال

[1]- مازن غرايبة، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية"، (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي بعنوان: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والاعلام، 2004)، ص 19.

[2] - دانيال دريزنر، "يا عولميي العالم ...إتحدوا"، ترجمة: عبد السلام رضوان، مجلة الثقافة العالمية، العدد 85، نوفمبر 1997. ص 40.

[3] - ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة و الأبعاد، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003)، ص 46.

إلى ما يسمى بمفهوم الحكم في مرحلة ما بعد السيادة. ففي ظل العولمة وآلياتها ومؤسساتها لم تعد السلطة السياسية مطلقة اليد أو صاحبة السلطة المطلقة في ممارسة بعض مظاهر السيادة التقليدية كفرض الضرائب مثلا وتحديد سعر الضريبة الجمركية، كما لم تعد مطلقة اليد في استخدام العنف والقوة القهرية في مواجهة مواطنيها.

وقد كان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تزايدت إمكانيات التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفي هذا الإطار توسعت مبادئ القانون الدولي إلى الحد الذي أصبح يضع قيودا على الدول ويحدد لها ما الذي تستطيع أو لا تستطيع فعله حتى في القضايا شديدة الحساسية، كعلاقة الدولة مع مواطنيها في مجال الحريات وحقوق الانسان والمرأة وعمالة الأطفال والبيئة وغيرها، كما ظهر في النظام الدولي فاعلون دوليون في تلك القضايا والتي كانت إلى عهدٍ قريب من اختصاص الدولة ولا ينازعها فيها أحد[1].

كما أصبح كل فاعل محلي اليوم فاعلا دوليا محتملا، في حين لم يكن النظام الماضي ليسمح بالوصول إلى المسرح العالمي إلا بواسطة الدولة إجباريا، والآن تم الاستغناء عن هذه الوساطة إلى حدٍ كبير، ونتيجة لذلك فُقدت التبعية التراتبية والسيادية شموخها، وأصبح لكل من عمدة مدينة كبيرة أو متوسطة نوعا ما، ولرئيس منطقة، ورئيس مشروع نشيط إلى حدٍ ما، أو مسؤول غرفة تجارية إقليمية، سياسة خارجية خاصة بهم، وأصبحوا يحيطون أنفسهم بخبراء دوليين يستقبلون أو ينتقلون وبخاصة يسعون بحماس نحو سياسة اندماج تتعدى الحدود وتوجد في مناطق ذات

[1]- مازن غرايبة، مرجع سابق، ص 15.

أبعاد متقلبة ومتغيرة. هكذا أصبح المحلي بؤرة دائمة لإعادة تشكيل جغرافي، بينما كان فيما مضى نقطة راسخة خاضعة للسيادة[1].

كل هذه المتغيرات تفرض بالضرورة إحداث تغيير جذري في بنية الدولة الوطنية للتحول إلى مفهوم «الدولة الشبكية»[2]، الآن الشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية هي التي أصبحت تحدد الواقع القائم في العالم، ومن ثم فعلى الدول أن تحاول التكييف مع هذا الواقع الجديد من خلال إعادة الهيكلة الداخلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإداريا[3].

وتبرز نقطة الاختلاف الرئيسية بين الدولة الوطنية والدولة الشبكية التي هي حيز التشكل، أنّ الأولى ترتبط بإطار إقليمي محدد تمارس فيه نشاطاتها، في حين أن الثانية لا تقوم على إطار إقليمي محدد، لأن العولمة أدت إلى إعادة توزيع القوى بين الدول والأسواق أو القطاع الخاص بالأحرى والمجتمع المدني، ومنه وجدت الدول من يشاركها في القيام بأدوارها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والأمنية، وذلك من خلال رجال الأعمال والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها[4].

---

[1]- بيرتران بادي، عالم بلا سيادة : الدولة بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة : لطيف فرج، القاهرة، مكتبة الشروق، 2001، ص 168.

[2]- Jurgen Habermas, **Après l'Etat-nation, Une nouvelle constellation politique**. Trad, Rainer Rochlitz. (Paris : Edite Fayard, 2000), p.132.

[3]- Ibid.,p.129.

[4] - جمال منصر، مرجع سابق، ص 50.

الشكل رقم 04: يبين الدولة في عالم معولم

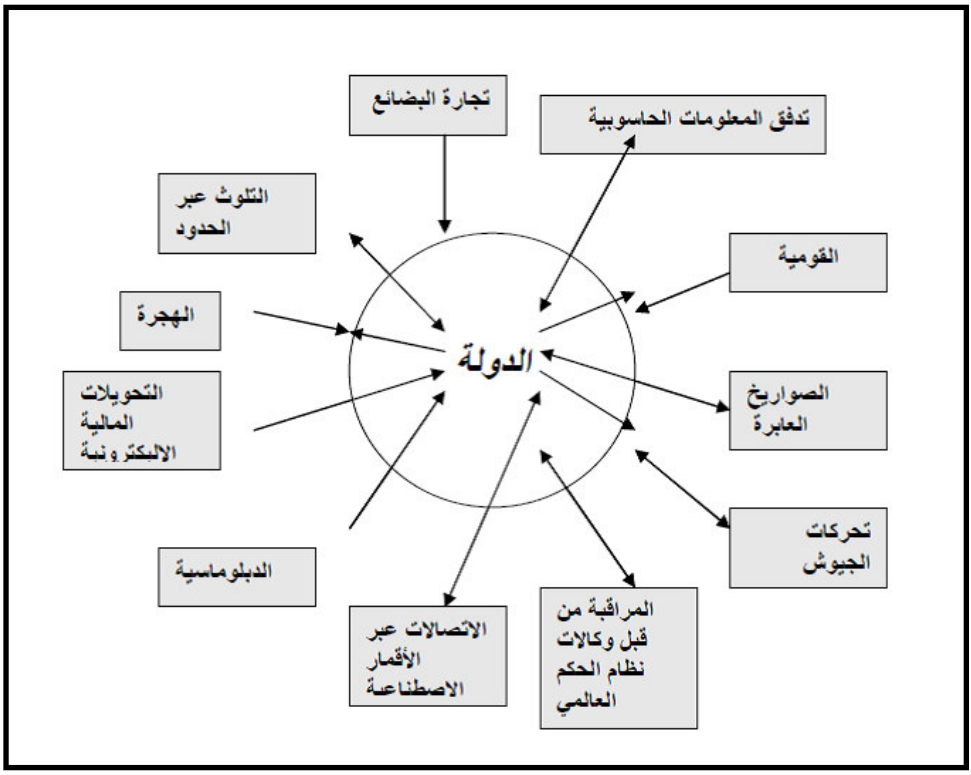

المصدر: جون بيليس وستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، (الإمارات العربية سنة 2004)، ص44. المتحدة : ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث.

ثانيا- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها

امتازت العولمة في بعدها الاقتصادي بالتحول إلى الأخذ بنظام اقتصاديات السوق وتخفيف قبضة الحكومات على النشاط الاقتصادي، والحد من التدخل الحكومي في تنظيم أو تقييد المعاملات الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية. فالدولة الوطنية كانت تسعى على الصعيد الخارجي إلى فرض نظام التمايز وتدويل الاقتصاد، حيث كان التدويل يعني فتح الأسواق الوطنية فقط مع الحفاظ على الهوية، كما كانت المبادلات

التجارية تتم على أساس الحماية والتعريفة الجمركية وقيود الصرف الأجنبي بالإضافة إلى حواجز أخرى، مما أعطى الدولة سلطة كبيرة في توجيه الأنشطة الاقتصادية والسيطرة عليها، خاصة بعد الكساد الكبير الذي حصل سنة 1929م الذي مهد السبيل لتدخل الدولة الوطنية في النشاط الاقتصادي، ودفع لأن يكون لها دور فعال في المجال الاجتماعي، وهو ما يبرز في تجربة التدخل الحكومي في كثير من الدول الأوروبية، وكان الكساد الكبير هو الأرضية التي أفرزت النظرية العامة للمفكر الاقتصادي كينز(Keynes)، التي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها العامل الموازن أو التعويضي لتقلبات هذا النشاط، وأصبحت الوصفة الكينزية هي الأساس الذي بُنيت عليه السياسات الاقتصادية في دول الغرب الرأسمالي، وقد استمرت مرحلة التدخل من جانب الدولة حتى سبعينيات القرن الماضي[1].

لكن هذه المرحلة سرعان ما تراجعت نسبيا تحت وطأة الأزمات المستعصية كالزيادة في معدلات البطالة ومعدلات التضخم التي عانت منها الدول الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الدول الأوروبية، فصعد على إثر ذلك التيار الداعي إلى تقليص مساحة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلى الحد الأدنى والضروري، وأعاد أنصار هذا التيار إحياء فكرة «اليد الخفية» التي تحقق بشكل تلقائي التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة –كما قال **آدم سميث**–، ونادوا بإطلاق الحرية الاقتصادية إلى أبعد مدى.

[1]- حسن محمد سلامة، "الدولة القومية في الخبرة الغربية: النشأة والتطور"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 03، صيف 2001، ص 60.

وبناءً على ذلك، فقد دأب كثير من الباحثين والمفكرين على التأكيد أنّ عصر العولمة الوطنية قد انتهى، وأنّ التحكم على المستوى الوطني لم يعد فعالا خاصة في مواجهة العمليات الاقتصادية والاجتماعية المعولمة[1].

فالعولمة تضغط على الدولة لفتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر تضعف فيه قدرة السلطة الوطنية على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود، وعلى التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال التي أصبحت تتمتع بحرية الحركة على المستوى العالمي، وهو ما هيأ للسيطرة الأجنبية على المقدرات الاقتصادية للعديد من الدول وجعلها تحت رحمة الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات. كما أدت عمليات أو سياسيات الخوصصة إلى إضعاف القدرة الاقتصادية للحكومات الوطنية، فبعد تصفية القطاع العام لم تعد الحكومات قادرة على التأثير في حجم الطلب أو مستويات الأسعار أو حجم العمالة، ومن ثم فقدت سلطتها وسيطرتها على ملايين العمال والموظفين الذين كانوا يعملون لديها ويدينون لها بالولاء[2].

ومنه، يتضح أنّ العولمة قد هيأت لإضعاف الدولة اقتصاديا، حيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للشعوب، فضلا عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسيات وضغوط العولمة. رغم هذا فإنه يجدر بنا أن نشير إلى كون مؤسسات العولمة لا تفكر في تحمل ما يحدث من تحولات وتطورات خارج نطاق مشروعيتها ومصالحها التي تخرج عن نطاق اختصاصها، حتى

[1]- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، (الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 2001)، ص 32.
[2]- جمال منصر، مرجع سابق، ص 53.

أن قادة هذه المؤسسات هم أول من يطالب بتدخل الدول إذا حدثت أي ضائقة اقتصادية أو صعوبة في ممارستها لأنشطتها، بالإضافة إلى مطالبتها بتقديم البنية التحتية والخدمات العامة التي تحتاجها الأعمال الاقتصادية بأقل تكلفة.[1]

ثالثا- التركيز على الهوية وتراجع الولاء الوطني

إنه من اللافت للانتباه أنه في ظل الاتجاه نحو العولمة يتم في نفس الوقت الاتجاه الشديد نحو تحديد الهوية والشخصية، فبينما نجد حياة الفرد تتحول إلى العالمية نجد الفرد ذاته يسعى جاهدا لتعريف هويته وشخصيته بطريقة أكثر صرامة من ذي قبل، وغالبا ما يعتمد هذا التعريف على العنصر المحلي مثل العرقية والإثنية.

وتشير الملاحظة إلى أن العلاقات الدولية تشهد منذ نهاية عقد ثمانينات ومطلع تسعينيات القرن الماضي إحياءً قويا للنزعات العرقية أو القبلية أو الطائفية في العديد من الدول أدت إلى تمزيق بعضها، والتي أصبحت تهديدا مباشرا للشكل السياسي الاندماجي للدولة الوطنية القائمة[2]، كما حدث في يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي، مما أوجد دولا جديدة يقارب عددها العشرين دولة[3]، والأكيد أنّ هذه الدول الجديدة جاءت لتعلن عن هويتها[4]، والأبعد من ذلك نجد جماعات محلية متناهية الصغر وعلى الرغم من أنها لم تواجه أي عملية للتفرقة تطالب بما يعرف

---

[1]- مازن غرايبة، مرجع سابق، ص 18.

[2]- Jean Pierre Warnier, **La mondialisation de la culture**, (Alger: édition CASBAH, 1999) , p.102.

[3]- جمال منصر، مرجع سابق، ص 53.

[4]- مقتدر خان، **"التحولات العالمية: من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الهويات"**، [تاريخ دخول الموقع: 2017/01/27]:
http://www.islamonline.net/iol-arabic//dowalia/qpolitice-April-2000/qpoliicl4.asp

بـ «الاستقلال الثقافي»، مثل الصربيين الذين يعيشون في غابات شمال برلين والبالغ عددهم حوالي مئة وخمسين ألف، وهم آخر من تبقّى من القبائل السلافية التي استوطنت شمال ألمانيا قبل أكثر من ألف عام[1]، ما جعل المفكر جون ماري غيهينو (Jean-marie Guehenno) يصفها بـ «لبننة العالم Libanisation du monde»، أي جعل العالم ينقسم إلى وحدات فئوية متعددة قائمة على الدين، العرق واللغة...الخ[2].

هذا ما يجعلنا نحن أيضا نسميها بيقظة الهويات الخصوصية، والتي تعني كل الحركات المطالبة سواءً كان سياسي، أو اقتصاديا أو ثقافيا لمختلف الجماعات الإنسانية، وسواءً كانت صغيرة أو كبيرة، التي تصارع من أجل الاعتراف بها وضمان استقلالها ضد أي كيان سياسي مسيطر[3].

إذ يفرض واقع التمزق نفسه على العديد من الدول والأقاليم في العالم، ما جعل المختصين في دراسة الأقليات والنزعة العرقية[4] في كل من

---

[1]- بيتر دراكر، مجتمع ما بعد الرأسمالية، ترجمة : صلاح بن معاذ معيوف،(الرياض، معهد الادارة العامة)، ص 262.

2 - لبننة العالم هو عنوان الفصل الثالث من كتاب جون ماري غيهينو "نهاية الديمقراطية" .
Jean-marie Guehenno, La fin de la démocratie, (Paris: Edit Flammarion,1999).

[3]- عبد العزيز ركح، مرجع سابق، ص 122.

[4]- تعتبر العرقية والإثنية من أهم المواضيع التي حظيت بالدراسة والاهتمام من طرف منظري العلاقات الدولية والمختصين في تحليل الخلافات والنزاعات الدولية، وازداد الاهتمام بها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا، حيث شاهدنا انتعاشا وانبعاثا للحركات العرقية، والدليل على ذلك هو ظهور دولة جديدة على أسس عرقية مثل التشيك، أوكرانيا ومقدونيا وغيرها. بالإضافة إلى هذا أن لمفهوم العرقية "ethnicity" حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية، على الرغم من استعماله في علم دراسة البشر، حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. والدليل على هذا أنه لم يظهر في المنجد الإنجليزي المعروف أوكسفورد "oxford dicitionnary" إلا في سنة 1972 م. أما كلمة عرق "ethnic" فهي قديمة جدا و مشتقة من الاغريقية "ethnos" التي بدورها مشتقة من "ethnickos"، والتي تعني في الأصل ملحد، وحسب إركسون (Erikson) فالمصطلح استعمل بهذا المعنى في اللغة الإنجليزية في منتصف القران 14 م حتى منتصف القرن 19 م، أين بدأ في استعماله تدريجيا للإشارة إلى خصائص السلالة العرقية، واستخدم المصطلح في الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى الشعوب غير المنحدرة من أصل إنجليزي مثل اليهود والايطاليين والايرلنديين. أما مصطلح عرقية "ethnicity" مشتق من الكلمة الاغريقية "ethnos"، والتي تعني أناس أو قوم، وتدل العرقية على الرمز والشعار والهوية للفرد، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها. لمزيد من المعلومات في الموضوع أنظر إلى : رابح

أوروبا وأمريكا يطرحون مجموعة من الأسئلة في هذا الموضوع، مثل: هل ستنجو كندا من التمزق والانقسام خلال هذا القرن؟ أم أنها ستنقسم إلى قسمين: كندا الناطقة باللغة الإنجليزية، وكندا الناطقة باللغة الفرنسية؟ وهل ستبقى الهند متوحدة سياسيا؟ وهل ستظل كورسيكا وبريتاني داخل جمهورية فرنسا؟ وهل ستظل المكسيك متوحدة أم سينفصل الجنوب الذي يقطنه الهنود الحمر عن الشمال الذي يقطنه المنحدرون من أصول إسبانية؟ وهل سيبقى العراق وليبيا وسوريا موحدين؟ والقائمة في هذا الموضوع في حقيقة الأمر لا تنتهي.[1]

وهناك العديد من النماذج التي توضح عودة المجموعات إلى هويتها الثقافية ورموزها الأصلية، ومن ذلك نذكر: تظاهر حوالي 1000 مواطن من سراييفو عام 1994م وهم يلوّحون بعلمي السعودية وتركيا بدلا من أعلام الأمم المتحدة وحلف الشمال الأطلسي (NATO)، والمثال الآخر هو تظاهر 70ألف مواطن من لوس أنجلس وهم يحملون الأعلام المكسيكية، ضد قرار أمريكي يحرم المهاجرين غير الشرعيين من ميزات تمنحها الدولة، وفي تظاهرتهم هذه لم يحملوا العلم الأمريكي على الرغم من أنهم أمريكيو الجنسية مكسيكو الأصل[2].

وإذا حاولنا تفسير هذه الظاهرة على المستوى الدولي اتضح لنا أن الضخامة لم تعد لها أية ميزة، وبالتالي حدث تراجع عنها لصالح الولاء

مرابط، "الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة، العدد 01 ، سنة 2009، ص 131-132.

[1]- جمال منصر، مرجع سابق، ص 54.

[2]- عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، مجلة المستقبل العربي، العدد 275، جانفي 2002، ص59

الإثني والعرقي والقبلي، ففي عصر الحرب الذرية والإرهاب بمختلف أشكاله لم تعد الدول – حتى الكبرى منها – قادرة على حماية مواطنيها[1].

ضف إلى ذلك أنه سواءً كان الحجم كبيرا أم صغيرا، فالكل الآن متساوون في وصولهم إلى المال والمعلومات وبالشروط نفسها، إذ بإمكان أية دولة صغيرة الانضمام إلى تجمع إقليمي اقتصادي وبذلك تحقق الاستقلال الثقافي والسياسي والتكامل الاقتصادي، ومن دون ريب أنه ليس مصادفة أن لوكسمبورغ الصغيرة من أكثر المتحمسين للاتحاد الأوروبي.[2]

في المقابل يعتقد يورغن هابرماس*(Jürgen Habermas) أنّ هناك مظاهر أخرى للانقسام تسببها العولمة، ففي المجتمعات المتطورة نشهد ارتفاعا في ردود فعل المركزية العرقية للشعوب الأصلية في هذه الدول، ضد كل ما هو مخالف لها في الدين، اللون، اللغة...إلخ، ولكن أيضا ضد الجماعات المهمشة مثل المعوقين والنساء وغيرهم، دون أن ننسى تفسخ روابط التضامن التي تنتج جرّاء إعادة التوزيع غير المتكافئة للخيرات، والتي من شأنها أيضا إحداث انقسام سياسي، مثلما هو ملاحظ في إيطاليا مثلاً، أين تطالب الرابطة الشمالية بالانفصال عن الجنوب، أو في ألمانيا أين يطالب البعض بإعادة النظر في نظام التوزيع الضريبي لمختلف المقاطعات على غرار ما يدعو إليه الحزب اللبرالي الألماني (FDP) من إلغاء للضريبة المسماة بضريبة التضامن.[3]

---

[1] - جمال منصر، مرجع سابق، ص 54.

[2]- بيترا داركر، مرجع سابق، ص ص 264-265.

*يورغن هابرماس فيلسوف ألماني الجنسية، يعتبر من أبرز أعلام الفلسفة الأوروبية في عصرنا هذا.

[3]- Jürgen Habermas, **Apres l'Etat-nation. Une nouvelle constellation politique**, Trad, Rainer Rochlitz.(Paris: Edit Fayard.2000), p.65.

وتفسر هذه التعددية الثقافية والعرقية بالاختلاف الحاصل في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، وبهذا المعنى فهي تشير إلى تطور اجتماعي متنامي لمظاهر الاختلاف الثقافي في المجتمع الواحد. ومنه يمكننا تحديد ثلاث أنماط كبرى للتعددية الثقافية مستندين في ذلك إلى التقسيم الذي وضعه المتخصص الإنجليزي في قضايا التعددية الثقافية والاندماج الاجتماعي بهيكو باراخ [1] (Bhikhu Parekh)، هي على التوالي:

- تعددية الثقافات الصغيرة: ونعني بها تنوع أشكال الحياة التي تتمظهر في الديمقراطيات الحديثة جرّاء التحرر الأخلاقي المتنامي وبروز النزاعات الفردانية «Individualisme» على مستوى السلوك الفردي.
- تعددية الآفاق: تنجم عن إعادة النظر في المعايير السائدة في نظام ثقافي معين، ونلاحظ تجلياته عندما ترفض الحركات النسوية مظاهر الهيمنة الأبوية في المجتمعات الأبوية، أو عندما يرفض المتطرفون المسارات السياسية لعلمنة الدولة الحديثة، فهؤلاء وأولئك لا يشكلون في الحقيقة ثقافة مشتركة بالمعنى التقليدي للمصطلح، ولكنهم يشتركون في رفضهم للأسس التي تقوم عليها الثقافة السائدة.
- تعددية الجماعات: يشير هذا النمط الأخير إلى الجماعات الناتجة عن الهجرة، أو إلى الجماعات المتشتتة المنتشرة عبر العالم مثل اليهود والغجر...إلخ، وكذا إلى الشعوب المحلية مثل الهنود الحمر وسكان أستراليا الأصليين ...إلخ، ويركز علماء الاجتماع على تعدد معايير

[1]- عبد العزيز ركح، مرجع سابق، ص ص 124- 125.

الانتماء العرقي المحددة للانتماء، والتي يذكرون من بين أهمها الدين، اللغة، والتقاليد[1].

يشير تقسيم بهيكو باراخ إلى أنّ التعددية الثقافية للمجتمعات الحديثة تؤدي إلى تحولات بنيوية وإلى تطورٍ للحس الجماعي، ذلك أنّ تحرر أشكال الحياة يؤدي بالنتيجة إلى تكاثر الثقافات الصغيرة بالنسبة للنمط الأول، وإعادة النظر في المعايير السائدة بالنسبة للنمط الثاني، وإذا كان النمط الثالث ليس بالحديث، على اعتبار أن الحدود العرقية كانت دائما عابرة للجماعات الإنسانية، فإنه يأخذ في ظل العولمة مظهرا جديدا رغم ذلك، من حيث أن وعي الجماعات المعاصرة بطابعها المتعدد يجعل من التعددية الثقافية تنتقل من وضعها كواقع اجتماعي طبيعي لتأخذ شكل المشروع السياسي المقصود، الذي يتطلع إلى التمييز ويطالب بالاستقلالية الجزئية أو الكلية*.

إذا جزمنا بأن الشرح السالف الذكر صحيح في بعض جوانبه، فإن الهدف الأساسي من هذه النزعة ليس سياسيا ولا اقتصاديا، بل إنه تأكيد على الوجود، وبالتالي التعبير عن ثنائية أعمق من ثنائية الهوية والعولمة أو المحلي والكوني هي ثنائية «الأنا والآخر»، وعادة ما يكون الأنا هو الذي يدافع عن الهوية الثقافية والخصوصية والمحلية في مواجهة الآخر الذي

[1]-Bhikhu Parekh, **"Political theory and the multicultural society, Radical Philosophy"**, no. 95, May-June 1999, pp. 27-32.

*غير أن ارتباط ظاهرة التجزؤ الثقافي هذه بالعولمة يطرح تناقضا ظاهرا، فمن جهة ينزع المشروع العولمي باعتباره ذو توجه كوني نحو الوحدة والتماثل بين جميع شعوب العالم في أشكال الحياة المختلفة، وهو أكثر المظاهر التي يخشاها مناهضو العولمة، ومن جهة أخرى يثير هذا المشروع رد فعل حاد من جانب الشعوب والثقافات وحتى الأفراد في مختلف أنحاء العالم ضد هذه الوحدة والدفاع عن ما يسمى بالهويات والخصوصيات وذلك على كل المستويات القارية، الوطنية، الجهوية والمحلية.

يتحد مع العولمة، فالعلاقة بين الطرفين ليست مجرد موضوع لبحث علمي بل هي أزمة وجودية تاريخية[1].

وهكذا يبدو أنّ العودة إلى التركيز على الانتماء العرقي أو الديني أو القبلي الضيق يعدّ من الإفرازات الخطيرة للعولمة، لما لها من أثار سلبية على التكامل السياسي للكثير من المجتمعات، إذ أنها تؤدي إلى إضعاف عاطفة الوطنية، أو الشعور الوطني كأساس لبناء ونهضة الدول، لحساب مفاهيم تحتية تحت وطنية كالطائفية أو القبلية، ويتجلى ذلك في العديد من المظاهر من بينها الاستهانة بالدولة الوطنية وبرموزها ومؤسساتها وإهمال التاريخ الوطني[2].

مما انعكس بطريقة مباشرة على ضعف الولاء الوطني وعلى تماسك المجتمعات ونهضتها، تمثل ذلك في انحصار الرغبة الشعبية في المشاركة السياسية وفي عمليات صنع القرار السياسي، وما يترتب عليه من سلبية ولامبالاة سياسية، وقد يصل الأمر إلى مستويات الصراع المسلح العنيف، والتي ربما يصاحبها عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية وغيرها من الخروقات الكبيرة لحقوق الإنسان، مثل ما هو حاصل مع مسلمي بورما حاليا، مما أفضى إلى اشتعال العديد من الحروب الأهلية، وإلى تفاقم الكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية والإنسانية الأخرى التي تعاني منها مختلف الدول.

[1]- حسن خنيفي، "الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية : الإشكال النظري"، [تاريخ دخول الموقع: 2017/01/29]:
http://www.awu-dam.org/politic/05-04/lkr4-5-016.htm

[2] - ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 93.

المطلب الثاني: خارج حدود الدولة

لقد أصبح التغيير السمة الأساسية للحياة الدولية المعاصرة، وبات تدخله في شتى المجالات كبيرا، فهو يتدخل في الأنظمة والهياكل وحتى العمليات، ويتدخل على جميع المستويات: الفردي، الاجتماعي، الوطني والعالمي.

إذ لا يمكننا بالطبع أن نضع كل التغيرات التي تحدث في خانة واحدة، فمنها البسيطة ومنها الجذرية، فإذا تحدثنا عن التغيرات البسيطة فيمكننا أن نشير مثلا إلى مجال الدبلوماسية والتجارة، أما إذا تحدثنا عن التغيرات الجذرية فسنشير فورا إلى التطورات التي تحدث على الصعيدين: النظامي والهيكلي، والتي تعكس التحولات في الأنظمة وفي طبيعة الدول نفسها. ونظرا لأهمية هذه التغيرات فسنشير إلى أكثرها تأثيرا وبروزا فيما يأتي:

أولا- التحولات النظامية والهيكلية في النظام الدولي.

1- **نظام أحادي القطبية:** لا شك أنّ التحول من النظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية يعد تحولا نظاميا مهما في العلاقات الدولية، لذلك يجدر بنا أن نقف عنده نظرا لما أفرزه هذا التحول من نتائج على جميع الأصعدة والمستويات. فقد شهد النظام الدولي تغيرات جوهرية في أعقاب سقوط نظم الحكم الاشتراكية في شرق ووسط أوروبا وتفكك «حلف وارسو»، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991 م. وقد وصف الكثيرون تلك التغيرات بأنها نهاية نظام الثنائية القطبية الذي نشأ إثر نهاية الحرب العالمية الثانية، باعتبار أن أحد قطبي

النظام قد إنهار، ويسود الاعتقاد بأن ما حدث يمثل نهاية نظام وبداية نظام جديد، وقد بُني هذا الاعتقاد على دلائل أهمها انهيار الكتلة السوفياتية، سقوط الشيوعية كقوة سياسية ذات وزن عالمي، وتغير العلاقات بين القوى العظمى نتيجة انتهاء الصراع الدولي الذي كان محتدما منذ سنة 1945م.

على الرغم من الإجماع على انتهاء النظام الدولي الذي تشكلت ملامحه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد ركز الاختلاف على توصيف ماهية النظام الدولي الجديد، فبينما ذهب البعض إلى للقول بأن النظام الدولي قد أصبح أحادي القطبية، ذهب البعض الأخر إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمسة قوى هي: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، روسيا الاتحادية والصين.

وبغض النظر عما يمكن أن يوجّه من انتقادات أو ملاحظات إلى هذين الموقفين، يمكن أن نستخلص أن النظام الدولي العالمي الراهن يعد نظاما أحادي القطبية، غير أنه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة، بل إنه يخضع لهيمنة المنظومة الرأسمالية، التي تعبر عنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والباسفيك، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالي فهي هيمنة «قطب – منظومة تحمل معها تعددية محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها احتمال استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاتها المتبادل».[1]

[1]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص 32.

مهما كانت طبيعة النظام الدولي الحديث، فإن الأكيد أن سقوط الاتحاد السوفياتي لم يمثل سوى سقوط دولة عظمى فقط، بل انهيار دعوة إيديولوجيا أيضا هي الدعوة الاشتراكية، ما أدى إلى التشكيك في مدى صلاحيتها كركيزة للتنظيم الاجتماعي، وما ترتب عن ذلك من تهاوي الأنظمة ذات النزعة الشمولية التي تعظم من دور الدولة ومؤسساتها الرسمية باعتبارها في طليعة القوى الاجتماعية.

ساهم سقوط الاتحاد السوفياتي أيضا في سقوط الأنساق السياسية المغلقة والتي كانت تحتكر الحقيقة السياسية، وظهور أنساق سياسية مفتوحة، تتعدد فيها الأصوات، وتبرز المعارضة، وتتنافس الأحزاب والجماعات السياسية. لذلك اضطرت النظم الحاكمة التي كانت متحالفة مع الاتحاد السوفياتي وخصوصا منها دول العالم الثالث، التي قدر لها أن تستمر في السلطة إلى أن تغير في توجهاتها وسياساتها داخليا وخارجيا، بعدما فقدت الحليف الذي كانت تحتمي به، ووجدت نفسها بمفردها في مواجهة الانفراد الأمريكي أو الغربي بالهيمنة العالمية، فراحت تتسم بالمرونة تارة وبالمراوغة تارة أخرى، على أمل المواءمة بين توجهاتها الوطنية وما تفرضه ظروف الواقع الدولي الجديد من قيود وتحديات.

وأخيرا، فإن سقوط الاتحاد السوفياتي ساهم في اندماج أكثر للشعوب التي كانت تحت المظلة السوفياتية بالعالم، مما ساهم بشكل أو بآخر في ازدياد الترابط بين دول وشعوب العالم، هذا الترابط الذي تعبر عنه العولمة اليوم.

2-**سيادة الليبرالية الجديدة**: لن يكون غريبا أيضا أن يوافق هذا التحول النظام- نقصد سقوط الاتحاد السوفياتي- في العلاقات

الدولية تحولات هيكلية أخرى مثل سيادة الليبرالية الجديدة للعالم، حيث أصبح الفكر الليبيرالي من أبرز مظاهر العولمة، إذ أضحت الغلبة له في الدعوة إلى تعزيز الملكية الفردية وحرية السوق مع تحديد لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وكان أول من قام بذلك المفكر البريطاني آدم سميث (Smith Adam) مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي.

ووجد هذا الاتجاه انتعاشا كبيرا إثر فوز المحافظين في الانتخابات لعام 1989م في بريطانيا، وقبلها في عام 1980م في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذ هؤلاء عقيدة اقتصادية مختلفة عن سابقاتها سميت «الليبرالية الجديدة»، التي نادى بها مستشار ريغان الاقتصادي دميلتون فريدمان (miltun frydman)، ومستشار تاتشرفريديرش فون هايك (frydyrsh fun hayk)، وكان هذان المنظران قد أوكلا إلى الحكومة مهمة الحفاظ على الإطار العام للنظام الرأسمالي، مؤكدين على أنه كلما تمتعت المشروعات بحرية أكبر بشأن استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة، كان النمو أكبر والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع[1].

وبناءً على هذا الاعتقاد راحت الدولة الغربية ذات النزعة الليبرالية تبذل قصارى جهدها من أجل تحرير رأس المال من القيود، ولم تكتف بهذا فقط بل راحت تضغط على كل الشركاء الرافضين لتطبيق هذا النهج للأخذ بالتوجه الجديد مهددين إياهم بالعقوبات التجارية وبوسائل الضغط الأخرى، وتزامن ذلك مع زوال ضغط النموذج الاشتراكي إثر سقوط الاتحاد السوفياتي وتلاشي الكتلة الاشتراكية. وصار قانون

[1]- باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، (بيروت: دار الفكر العربي، 2001)، ص 66.

العرض والطلب هو أفضل الأنظمة المتاحة، وتوسيع التجارة الحرة هدفا بحد ذاته لا يحتاج إلى تفسير، فالتحرير، الليبرالية والخوصصة دعامات ثلاثة لاستراتيجية أعلى من شأنها المشروع الليبيرالي الجديد[1]. لذلك لم يكن من الغريب أن تدعو الدول الكبرى والمنظمات الاقتصادية العالمية إلى تصفية القطاع الاقتصادي المملوك للدولة من خلال بيعه للأفراد والشركات بحجة توسيع قاعدة الملكية وزيادة كفاءة التشغيل والإدارة، من خلال ما عرف بسياسة «الخوصصة»[2].

وقد خلفت سياسيات الخوصصة وراءها آثارا اجتماعية سلبية، إذ فقد العديد من الموظفين والعمال وظائفهم وأعمالهم مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وهو ما ينبئ بحدوث مشكلات اجتماعية خطيرة كارتفاع معدلات الجريمة وانتشار ظاهرة الإدمان والتفاوت الكبير في مستويات المداخيل وفي أنماط المعيشة، وهي كلها نتائج من شأنها أن تهيئ لزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في كثير من الدول[3].

ومن هنا، كان من الطبيعي أن ترتبط العولمة بالخوصصة، أي نزع ملكية الدولة الوطنية ونقلها إلى القطاع الخاص في الداخل والخارج، وهكذا تتحول الدولة إلى كيان لا يملك ولا يراقب ولا يواجه.

3-**انتشار موجة التحول الديمقراطي وقيم حقوق الإنسان:** واكب الأخذ بالحرية الاقتصادية وبآليات السوق وتصفية القطاع العام والاتجاه نحو الخوصصة وتحرير التجارة على المستوى العالمي،

[1]-GERARD LAFAY, et autres, Nation Et Mondialisation ,(Paris: Economica , 1999), p.03.

[2]- جمال منصر، مرجع سابق، ص 57.

[3]- ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 52.

سريان موجة من التحول الديمقراطي على المستوى العالمي من الناحية السياسية، ويعدّ هذا أمرا طبيعيا في ظل صعود نجم الليبيرالية التي تجعل من الحرية شعارا لها في جميع المجالات.

ولم يعد التحول الديمقراطي نهجا اختياريا تنتقيه الدولة الوطنية طوعا من بدائل أخرى لمباشرة شؤون الحكم والإدارة، بل صار حتميا تاريخيا. فلقد داهمت موجة التحول بنية المجتمع الدولي المعاصر وعصفت بأعتى النظم الشمولية وهذا ما دفع (فرانسيس فوكو ياما) إلى إعلان مقولته الشهيرة: «إنّ الديمقراطية الليبيرالية تشكّل مطاف التطور الإيديولوجي للإنسانية والصيغة الأخيرة لنظام حكم البشري المنشود، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ»[1].

وقد كان من شأن موجة التحول الديمقراطي أن بدأت الحكومات في الالتزام بالدستورية في ممارستها لمظاهر سلطتها، وفي رعاية وصون حقوق وحريات المحكومين، ذلك فضلا عن الحد من نطاق تدخل الدولة في إدارة وتوجيه العلاقات الاجتماعية بهدف إتاحة قدر أكثر من الحريات للجماهير والقوى غير الرسمية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسي.

لقد أصبحت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كذلك مطلبا عالميا* تركز عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون، إذًا أصبحت المبدأ الأساسي الذي تستعمله الدول الكبرى في التأثير على

[1]- السيد زيات، "الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، عدد3، صيف 2001، ص101.

* شهدت هذه الفترة أيضا اهتمام مقتبل النظير على مواضيع أخرى ذات أهمية في الساحة السياسية الدولية مثل : البيئة، التنمية، الطفولة، المرأة (الجندر)، الإرهاب، المخدرات الفقر...الخ. حيث كانت محل عديد التجاذبات بين الباحثين والمفكرين، وكذا محل اهتمام أيضا من عديد الفاعلين غير الرسمين في العلاقات الدولية.

دول العالم الثالث خاصة منها التي اتبعت نظام الحزب الواحد أو النمط الاشتراكي في ما مضى، بل أصبحت حقوق الإنسان قيمة مرجعية لسلوكات الدول ومعايير للمساعدات ومنح القروض. في هذا الإطار أصبح النموذج الغربي الأمريكي النموذج العالمي، الذي يجب أن يقتدي به، أي عولمة النظام الأمريكي، على اعتبار أنه البديل الوحيد – حسب مروجيه – إذ لم يعد هناك أي نموذج آخر للتطور، وليس هناك أي منطق قادر على الصمود في وجه العولمة[1].

وعلى الرغم من زيادة تصعيد الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان على صعيد الخطاب السياسي، إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البراغماتية التي تتجلى صورها في المعايير المزدوجة المطبقة بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مختلف مصالحها الحيوية، وهكذا فإن القوة الوحيدة العظمى في العالم لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية، بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية، وما الاحتلال الأمريكي للعراق إلا خير دليل على هذه النقطة.

وفي موازاة ذلك تتعولم السياسة بتحررها من سيطرة الناخبين ومن سلطة الدول والحكام في آن واحد، فالقرارات لم تعد تصنعها اليوم المؤسسات الحكومية والهيئات التمثيلية أو الإجراءات الانتخابية من برلمانات واستفتاءات، وإنما أصبحت شأنا عالميا يتعلق بسلطات جديدة

[1]- عبد الكريم كيبش، "العولمة، الدولة ومفهوم السيادة"، (من أعمال الملتقى الدولي" الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص41.

أصحابها يسيطرون على الأسواق المالية والشبكات الإعلامية[1]،ما يحوّل السياسة إلى سلطة ثالثة بعد سلطة كل من الاقتصاد والإعلام، وبذلك تصبح «كل السلطة للسوق» حسب توماس فريدمان (Thomas Fridman)، وهذا نوع من «التوتاليترية الجديدة» على حد وصف إجناسيو رامونية في كتابه «الجغرافيا السياسية للفوضى».[2]

إذا وصل الأمر إلى هذا الحد، لم يعد التحول الديمقراطي الموعود ذو أهمية كبيرة سواءً بالنسبة للدول الوطنية ومؤسساتها أو حتى بالنسبة للشعوب والمجتمعات الباحثة عن الحرية، مادام منطق السوق هو الذي يفرض في زمن العولمة.

ثانيا- التحول من الكونية إلى الإقليمية

تشهد الساحة الدولية نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات سواءً في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي. حيث أن الإقليمية أو الجهوية تعبر عن وجود إرادة سياسية بين مجموعة من البلدان المتقاربة جغرافيا لإحداث علاقات ذات طابع خصوصي بينها اعتمادا على عنصر التقارب الجغرافي كأداة للتضامن المصلحي، وتتمثل هذه العلاقات في تكوين مناطق تبادل حر أو اتحادات جمركية أو الاكتفاء باتفاقات تفضيلية في المجال التجاري، أو الانتقال إلى مستوى متقدم من الاندماج الإقليمي عن طريق إقرار سياسات شمولية وقطاعية مشتركة.[3]

---

[1]- علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة و مآزق الهوية،(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، 103.

[2]- توفيق المديني، التوتاليتارية الليبيرالية الجدية والحرب على الإرهاب "دراسة"، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص ص 09-10.

[3]- باسم علي خريسان، مرجع سابق، ص 79.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه لا يمكن النظر إلى مفهوم الإقليمية على اعتباره أمراً مستحدثاً أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعولمة. فلقد برزت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل إعادة هيكلة التنظيم الدولي، ففي حين ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأداة دولية للإدارة شؤون العالم، ظهرت في المرحلة نفسها منظمات إقليمية (مثل جامعة الدول العربية، منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الإفريقية، السوق الأوروبية المشتركة)، ولكن كان هناك اختلاف كبير في مفهوم الإقليمية السائد آنذاك، الذي غلبت عليه الدوافع السياسية والهواجس الأمنية، أو في درجات التكامل والتجانس التي تحققت في إطاره كل هذه التنظيمات الإقليمية التي اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد[1].

يتضح من خلال هذا أنّ فكرة الإقليمية شكلت إحدى النتائج المباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التي قامت على أساس فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين، من خلال دوائر ارتباط توسعية تبدأ بمنطقة النفوذ المباشر، وتشمل الدوائر الجغرافية المتاخمة للعملاقين الأمريكي والسوفياتي، تليها منطقة المجال الحيوي التي تضم دول الاقتراب الجغرافي غير المتاخمة مباشرة، وأخيرا مناطق النفوذ التقليدي التي تضم دولا غير مجاورة لأي منها وتمثل أهمية إستراتيجية بالغة لكليهما، وتخضع كليًا لنفوذه من خلال الانتماء الإيديولوجي بكافة صوره.

[1]- أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001)، ص52.

وقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت دول العالم الثالث معلنة نهاية الاستعمار في صورته التقليدية، وبداية تنامي النزعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات إقليمية.

وفي معرض حديثنا عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء - بل وبينها أحيانا –، لابد أن نفرق بين أهداف التكتل لكل من المجموعتين:

فالدول المتقدمة تسعى في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءات «Efficiency Gains» الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد، وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابةً للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويُكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويجعل من التكتل أمرا إيجابيا واختيارا مناسبا للمستقبل[1].

أما الدول المتخلفة فأهدافها من التكتل والتكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي أهداف هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود، وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم

[1]- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة،(الإسكندرية: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،2001)، ص ص163- 164.

الكبير «ale of Economies» نظرا لاتساع السوق وتنوع الاقتصاديات التي يحققها التكامل الاقتصادي بشكل واضح.

الاتجاه نحو الإقليمية أطلقته المجموعة الأوروبية التي توصلت لعقد معاهدة «ماستريخت» لخلق الاتحاد الأوروبي، وتوحيد اللوائح والأسواق وصهر العملات الأوروبية في عملة واحدة «الأورو- EURO»، العمل على توسيع الاتحاد الأوروبي بضم دول جديدة من الدول الإسكندنافية أو من شرق أو وسط أوروبا، والعمل تدريجيا على إحياء فكرة «غورباتشوف» للبيت الأوروبي«European Home»، ولكن برؤية غربية خالصة يكون محورها الاتحاد الأوروبي[1].

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساسا على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض مظاهر السيادة لصالح الكيان الإقليمي الاقتصادي، وربما لاحقا الوحدة السياسة من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة، وهذا النموذج الاندماجي لم يكن لينجح لولا اقتناع الدول الأوروبية بأن الوقت قد حان للتخلي التدريجي عن السيادة وإسقاط الحدود التقليدية الفاصلة بينهم، علمًا أن أوروبا هي التي روجت لفكرة السيادة وفكرة ترسيخ وتحديد الحدود الجغرافية بين الدول. لقد اخترعت أوروبا في السابق فكرة الدولة الوطنية والمواطنة، وهي التي صدّرت للعالم الأفكار الرأسمالية والاشتراكية والليبيرالية، وأوروبا نفسها هي التي تصدّر اليوم

1- أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص51.

للعالم فكرة الاندماج الاقتصادي والسوق المشتركة والتكتلات التجارية، وهي أيضا التي تصدر فكرة التخلي عن السيادة الوطنية[1].

هذا النموذج الأوروبي لن يكون النموذج الوحيد، فقد شهدنا ميلاد منظمة التجارة الحرة بكندا والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1989م، ثم توسيع نطاقها من خلال التفاوض حول منطقة التجارة الحرة لمنطقة أمريكا الشمالية التي ضمت المكسيك عام 1994م.

وشجّع تحول الولايات المتحدة نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في شرق آسيا وغيرها من مناطق العالم، لإعادة النظر في الوضع الراهن وتقييم المكاسب المحتملة من الإقليمية. وهو ما أسفر مثلا عن تحول الآسيان من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للآسيان. وبلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية 100تجمعا، منها 29 ظهرت منذ عام 1992 م فقط، أغلبها تجمعات مصغرة كتجمع البلطيق الذي يضم دول البلطيق الثلاثة: ليتوانيا، لاتفيا وإستونيا المنسحبة من الإمبراطورية السوفياتية[2].

والواضح أنّ الإقليمية تؤدي دورا وظيفيا كوسيلة لحماية الدولة الوطنية، وفي الوقت نفسه هي وسيلة لدفع العولمة إلى الأمام، لذلك ليس غريبا أن نلحظ أن بعض قيم وعمليات العولمة هي مجرد امتداد لقيم وعمليات الإقليمية خاصة الشمالية منها.

1- عبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، جريدة صوت الأحرار، الجزائر، عدد650، 18 أفريل 2000، ص10.

2 - بيترا داركر، مرجع سابق، ص ص 257-258.

ثالثا- بروز المجتمع المدني العالمي

تنفتح في عالم اليوم مع ثورة المعلومات إمكانات هائلة أمام الإنسان، تتجسد في قدراته الخارقة على الفعل والتأثير، وأصبح بذلك الإنسان التواصلي الذي تتيح له الأدمغة الآلية والتقنيات الرقمية التفكير والعمل على نحو كوكبي وبصورة عابرة للقارات والمجتمعات والثقافات. كلّ هذا جعل الإنسان يشعر بوحدة مصيره وارتباطه العفوي بالآخرين ممن يعيشون معهم على نفس الكوكب، فلم يعد يسمح لأحد بالعبث بمصير العالم، الذي أصبحت مسؤولية الحفاظ عليه جماعية يتحمل الجميع تبعاتها.

ونتيجة لذلك، سجل النمو الملحوظ والتفعيل الواسع لما سُمي بالمجتمع المدني، الذي يشير إلى ذلك النوع من الأنشطة التي تقوم بها جمعيات العمل التطوعي بهدف التأثير في السياسات والأنماط والهياكل الاجتماعية، ويشير كذلك إلى: «المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في الاستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية».[1]

[1] - عبد الله أبو هيف، "الحرية و المجتمع المدني والعولمة"، [تاريخ دخول الموقع: 2017/01/31]:
http://www.awu-dam.org/politic/16/fkr16-002.htm

ولم يقف الأمر عند حدّ تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الوطنية فقط، وإنما تعدى ذلك إلى الحديث في الآونة الأخيرة عما سمي بـ: المجتمع المدني العالمي الذي تتسم منظماته بعدت سمات منها:

- أنها تعنى بالشؤون عبر الوطنية.
- أنها تدير أنشطتها من خلال شبكات اتصال عبر وطنية، كالبريد الإلكتروني ووسائل الاتصال الدولية الحديثة.
- أن بنيانها التنظيمي يتعدى الحدود الوطنية، وكيانها العضوي يمتد ليشمل مواطنين من عدة دول.
- أن نشاطها يقوم على أساس التضامن عبر الوطن بين فئات معينة تجمعها مصالح مشتركة، أو انتماءات واحدة.

إنّ العمل الدؤوب للمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي جعل البعض يتحدث عن مجتمع عالمي يتشكل فوق المجتمعات المحلية ويتعدى الأطر الوطنية، هو المجتمع الإنساني الذي يتكون لا على أساس الروابط القديمة أو اللغة أو العقيدة، بل على أساس الرابطة الجديدة الناشئة عن الاشتراك في الشبكات الإلكترونية[1].وهذا المجتمع الناشئ يدافع عما تتطلبه العدالة والمصلحة العامة الكونية، كالسلام والوقاية من الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، والتوظيف الكامل في إطار هيكل أجور عادل، وسياسات التنمية المستديمة كونيا داخل حدود

[1]- علي حرب، مرجع سابق، ص 104.

إيكولوجية بعينها، وفرص متكافئة للدول ذات الموارد الطبيعية المختلفة التي تعيش مراحل متباينة من التطور الاقتصادي [1].

لقد أصبح المجتمع العالمي اليوم أكثر وضوحا، ومهّد بذلك لإمكانية بروز المواطنة العالمية والهوية الإنسانية التي بدأت تنافس وربما تحلّ تدريجيا محل المواطنة الوطنية والهوية المحلية الراهنة.

إن بروز الانتماء العالمي والولاء الإنساني والوعي الكوني من أهم عوامل العولمة، ومن أكثر أبعادها عمقا على المدى البعيد، فالعولمة تتضمن تحولا في تركيز ووعي واهتمام الفرد من المجال الوطني إلى المجال الإنساني.

هذا الارتقاء في الوعي هو في قلب حركة العولمة التي تتضمن زيادة الوعي بوحدة البشرية التي ستعيش عصر عالمية التفكير والمعرفة، وعالمية الحقوق والواجبات وعالمية الإنجازات والأزمات، وعالمية الطموحات والتطلعات، وعالمية البقاء والفناء[2].

لكن، من المهم القول أنّ بروز المواطنة العالمية لا يعني عدم الانتماء للوطن وسقوط الولاء للأسرة والجماعة أو الأمة، بل إن التواصل مع القضايا العالمية كقضية البيئة وحقوق الإنسان والانفجار السكاني والفقر وتزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية أو تجاهل الهموم الحياتية اليومية والمحلية التي ستظل ملحة كما كانت في كل العصور السابقة لعصر العولمة، ستبقى الهوية الوطنية –

[1]- بنجامين باربر، عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، (المجلس الأعلى للثقافة، د.ت)، ص 268.

[2]- عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، مجلة المستقبل العربي، عدد278، أفريل2002، ص32.

على ما يبدو-قائمة، بل إنها ستتعزز، لكن ستنمو بجانبها الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية .

ولا شك أن ّبروز المجتمع المدني العالمي وبداية تشكل المواطنة العالمية سيضعف من تحكم الدولة التقليدي، وسيساهم في زيادة الخيارات أمام الأفراد لإيجاد حلول مشتركة وغير تقليدية للقضايا البيئية الاجتماعية والإنسانية المزمنة التي تواجه البشرية حاليا، بفضل قدرة المنظمات غير الحكومية على تعبئة الرأي العام العالمي حول مجموعة من القضايا والمشكلات ذات الصبغة العالمية -سواءً من حيث أسبابها أومن حيث تأثيراتها أو من حيث سبل التصدي لها-،ومن أبرز هذه القضايا: حقوق الإنسان، مشكلات انتشار الأمراض والأوبئة، مشكلات الفقر والجوع والتخلف، المشكلات البيئية كالجفاف والتصحر وتلوث البيئة والاحتباس الحراري...إلخ.

ومن هذا المنطلق فقد نشطت عدة هيئات واتحادات ومنظمات دولية غير حكومية لها فروع وأعضاء وتمارس أنشطتها عبر مختلف دول العالم، وتكفي الإشارة في هذا الصدد - على سبيل المثال لا الحصر - إلى الجهود التي تبذلها منظمة العفو الدولية «International Amnesty» في مجال عولمة الاهتمام بحقوق الإنسان، ومنظمة «أخوات حول العالم»، و«الحركة الدولية لصحة المرأة في مجال المدافعة عن حقوق المرأة والطفل» و «منظمة أطباء بلا حدود»«Frontières sans Médecins» التي تعنى بالشؤون الصحية و «جماعة السلام الأخضر» «Peace Green» في مجال الحفاظ على البيئة ومناهضة التسلح النووي.

رابعا- التحول من المنظور الإيديولوجي إلى المنظور الحضاري

ومن دون الدخول في النقاشات الأكاديمية والتنظيرية، خاصة تلك التي أفرزتها أطروحة صموائيل هنتنغتون Samuel Huntington حول «صراع الحضارات»، والتي طرحت بدايةً في شكل مقال بعنوان: «صدام الحضارات»«The Clash of Civilizations»، نشره في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية بصيف 1993م، وهي المجلة المعروفة بقربها من مراكز صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، فرؤيتنا تدخل في إطار المناخ العالم للعلاقات الدولية، حيث أن نهاية الصراع الإيديولوجي أعطت الانطباع بأن هناك مناخا جديدا وحقلا جديدا للتنافس الدولي، ونموذجا جديدا للعلاقات الدولية[2]. بحيث أدت أزمة الخليج الثانية إلى احتدام الإدراك داخل مجتمعات الشمال، باحتمال انفجار وشيك لعوامل الفوضى في العلاقات الدولية، إنّ التهديد بالانفجار في العالم العربي والإسلامي خصوصا، ليس تهديدا بالمعنى العادي، وإنما تهديدا لذات أصول ومرتكزات الحضارة الغربية، وأسلوب الحياة الغربية، وذلك بالتركيز على ما يسمى «بالإرهاب الإسلامي» المنتظر كرد فعل للتدخل[3].

فضلا عن تبني العرب والمسلمين بصفة عامة لنظرة قيمية دينية يُريها الإعلام الأمريكي والغربي للنظام الدولي، إذ يبرز العرب والمسلمين كخطر شديد محتمل يهدد أصول الحضارة الغربية باعتبارهم وحدهم

---

[1]- Samuel P. Huntington , "The Clash of Civilizations ?", Foreign Affairs ,Vol.72 ,No.3, Summer1993, pp.22-43

[2]- Francis Fukuyama, The End Of History and the Last Man, Printing number 10, (New York: The Free Press, 1992) , pp.280-300, 338-339.

3 - دعاس عميور صالح، "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري : التحدي والاستجابة"، (أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، منشورات كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008)، ص 67.

أثبتوا قدرتهم على نقل جانب من هذه الصراعات والأزمات داخل المجتمعات الغربية مباشرة، ولذلك عمدت القوى الكبرى في الشمال إلى صياغة إستراتيجية بما يتفق ورؤية الإسلام السياسي، الإرهاب الدولي، كتهديد داهم سواءً للأمن أو للحضارة بالمعنى الواسع للكلمة[1].

وحسب صموائيل هنتنغتون فإن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة تحول إلى نظام جديد يتشكل من 08 حضارات، هي: 1- الحضارة الغربية، 2- اليابانية، 3- الكونفوشيوسية، 4- الهندية، 5- الإسلامية، 6- السلافية، 7- الأرثوذكسية، 8- أمريكا اللاتينية، ويمكن أن تكون الحضارة الإفريقية، فهذه الحضارات هي التي تشكل السمة السائدة للنظام الدولي الراهن، ومن الطبيعي أن تتصارع هذه الحضارات من أجل البقاء، التأثير، وكذلك من أجل الهيمنة. فحقيقةً أنّ الغرب هو الآن في القمة وهو الأقوى، إلا أنّ هناك حضارات أخرى تحاول تنمية وتطوير اقتصادياتها وقوتها العسكرية وطاقاتها الثقافية من أجل منافسة الغرب[2].

في الأخير وبعد تفكيك مصطلح العولمة وشرحه من خلال التطرق إلى عديد النقاشات التي عرفها تعريفه وعن علاقته بمصطلح العالمية بالإضافة إلى التطرق إلى تأثره وتأثيره بعديد التحولات الدولية التي عرفها مواضيع العالم الحديث، على رأسها موضوع حقوق الإنسان الذي عرف قفزة نوعية معه بدأت بفرض الاعتراف العالمي لتتجه إلى حوكمته عالميا.

وهو ما سنناقشه بالتفصيل في الفصل الموالي.

1- محمد السيد سعيد، "النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، "ندوة لغزو العراقي للكويت: المقدمات الواقع وردود الأفعال والتداعيات"، عالم المعرفة، العدد 195، ص 643.

2- دعاس عميور صالح، مرجع سابق، ص 67.

الفصل الثاني

عولمة حقوق الإنسان:

« المنطق الأبرز في القانون الدولي الحديث »

الفصل الثاني: عولمة حقوق الانسان

بعد تحليلنا لمصطلح العولمة والإحاطة به من جميع جوانبه، نتطرق الآن إلى تداخل هذا المصطلح مع مصطلح مركزي في هذا البحث أيضا، هو حقوق الإنسان، الموضوع القديم الجديد في العلاقات الدولية أو السياسة الدولية بصفة عامة، حيث حظي موضوع «**عولمة حقوق الإنسان**» باهتمام الدارسين والمختصين، القنوات الإعلامية، السياسيين، الاقتصاديين والقانونيين، خصوصا مع التحولات الكثيرة التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة والتجليات العميقة والمكثفة لظاهرة العولمة. كل ذلك في ثلاثة مباحث رئيسية؛ خصص **المبحث الأول** لتدارس ماهية وتطور حقوق الإنسان من خلال تعريف هذه الحقوق وذكر مختلف تصنيفاتها وخصائصها بالتحديد في عالم ما بعد الحرب الباردة. هذا بالإضافة إلى التطرق إلى التطورات التي عرفتها عبر التاريخ في الحضارات والأديان إلى غاية عصر النهضة.

أما **المبحث الثاني**؛ فتطرقنا فيه إلى حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد سنة 1945، أين بدأت الحوكمة العالمية أو كما يسميها البعض الضبط العالمي لموضوع حقوق الإنسان، والتي كانت مع صدور أول إعلان عالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، حيث تم التطرق إلى مختلف مراحل إعداده وقيمته القانونية في القانون الدولي.

في **المبحث الثالث**، تناولنا حقوق الإنسان بعد نهاية الحرب الباردة أي بعد سنة 1990، حيث تعرضنا إلى مختلف الإشكاليات الجديدة المطروحة في موضوع حقوق الإنسان بفعل العولمة، من إشكالية العالمية والخصوصية وانتهاك سيادة الدول، لنختتم في الأخير بتحليل إعلان

وبرنامج فيينا لسنة 1993، ودراسة أهم النتائج المتوصل إليها فيه، والتي أكدت على عالم جديد لحقوق الإنسان.

المبحث الأول: حقوق الإنسان -الماهية والتطور-

نظرا لما يتميز به موضوع حقوق الإنسان من حساسية كبيرة في طرحه، خصوصا وأنه عرف مراحل وأنواع عديدة من الضبط، ومن أجل الإحاطة أكثر بماهيته، سوف نتطرق إلى مختلف التعاريف التي عرفها لنصل في الأخير إلى تعريف جامع مانع له، لننتقل بعدها لمناقشة إشكالية جد هامة أيضا تتعلق بتصنيف حقوق الإنسان، هذه الأخيرة التي عرفت نقاشا كبيرا بين المفكرين والباحثين، كما سيتم التطرق أيضا إلى خصائص حقوق الإنسان في عالم ما بعد الحرب الباردة والتي تعتبر من بين أهم الإنجازات التي تم التوصل إليها في هذا المجال.

المطلب الأول: حقوق الإنسان بين تعدد الحقوق واختلاف التعاريف ووحدانية الطبيعة

أولا- مقاربة حقوق الإنسان واشتقاقاتها الفكرية

يعتبر الميثاق الأعظم أو الوثيقة العظمى «The Magna Carta or Great Charter 1215» هي الوثيقة الأولى التي تتضمن التزامات من جانب الدولة ذات السيادة على شعبها وعلى احترام حقوقه القانونية ، كما أنها تشير إلى الحقوق والحريات الأساسية التي تحق لجميع البشر، والتي تشمل: الحق في الحياة والحرية، وحرية التفكير والتعبير والمساواة أمام القانون[1]. واشتُقت فكرة حقوق الإنسان من فكرة فلسفية هي حقوق

[1] -Wikipedia, "Human Rights",[viewed on 12/05/2016], in : http://www.answers.com/topic/human-Rights

الطبيعة، التي يعرفها القاموس السياسي على أنها: حقوق الأشخاص التي تملك بحكم طبيعتها، دون تدخل باتفاق أو غياب مؤسسات سياسية وقانونية، ولذلك الحقوق الطبيعية تُسند إلى الأفراد دون تمييز للزمان والمكان، وهي الحقوق الممنوحة من الله[1].

إذا كان جميع فلاسفة الفكر السياسي الحديث في أوروبا بين القرن 17و18م قد وظفوا فرضية حالة الطبيعة، فإن جون لوك (John Locke)، وهو الذي عمل أكثر من غيره على بناء هذه الفرضية بالصورة التي تجعلها قابلة لأن تكون مرجعية تؤسس عالمية حقوق الإنسان، والذي يقول أنه لكي نفهم السلطة السياسية فهماً صحيحاً ونستنتجها من أصلها يجب علينا أن نتحرى الحالة الطبيعية التي يوجد عليها جميع الأفراد، وهي حالة الحرية الكاملة في تنظيم أفعالهم والتصرف بأشخاصهم وممتلكاتهم بما يظنون أنه ملائم لهم ضمن قيود قانون الطبيعة، وهي أيضا حالة المساواة[2].

حالة الطبيعة إذاً هي حالة الحرية والمساواة التي يكون عليها الناس قبل أن تقوم فيهم سلطة تحدّ من حقهم في ممارستها، ومن هنا تأتي المطابقة بين حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة، فحقوق الإنسان هي حقوق طبيعية له، والإحالة هنا إلى الطبيعة معناها تأسيس تلك الحقوق على مرجعية سابقة على كل مرجعية، فالطبيعة سابقة على كل ثقافة وحضارة،

[1]-"**Political Dictionary: Natural Rights**",[viewed on 12/05/2016], in: http://www.answers.com/topic/Natural-Rights

[2]- محمد عابد الجابري، "حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي"، [تاريخ دخول الموقع: 2016/05/15] . http://www.saudiifocus.com /ar/from/showthread.php?T=48767

على كل مجتمع ودولة، وبالتالي فهي مرجعية كلية مطلقة والحقوق التي تتأسس عليها حقوق كلية مطلقة كذلك.[1]

يعرّف القاموس التجاري البريطاني «Business Dictionary» حقوق الإنسان على أنها: «الحقوق الأساسية التي يتمتع بها البشر انطلاقا من إنسانيتهم، والتي لا يمكن إلغاؤها من قبل من أي حكومة وذلك بدعم من العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (مثل الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948)، وهي تشمل الحقوق الثقافية، الاقتصادية والسياسية، مثل: الحق في الحياة، الحرية، التعليم، المساواة أمام القانون وحرية التعبير والإعلام ...إلخ، وتشكل الحقوق الأساسية لكثير من الدساتير الحديثة».[2]

كما تعرّف حقوق الإنسان من طرف القاموس الحر« The free Dictionary»، على أنها: «مجموعة الحقوق والحريات الأساسية التي يُعنى بها البشر، وكثيرا ما تشمل الحق في الحياة والحرية والفكر والتعبير والمساواة أمام القانون».[3]

يرى جيمس نكال (James Nekal) أنّ حقوق الإنسان معايير وقيم هدفها حماية الأفراد أينما كانوا من كل اعتداء سياسي أو قانوني أو اجتماعي.[4]

---

[1]- المرجع نفسه.

[2] <http://www.businessdictionary.com/definition/humanrights-html>

[3]-"**Human Rights Definition**",[Viewed on 12/05/2016], in:http://www.thefreedictionary.com/human+rights

[4]- عز الدين بن عثمان، "حقوق الإنسان، ومضمون نظريات حقوق الإنسان"، [تاريخ دخول الموقع: 2015/05/16] .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=142910

أما وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الانسان1948م، فقد حصرت حقوق الإنسان في ستة (06) مجموعات كبيرة:

1) حقوق أمنية: تحمي الناس من جرائم القتل والإبادة، التعذيب والاغتصاب...إلخ.
2) حقوق الإجراءات القانونية الواجبة: التي تحمي الأفراد من السجن الاعتباطي، العقاب من دون محاكمة، من المحاكمات السرية، ومن المبالغة في العقاب.
3) حقوق سياسية: وهي حقوق المشاركة السياسية والتنظيم والاقتراع، وشغل المناصب في الإدارة العامة.
4) حقوق الحريات: وهي التي تحمي وتضمن حريات المعتقد والتعبير والتجمع والتظاهر والتنقل...الخ.
5) حقوق المساواة: وهي التي تضمن المساواة في المواطنة والمساواة أمام القانون، وتمنع كل أشكال التفرقة والتمييز الديني أو العرقي.
6) حقوق اجتماعية: وتشمل حقوق الرعاية والتعليم والحماية من الفقر وحماية الأطفال والنساء والحماية من المجاعة[1].

إنّ فكرة حقوق الإنسان لابُدّ أن تنطوي مباشرة أو بصورة غير مباشرة على مطالبةٍ ما من جانب أي شخص بالنسبة للآخرين سواءً أفرادا أو جماعات أو مجتمعات أو دولاً، ومن الممكن أن تتخذ المطالب أشكالا شتى، على النحو الذي حلّله منظرون قانونيّون بدءاً من جون إستيم (John Austim)-فيلسوف قانوني بريطاني 1790/ 1859-، جريمي بنتام (Jermy Bentham)- فيلسوف أو اقتصادي بريطاني

[1]- عز الدين بن عشمان، المرجع السابق.

1748/ 1832- وصولا إلى هارت (H.L Hart)- فيلسوف ألماني ذو أصول بولونية 1907-1992- وسيغ كنغر (Stig Kanger)- فيلسوف سويدي، عاش ما بين 1924/ 1988-[1].وتأخذ بعض الحقوق شكل الحصانة «Immunty» من التدخل من جانب الآخرين.

وقد مال أنصار الحرية إلى إبداء اهتمام خاص بهذه الحقوق وثمة حقوق أخرى تأخذ شكل مطالبة من حيث اهتمام الآخرين وتقديم يد المساعدة من أجل التمكن من القيام بأشكال معينة، وما أنصار الضمان الاجتماعي إلا تأكيد على هذه الحقوق. لكن على الرغم من تباين هاذين النوعين من الحقوق فإن بينهما خاصية مشتركة هي أنهما يرتبان بعض استحقاقات الحصول على المساعدة من الآخرين دفاعا عن حريات المرء الجوهرية[2].

ثانيا- النقاشات الحاصلة في تصنيف حقوق الإنسان

خضعت حقوق الإنسان لتصنيفات عديدة اختلفت حسب اختلاف المعايير المعتمدة في التصنيف، ويمكن إجمالها في:

- تصنيف حقوق الإنسان حسب موضوعها: حيث قسّمت في هذا التصنيف إلى نوعين من الحقوق، حقوق مادية تتعلق بالحاجيات المادية للإنسان، وحقوق معنوية تتعلق بالفكر والرأي والمعتقد.
- تصنيف حقوق الإنسان حسب طبيعتها: وتكون بناءً على هذا، حقوق سياسية وحقوق اقتصادية وحقوق اجتماعية وحقوق ثقافية.

[1]- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، (بيروت: دار النهضة العربية، 2004)، ص675.
[2]- المرجع نفسه، ص 686.

- تصنيف حقوق الإنسان بحسب الأشخاص: وعلى هذا الأساس تكون إما حقوقا فردية تتعلق بالإنسان نفسه، وإما حقوقا جماعية تتعلق بعلاقة الإنسان مع غيره (أفراد جماعته).

وعموما، تصنّف حقوق الإنسان إلى تقسيمات تتفق مع التطور الحديث لحقوق الإنسان وفقا لما ورد في المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية[1]، حيث يعتمد هذا التقسيم خمسة أقسام:

1- الحقوق المدنيـة «Civil Rights»: وهي حقوق متصلة بشخص الإنسان وتستمد أصولها من شخصيته، وهي مرتبطة به ارتباطا وثيقا، ومن أهم هذه الحقوق: حق الإنسان في الحياة، فلكل إنسان الحق في الحياة، والذي يعتبر حقا طبيعيا، فلا يجوز حرمان الشخص من حياته أو الحكم عليه بالموت إلا بموجب القانون، وهذا منصوص عليه في كل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويرتبط بهذا الحق عدة حقوق أخرى مثل: حق الإنسان في الأمن الشخصي، حق الإنسان في التنقل، حق الإنسان في حرية المسكن، وحقه في سرية مراسلاته[2].

2-الحقوق السياسية «Political rights»: وهي حقوق تُثبت للشخص باعتباره عضوا في جماعة سياسية معينة، وهي التي يُباح بموجبها للأفراد المساهمة في تكوين الإرادة الجماعية والحقوق السياسية، وهي حقوق شخصية يتمتع بها كل فرد من أفراد شعب الدولة، ولا يجوز حرمان أي شخص منها إلا استثناء، وتشمل هذه الحقوق: الحق في

[1]- أنظر إلى: "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

[2]- محمد مهري، **حقوق الإنسان: إشكاليتها وموقعها في شرعنا وتشريعنا**، (الجزائر: منشورات السائحي، 2010)، ص 31.

الانتخابات، حق الترشح في الانتخابات، حق إبداء الرأي في الاستفتاء، وحق تولّي الوظائف العامة في الدولة[1].

3-الحقوق الاقتصادية «Rights Economic»: وهي جملة الحقوق التي تهدف إلى إشباع حاجات الأفراد الاقتصادية وفقا لمجهوداتهم، وتشمل الحقوق الاقتصادية جملة من الحقوق أهمها:

- حقوق العمل؛ هي حق كل شخص في العمل بحرية وحق الحماية من البطالة، وضمن شروط مُرضية وأجر يكفل له ولأسرته حياة كريمة، ويتبعه الحق في الانضمام إلى النقابات حماية لمصلحته.
- حق التملّك؛ وقد نصت المواثيق الدولية على حق الفرد في التملك سواء بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، حيث أنه لا يجوز تجريد أي فرد من أملاكه تعسفا، وحرية التصرف في ممتلكاته، وتختلف النظم الفردية والاشتراكية في النظر إلى هذا الحق.

4-الحقوق الاجتماعية «Social rights»: وهي الحقوق التي يتمتع بها الفرد في علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه، وهي حقوق نسبية تختلف باختلاف المجتمعات وتتطور بتطورها، وتشمل الحقوق الاجتماعية عددا من الحقوق أهمها:

- الحقوق الأسرية؛ وتتعلق بحق الفرد في تكوين الأسرة التي نصت المواثيق الدولية على أنها هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، ويشمل هذا الحق عدم وجود قيود (جنس، جنسية، دين) في طريق تكوين أسرة أو الزواج بالنسبة للرجل والمرأة دون إكراه.

[1]- نفس المرجع، ص 32.

- حق الرعاية الاجتماعية؛ وتلتزم الدول برعاية أفرادها وكفالة معيشتهم، ورعايتهم في حالة العجز والشيخوخة بسنّ قوانين الضمان الاجتماعي، مما يكفل لهم الحياة الكريمة.
- حق الرعاية الصحية؛ حيث تلتزم الدول بتوفير الرعاية الصحية للإنسان في كافة المجالات، والوقاية من الأمراض والأوبئة والعلاج في حالة المرض والعناية.
- حق تقرير المصير؛ يقتضي الاعتراف للشعوب في تقرير مصيرها واحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وحق الشعوب في التصرف بحرية تامة في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الإخلال بالتزاماتها.

5-الحقوق الثقافية «Cultural Rights»: وتعني حق كل إنسان في الثقافة، التي تقضي بتلقّي العلم وتعليم الآخرين، وتوجيه الثقافة نحو التنمية الشاملة للشخصية الإنسانية بما فيها إلزامية ومجانية التعليم في مراحله الأولى.

- **تصنيف حقوق الإنسان حسب الأجيال[1]:**

✓ الجيل الأول: الحقوق المدنية و السياسية.

✓ الجيل الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.

✓ الجيل الثالث: حقوق التضامن (الحق في التنمية، تقرير المصير، سلامة البيئة، منع التسلح).[1]

[1]- Conseil de l'Europe et Internationale des Droits de l'Homme, "**Universalité des Droits de l'Homme, dans un monde pluralisé",** (Colloque Strasbourg, 1989), pp.38-39

وهناك من بدأ ينادي بالجيل الرابع لحقوق الإنسان، والذي يتضمن موضوعه شروط (ظروف) تكوين الإنسان (الأعضاء البشرية، واستنساخ البشر).[2]

إن نظرةً شاملة لمختلف التعاريف وتصنيفات حقوق الإنسان توحي بأنّ هذه الحقوق ترتبط بمستويات ثلاث:

المستوى الأول: أن هذه الحقوق ترتبط بشكل مطلق بالإنسان ذاته بصفته كائنا بشريا، فالإنسان بمجرد أنه إنسان له حقوق ثابتة وطبيعية نابعة من إنسانية كل كائن بشري تهدف في مجملها إلى صيانة كرامته، وله أيضا حقوق قانونية تنشأ من عمليات التشريع (القانوني) في المجتمع الوطني أو المجتمع الدولي، وتختلف عن الحقوق الطبيعية باستنادها إلى رضى أصحاب الحقوق أنفسهم أو إلى سعيهم للحصول عليها أو تكريسها.

المستوى الثاني: أنّ حقوق الإنسان تجد مكانتها في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد بحكم احتكاكه ومعايشته لغيره من أفراد المجتمع، وبالتالي العلاقات الاجتماعية والتداخل بين المصالح والرغبات والاحتياجات، ثم حاجة كل فرد إلى ممارسة حقوقه الخاصة به.

---

[1]- إن تقسيم الحقوق إلى أجيالا عترته الكثير من العيوب والانتقادات، ومنها أنّ لفظ "جيل" أو"أجيال" يوحي بأن الجيل الجديد هو أكثر تطورا مما سبقه، كما أنه يعطي انطباعا أنّ الجيل اللاحق قد يجعل السابق لاغيا أو على الأقل هرما، وواقع الحال بالنسبة لحقوق الإنسان مخالف لذلك، إذ مازالت حقوق الجيل الأول هي الأكثر هيمنة على الخطاب القانوني المعاصر، ومازال هنالك شكوك حول التمتع بحقوق الجيل الثالث (حقوق التضامن بصفة الحقب المعنى القانوني للكلمة).للمزيد من التفاصيل في الموضوع أنظر إلى: محمد يوسف علوان، القانون الدولي لحقوق الإنسان المصادر و وسائل الرقابة، ج2، ص11.

[2]- لمزيد من المعلومات في الفكرة انظر إلى فريدة صادق زوزو، "وسائل الإنجاب الاصطناعية - نحو توجيه البحث العلمي بالنظر المقاصدي"، على الموقع التالي:
http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=4899

وفي هذا المستوى، يبرز دور الدولة بصفتها أداة تنظيم هذا المجتمع وكذا تنظيم هذه العلاقات، وما يلاحظ هو أنّ حقوق الإنسان لا تنمو (لا تتكرس) إلا في إطار ما يُعرف بدولة القانون، أي دولة أسسها الديمقراطية والعدالة، ونشير هنا إلى الارتباط الوثيق والتأثير الكبير لنمط أو نظام الحكم على وضعية حقوق الإنسان، والدور الذي تلعبه في ترقية وممارسة وصيانة هذه الحقوق.

المستوى الثالث: هو مدى ارتباط حقوق الإنسان بالوضع الدولي، أو مدى الاعتبار أو الاهتمام الذي تأخذه قضايا حقوق الإنسان في المجتمع الدولي، سواءً من حيث الاتفاق أو الانسجام في النظر إلى مفهوم حقوق الإنسان، أو من حيث توفر أو نشاط وفعالية الآليات والهيئات المهتمة والمعنية بها، أو حتى طبيعة النظام الدولي وماله من بالغ التأثير المباشر عليها.

ثالثا- خصائص حقوق الإنسان

بعد تطرقنا لخصائص حقوق الإنسان، نتناول الآن فكرة جد مهمة في هذا المبحث والتي تتعلق بخصائص حقوق الإنسان في عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن أبرزها ما يلي:

- حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، وذات اعتماد متبادل: كل حقوق الإنسان سواءً كانت هذه الحقوق مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أصلية ومرتبطة بكرامة الإنسان، ومن ثم فجميعها تحوز نفس المكانة كحقوق، فلا يمكن تدريجهم على سلم هرمي، فكون الإنسان وحدة غير قابل للتجزئة فكذلك الحقوق كلٌ لا يتجزأ، فهي متكاملة، ومترابطة لا يجوز الفصل بينها، فالتحقيق التام للحقوق المدنية والسياسية لا يكون بدون التمتع بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ولكي

يعيش الجميع بكرامة فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن، وبمستويات معيشة لائقة[1].

وفي تقديرنا أنّ القول بتكامل منظومة حقوق الإنسان وعدم قابليتها للانقسام أو التجزئة إنما يجد مسوّغه في كون هذا التكامل هو الذي يمثل الشرط الضروري لكفالة التمتع بهذه الحقوق واقعيا من جهة، ولأنه- أي هذا التكامل- هو الذي يتيح للإنسان أينما وُجد فرصة إشباع حاجاته الأساسية والمجتمعية بصفته إنسانا يعيش في إطار جماعة سياسية منظمة، من جهة أخرى[2].

- حقوق الإنسان طبيعية: لا تُشترى ولا تُكتسب ولا تُورّث، فهي ببساطة ملك للناس جميعا لأنهم بشر، فهي متأصّلة في كل فرد، تنشأ مع ولادة الإنسان وتستمر معه حتى مماته، ويُعدّ تقنين الحقوق في القوانين في سبيل التنظيم ليس إنشاء لحقوق جديدة.
- حقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف، ولا يجوز التنازل عنها أو المساس بها البتة: لأنها ليست ملكا لأحد بعينه أو دولة بذاتها حتى تتصرف بها كما يحلوا لها أو كما يتوافق مع رغباتها ومصالحها، ولا يمكن انتزاعها، فليس من حق أحد أن يحرم شخصا من حقوقه كإنسان، حتى ولو لم تعترف بها قوانين بلده، أو عندما تنتهكها تلك القوانين[3].

[1]- محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الإصدار الأول، 2005)، ص114.

[2]- عز الدين بن عثمان، مرجع سابق.

[3]- علي محمد صالح الدباس، وعلي عليان أبو زيد، حقوق الإنسان وحرياته ودور الشرعية الإجراءات الشرطية في تعزيزها، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005)، ص 28.

توصف حقوق الإنسان بأنها من قبيل الحقوق الملازمة للشخصية أو الحقوق اللصيقة بالشخصية، بالنظر إلى أنّ محلها هو المقومات الأساسية– المادية والمعنوية– لذات الإنسان، والتي يستحيل وجوده بدونها. وترتيبا على ذلك، فإن شرط الرضا–بافتراض تحققه– لا ينتج أي أثر قانوني من شأنه نفي أو إسقاط الحماية المقررة لهذه الحقوق، ومن أمثلة هذه الحقوق التي لا يجوز التصرف فيها على أي نحو كان: الحق في الحياة، والحق في السلامة الجسدية[1].

- **حقوق الإنسان عالمية**: فهي واحدة لجميع البشر، ينتفع بها كل إنسان على وجه الأرض بغض النظر عن العنصر، أو الجنس، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني، أو الأصل الاجتماعي، فقد ولدنا جميعا أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وتعمل حركة حقوق الإنسان على نطاق العالم متجاوزة بذلك الحدود الوطنية والإقليمية[2].
- **حقوق الإنسان غير قابلة للانتقاء أو الاستثناء**: لأنها عامة ومطلقة، يتعيّن الاعتراف بهذه الحقوق وما يتصل بها من حريات لكل إنسان على وجه الإطلاق وفي جميع الأحوال، ولذلك تقييدها لا يكون جائزا إلا على سبيل الاستثناء الذي لا ينبغي التوسع فيه، وإنما يكون تقديره في إطار حالة الضرورة التي تسوغه، وبشرط ألا يؤدي– أي الاستثناء– إلى إهدار وظائفه ذاتها من الحقوق.

[1]- أحمد الرشيدي، "حقوق الإنسان"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 24، السنة الثانية، ديسمبر 2006، ص ص 25-26.

[2]-United Nations, General Assembly, **"World Conference on Human Rights: Vienna Declaration and program of Action"**, Vienna, 14-25 July1993,p.4.

والثابت أن فكرة التقييد الاستثنائي لبعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية تجد سندًا لها في عموم التشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة على حد سواء، وإن كانت تجد سندها الحقيقي أو الأصيل- قبل ذلك كله- في المبادئ القانونية العامة، التي تقضي بأن ثمة واجبات معينة تقع على كل فرد تجاه السلطة العامة في المجتمع الذي يعيش فيه، وتجاه غيره من الأفراد سواءً بسواء.[1]

- إنّ حقوق الإنسان في حالة تطور مستمر، وكما أنها مرتبطة بالإنسان بصفته إنسانا فإن حاجة الإنسان وارتفاع مستواه المادي والروحي في حالة تطور مستمر يستوجب معه تطوير الحقوق والواجبات، وبذلك يصار إلى تصنيف حقوق أخرى.[2]

في آخر هذا المطلب، نرى أنه كثيرا ما يُنظر إلى حقوق الإنسان على أنها قيم ومبادئ حديثة بالنظر إلى الاهتمام الفائق بالدعوة لها والمطالبة بها في الآونة الأخيرة، وحقيقة القول أنّ حقوق الإنسان والمبادئ المستمدة منها هي قديمة قدم التاريخ ومستمدة من كل الأديان السماوية والموروث الإنساني برمته، وبإيجاز بسيط هي تشكل القاسم المشترك بين المجتمعات والحضارات المختلفة في العالم.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لحقوق الإنسان

كما سبق وقلنا في وقت سابق من هذا البحث أن موضوع حقوق الانسان ليس بالموضوع الحديث بل هو موضوع ضارب في جذور

[1] "**-A Human Rights: based Approach to Development programming in UNDP-Adding the Massing**",[Viewed on 12/05/2016], in: http://www.pogar.org/publications/other/undp/hr/hr-missinglink-00e.pdf

[2] - محمد يوسف علوان وخليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء02، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 34.

التاريخ، قديم قدم وجود الانسان على سطح الارض، لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم التطورات التاريخية للموضوع في أهم الحضارات القديمة، والأديان السماوية، إلى غاية القرن العشرين.

أولا- الاجتثاثات الفكرية لموضوع حقوق الإنسان في الحضارات القديمة

عرفت العصور القديمة مجموعة من الحضارات كحضارة بابل وحضارة مصر القديمة والحضارة الهندية وحضارة الصين القديمة والحضارة الإغريقية. وعرفت هذه الحضارات مبادئ خاصة بالإنسان وحريته، هذه المبادئ وإن كانت تهدف إلى حماية الإنسان إلا أنه لا يمكن اعتبارها اهتماما حقيقيا بحقوق الإنسان بمفهومها القانوني المُلزم، لأنها لم توضع في شكل قوانين أو نصوص ومواثيق، ومع هذا يمكن الاعتماد عليها لفهم التطور التاريخي للمفهوم. حيث عرفت مصر الفرعونية قانون «ماعت Ma 'et»* الذي يقوم على الحق، العدل والصدق، واشتهر حمورابي في الحضارة البابلية بمجموعة قوانينه التي وضعها لحكم البلاد، والتي كانت تهدف لتحقيق العدالة. وفي حضارة الهند القديمة كان البوذا يقيم دعوته على دعائم المحبة بين الناس ونشر العدالة وتحقيق المساواة.[1]

*- كانت الآلهة ماعت تمثل لدى قدماء المصريين "العدل" و"الحق" والنظام الكوني و" الخلق الطيب"، تحمل هذا الاسم الذي ظهر منذ الأسرة الثانية، صورت في هيئة بشرية أنثوية منذ عصر مبكر أيضا حاملة على رأسها -ريشة نعام- على ما يبدو والتي أصبحت -لسبب غير معروف- رمزا لها. والآلهة (ماعت) حسب الأسطورة، هي ابنة إله الشمس (رع) الذي يحكم طبقا لمبادئ راسخة من الحق والعدالة قررها كناموس عام، ولذلك نرى هذه الربة دوما وهي تقف في مقدمة مركب الشمس المقدسة بصحبة رع خلال رحلته عبر السماء. لمزيد من المعلومات أنظر الي الموقع التالي:
http://www.marefa.org/index.php/ماعت

[1]- هيام بن فريحة، "حقوق الإنسان في الدول العربية بين التعبير الذاتي و الاستجابة للواقع الدولي"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1996)، ص 16.

1- حقوق الانسان في الحضارة الإغريقية: «حريات لفئات معينة فقط».

عرفت الحضارة اليونانية مجموعة من صور الحقوق كان أهمها حرية المشاركة في الحكم، وعلى اعتبارهم للديمقراطية كأسلوب أمثل للحكم كانت النظرة للإنسان أنه الأصل في كيان الدولة، وكانت الملكية عندهم جماعية، لكنه لم يكن يعترف للفرد بالحرية الشخصية.

وقد شهد المجتمع اليوناني تقسيما طبقيا يجعل المجتمع طبقتين، الأحرار والرق، كانت المساواة بينهما منعدمة، واعتبار أنّ الصنف الثاني خلق للطاعة والعمل، هذه النظرة تكرست عند **أرسطو** الذي يرى أن العبيد من صنع الطبيعة، فهم من الأدوات التي يدفعها لتحقيق سعادة الأسرة اليونانية[1].

والخلاصة أنّ مفهوم الحرية في ديمقراطية أثينا يختلف عن مفهوم الحرية في الديمقراطيات المعاصرة، فالحرية عند قدماء الإغريق لم تكن تعني حرية «الفرد»، وإنما حرية «المواطن» بوصفه عضوا في المجتمع، تسمح له بأن يساهم في الشؤون العامة للمدينة، ومن ثمّ كانت الحرية في أثينا مقتصرة على حرية الإشراك في إدارة شؤون المدينة، دون أن يكون للأفراد الحريات المدنيّة الحديثة، مثل الحرية الشخصية، حرية التملّك، حرية العقيدة وحرية السكن[2].

[1]- فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، (عمان: دار حامد،2001)، ص 22.

[2]- أنور رسلان، الحقوق و الحريات في عالم متغير، (القاهرة: الجمعية المصرية للنشر، 1993)، ص 18

2-حقوق الإنسان في الحضارة الرومانية: «حقوق لفئات معينة فقط».

كانت الحرية عند الرومان تعني «الاشتراك في الحياة السياسية» على خلفية الحكومة الشعبية التي يشارك جميع الأفراد فيها، وقد عرفت الحضارة الرومانية الملكية الفردية والجماعية للأرض، أما الحرية الدينية فكانت معدومة عندهم، وكان الانتخاب هو أساس اختيار الحاكم لديهم، لكن لا يشارك في العملية إلا الأحرار الأثرياء الذين كانوا يشكلون المجالس الشعبية، وأهم ما ميز المجتمع الروماني التقسيم الطبقي، فقد كان المجتمع مقسما إلى طبقتين: طبقة الأشراف وطبقة العامة، وكان التمييز بينهما يشمل جميع نواحي الحياة، فلا مساواة أمام القانون، ولا اعتراف للطبقة العامة بحق المواطنة، ولا حق المشاركة في المجالس الشعبية، وكانت لكل من الطبقتين قوانين خاصة بها، هذا وكانت المرأة لا تملك أيا من الحقوق، لا حق المشاركة في الانتخاب ولا حق الترشح ولا حتى الحرية الفردية، فهي تعتبر تابعا منذ ولادتها، ولوليها حرية التصرف فيها، كما شهدت الحضارة الرومانية على امتداد الزمن ظاهرة الرق والاستعباد[1]، ولذلك فإن الحضارتين الإغريقية والرومانية في أوج ازدهارهما بالنسبة لحقوق الإنسان ظلتا تُقرّان الاسترقاق والتفريق بين المواطنين الأصليين والأجانب، وبين فئة العبيد المجردة من أي حقوق، وكذا بين الجنسين أيضا.

ثانيا ـ التأسيس للوعي بكرامة الإنسان

إذا أردنا التطرق لحقوق الإنسان في الديانات السماوية، يجب أولا: التمييز بين الأديان (اليهودية، المسيحية، الإسلام) كأديان ساهمت في تأسيس الوعي بحرية الإنسان وحقه في العيش الحر الكريم، وتحريره من

[1]- فيصل شطناوي، مرجع سابق، ص 24.

كل القيود حيث أن هذه الأديان ذات المصدر الواحد، جعلت الإنسان هو مدار الكون ومناط التكريم بصفته الإنسانية، ويجب أن نفرق بين تاريخ تطبيق هذه الديانات على حياة المجتمعات، وما رافقها من تطرف وإجحاف في حق المخالفين في الرأي، والمعتقد والمذهب، وهذا حتى ضمن الدين الواحد.

1- الديانة اليهوديـة: بين الحقيقة والتحريف

غرست اليهودية في نفوس أتباعها اعتبارات المصلحة القومية، وقواعد العناية بالشعب ومصائره، ونادت بالجزاء على الفضيلة والعقاب على الرذيلة، هذا بالنظر إلى الديانة اليهودية في أصولها الأولى، لكن نظرا لما شابها من التحريف في نصوصها، فإن استناد اليهود إلى نصوص «التوراة المحرفة» وإلى ما جاء في «التلمود» الذي يعتبر شريعة بني إسرائيل العليا، جعلهم يصوّرون شعبهم شعب الله المختار، وفي هذا يظهر اليهود أنهم فضلوا أنفسهم على كل شعوب الأرض، كإقرار منهم على عدم وجود مبدأ المساواة، كما يعدّ هذا تكريسا للتمييز والتفاضل بين البشر، الذي يمثل في الحقيقة صورة من صور انتهاك حقوق الإنسان، ويزداد ذلك وضوحا من خلال إباحة الإسرائيليين قتل غيرهم، وغزوهم للشعوب الأخرى (ذلك حسب تأويلهم للكتاب المقدس).

إنّ الممارسة الدينية اليهودية بهذه المفاهيم المبنية على العنصرية لا يمكن اعتبارها ديانة سماوية، ومن ثمّ فهي بعيدة عن مبادئ العدل والمساواة واحترام الحقوق الطبيعية للإنسان[1].

[1]- عمار مساعدي، **"حقوق الإنسان في أحكام القرآن ومواد الإعلان"**، مجلة كلية أصول الدين، جامعة الجزائر، العدد1، السنة 1، سبتمبر 1999، ص 164.

2- الديانة المسيحيـة: من دعوة دينية خالصة إلى الإقرار بالرق

كانت المسيحية «دعوة دينية خالصة» فلم تهتم بنظام الحكم الذي تفضله، بل اكتفت بإعلان حرية العقيدة والدعوة إلى التسامح والمساواة ومحبة الإنسان لأخيه الإنسان، وكانت تهدف إلى تحقيق مثلٍ أعلى للإنسانية معتمدةً على أساس المحبة، كما هدفت إلى محاربة التعصب الديني[1]،وأهم ما ساهمت به المسيحية في مجال حقوق الإنسان أنها أكدت على كرامة الإنسان الذي يستحق الاحترام والتقدير باعتبار أنّ الله خلقه وخصه بهذه الكرامة، والأمر الآخر هو أنها جاءت بفكرة تحديد السلطة، حيث رأت أن السلطة المطلقة لا يمارسها إلا الله، وقد انطوت المسيحية على مبدأ العدل والمساواة، وأنّ فكرة الإخاء العام والمحبة تتضمن المساواة في الحقوق واحترام الشخصية البشرية.

غير أن الممارسة المحرّفة لهذه الديانة أقرت نظام الرق صراحة، وهو نظام يفقد بموجبه الإنسان حقوقه الأساسية وفقدان المرأة لحقوقها بسبب خضوعها كليًا للرجل، وهذا وضع أشبه ما يكون بالرق حيث يفقد الرقيق حرية التصرف في نفسه[2].

3- الديانة الإسلاميـة:نحو التأسيس لكرامة الإنسان

لقد جاء الإسلام لإقرار الحقوق والحريات العامة وكفالتها للجميع دون أي تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، إنّ حقوق الإنسان التي يقرّها الإسلام هي حقوق أزلية لا غنى عنها وتتميز بأنها منح إلهية، ولقد وفّقت الشريعة الإسلامية بين

[1]- فيصل شطناوي، مرجع سابق. ص 26
[2]- عمار مساعدي، المرجع السابق، ص 166.

النزعة الفردية والنزعة الجماعية توفيقًا لا تعارض فيه، فلا إفراط في حقوق الفرد على حساب الجماعة، ولا في حقوق الجماعة على حساب حقوق الفرد، فقد اعتمد الإسلام مجموعةً من المبادئ لتكوين أساس المجتمع الإنساني: المساواة، العدل، الحرية، وقد جاء في الإسلام خصوصا التركيز عل التكريم الإلهي للإنسان بجعله أساس الحياة كما جاء في القرآن: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ على كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا»[1]، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع قال: «أيها الناس إنّ ربكم واحد، وإنّ أباكم واحد، لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي ولا لأسود على أحمر ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى، ألا هل بلغت»[2].

والخلاصة أن الإسلام يهدف أساسا لحماية ما يسمى بـــ: الكليات الخمس، والمتمثلة في حفظ كل من:1-الدين، 2- النسل، 3- العرض،4 - المال، 5- العقل، وهي قوام حقوق الإنسان في أقسامها مجتمعةً (الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية)، كما أنّ الإسلام كفل حرية العقيدة والتملّك والمشاركة في شؤون الحكم والمساواة أمام القضاء.

ثالثا- حقوق الإنسان والصراعات الفكرية لما بعد عصر النهضة:

1- المنابع الفكريـة لحقوق الإنسان في عصر النهضة:

نتطرق بدءًا إلى الأصول الفكرية لهذه الحقوق، عند أبرز مفكري عصر النهضة وأوّلهم ميكيافلي (Machiavelli)[1]، الذي وإن كان من أنصار

[1]- القرآن الكريم، سورة الإسراء – الآية رقم 70.
[2]- عمار مساعدي، مرجع سابق، ص 170.
[1]- نيكولا دي برناردو دي ميكيافيلي: مفكر وفيلسوف سياسي إيطالي، من أشهر كتبه "الأمير Le Prince".

الحكم المطلق إلا أنه دافع عن الحرية وقال إنّ الحرية تتطلب المساواة، فلا حرية دون مساواة، واعتبر أنّ الأشراف هم أعداء المساواة، وأباح للشعوب استعمال العنف للحصول على حقوقها في الحرية والمساواة.

وكان «لفلاسفة العقد الاجتماعي» دور بارز في التطور الفكري لمفهوم حقوق الإنسان، فقد كان جون لوك(John Locke)[1] من أكثر المدافعين عن الحرية للمعادين للاستبداد والتحكم والسعي إلى تكريس الفصل بين السلطات للحد من الاستبداد، وكان الأمر نفسه بالنسبة لمونتيسكيو (Montesquieu)،[2] الذي دعا إلى تقييد السلطة، فقال أنّ الحرية لا توجد مع جمع السلطات الثلاث، فالفصل هو الوسيلة الفعلية لتأمين الحرية.[3]

أما بالنسبة لجون جاك روسو(John Jacques Rousseau)،[4] فقد كان من أشد أنصار الديمقراطية المباشرة، وكان يرى أنها الوحيدة الكفيلة بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم. وقد جاءت أفكار روسو مبنية على فكرتين، الأولى، أنّ الحرية ديمقراطية ومعناها خضوع الفرد للقانون الذي يشارك في وضعه، وأنّ حرية الفرد لا تتجاوز حرية غيره؛ والفكرة الثانية، هي المساواة، ومعناها تعميم الحرية وجعلها امتيازًا للبعض دون البعض الآخر، «فلا ضمان لأن تكون الحرية للجميع إلا بالمساواة »[5].

إنّ الأساس الذي انطلقت منه المدارس الفلسفية في القرن 18م في الغرب في الدعوة إلى حقوق الإنسان هو فكرة الحق الطبيعي (وهو الحق الذي يشترك فيه جميع الناس). كما أدت فكرة الحق الطبيعي إلى نظرية

---

[1] - فيلسوف تجريبي ومفكر انجليزي.
[2] - فيلسوف فرنسي صاحب نظرية الفصل بين السلطات المعتمد من قبل غالبية الانظمة السياسية الحالية.
[3]- أنور رسلان، مرجع سابق، ص 92 .
[4] - كاتب وفيلسوف سويسري، يعد من أهم كتاب عصر العقل.
[5]- فيصل شطناوي، مرجع سابق، ص 26.

العقد الاجتماعي، هذه النظرية اتجهت لتقرير حقوق أصلية للفرد سابقة على قيام السلطة عند البعض، بينما عند البعض الآخر يقوم العقد الاجتماعي بتنظيمها وتكريسها، وزاد الفكر الرأسمالي فربط بين الحقوق الطبيعية والحرية الفردية، ورأى أنّ هناك تلازما حتميا بينهما، وخلص إلى القول إلى ما يلي:

- ✓ أنّ الحقوق الطبيعية للأفراد سابقة للوجود السياسي، ولذلك تقع على الدولة مسؤولية احترام الحقوق والحريات الفردية والامتناع عن المساس بها.
- ✓ أنّ علاج التناقض القائم بين السلطة والحرية يُحسم لصالح الحرية الفردية، وذلك لأنّ غاية الدولة هي حماية الحرية والمحافظة عليها.
- ✓ أنّ جعل الحرية قاعدة للوجود السياسي يتضمن تقييد سلطة الدولة ومنعها من التعسف بتقييد حرية الأفراد.

كما ارتبطت فكرة حقوق الإنسان بالعلمانية السياسية، حيث أنه عندما أصبحت الطبيعة هي المرجع الأساسي لإثبات الحقوق لم يعد هناك مجال للدين للتدخل في التنظيم السياسي والاجتماعي.[1]

2- الإعلانات التاريخية المرتبطة بحقوق الإنسان:

إضافة إلى الجهود الفكرية التنظيرية لمختلف مواضيع حقوق الإنسان، تأتي الإعلانات التاريخية المختلفة لتعطي لحقوق الإنسان طابعا قانونيا ملموسا من خلال إعلانات ومواثيق ودساتير وُجدت قبل

[1]- محمد دراجي، "التأصيل الإسلامي لحقوق الإنسان"، مجلة كلية أصول الدين، جامعة الجزائر، العدد 1، السنة 1، سبتمبر 1999، ص ص212 -213.

الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948م، تنصّ صراحةً على مواضيع حقوق الإنسان.

- الإعلانات الإنجليزية: يعتبرها الباحثون أساس التطور التاريخي لفكرة حقوق الإنسان في العصر الحديث، وأول وثيقة لذلك هي: «الميثاق الأعظم» أو «Magna Carta» وقّعها (الملكجون) سنة1215م، هذه الوثيقة جاءت لتحدّ من سلطة الملك دستوريا، حتى وإن نُظر إليها على أنها جاءت لاسترضاء النبلاء فإن الشعب قد استفاد منها بحصوله على المزيد من الحريات، ومما جاء فيها (لن يقبض على رجل حر، أو يسجن أو يحجز أو يتشرد أو ينفى أو يقتل أو يحطم بأي وسيلة كانت، إلا بعد محاكمة قانونية من نظرائه، أو طبقا لقوانين البلاد، كذلك لن نبيع رجلا أو ننكر وجوده، أو نغمطه حقه أو نظلمه).[1]

وصدرت في إنجلترا أيضا في سنة 1628 «ملتمس الحقوق، وهي عبارة عن مذكّرة تفصيلية تضمنت حقوق وحريات المواطنين، ومما جاء فيها: أن لا يسجن أي شخص إلا بتهمة حقيقية محددة، ومنع تعليق الأحكام العرفية وقت السلم. كما صدر في سنة 1679م «قانون الإحضار البدني» (الحرية الشخصية) والذي يعتبر ضمانةً أساسية لحماية الحريات الشخصية من تعسف السلطة، وإعداد دفاع حقيقي عن الحريات الشخصية للفرد، الذي بموجبه يمنع الاعتقال دون مذكرة.

وفي سنة 1683صدرت وثيقة «قانون الحقوق Bill of rights»، وتضمنت هذه الوثيقة الحد من سلطة الملك المطلقة وتجريده من سلطة

[1]- رضوان زيادة، **مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص28.

إيقاف القانون. إنّ مجمل هذه الحقوق التي جاءت بها الوثائق المذكورة انتُزعت من الحكم الملكي انتزاعاً عندما سمحت الظروف بذلك، واكتسبت قداستها من المبادئ السامية التي تحملها، مما جعل المساس بها أمرا غير وارد.

- الإعلانات الأمريكية: أساس هذه الإعلانات هو إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776م، والذي نصّ في مقدمته على أنّ الناس جميعا خلقوا متساوين، وأنّ الخالق قد حباهم بحقوق مؤكدة غير قابلة للتخلي عنها، ومن ضمن هذه الحقوق: الحياة، الحرية، والتماس السعادة[1].وفي السنة نفسها كانت قد حررت «وثيقة فرجينيا» لإعلان الحقوق، التي أكدت سيادة الشعب وحرية الانتخابات، والمساواة في الحقوق السياسية وحرية الصحافة، والحريات الشخصية، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات كضمان لهذه الحقوق، وشملت أيضا حرية الاعتقاد الديني.

وقد تم تعديل الدستور الأمريكي في الفترة ما بين1789و1791م، بتضمينه ما يسمى بـ: «إعلان الحقوق للدولة الاتحادية الأمريكية»، والتي احتوت ضمانات جدية للحريات الفردية وقد أكدت على: حرية الفكر والقول، حرية الصحافة، حرية الاجتماع، حق حمل السلاح وحرمة المساكن، والمراسلات وحق الحياة والملكية، وكذا إجراءات المحاكمة العادلة، واستكملت التعديلات في سنة 1865 بإلغاء الرق، ثمّ تثبيت مبدأ المساواة، وأخيرا قرار حق الاقتراع العام ومنح الإناث حق الانتخاب.

[1]- فيصل شطناوي، مرجع سابق، ص 45.

- **الإعلانات الفرنسية:** تم في سنة 1789م إصدار إعلان حقوق الإنسان والمواطن والذي تضمن أربع مبادئ أساسية:

1. أنّ للإنسان حقوق طبيعية مقدسة، لا يبدلها الزمان ولا يمكن التخلي عنها، وهي: الحياة، الحرية والمساواة.
2. أنّ هدف المجتمع السياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان.
3. أن لا حدّ للحرية سوى الحدود الناجمة عن ممارسة الغير حقوقه الطبيعية.
4. أنّ القانون بدوره محدود، ولا يمكن له أن يضع حاجزا إلا إزاء الأعمال المضرة بالمجتمع وعند الضرورة. وقد جاء في المادة الأولى من الإعلان: «أنّ الناس يولدون أحرارا ومتساوون في الحقوق»[1].

هذا الإعلان يرتكز على ثلاث أسس، وهي: «الحرية، المساواة والملكية الفردية» باعتبارها حقا مقدسا، وتشمل الحرية في هذا الإعلان كل قطاعات النشاط الإنساني: حرية التعبير والرأي، وكذا منع الاتهام، التوقيف والاعتقال إلا في الحالات المحددة قانونا، وبراءة المتهم حتى تثبت إدانته. وكان دستور سنة 1791م قد وضع على رأسه إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وفي دستور 1793م تصدّره إعلان حقوق الإنسان والمواطن، واعترف هذا الدستور بحق العمل والحق في المساعدات الاجتماعية، وبحق الجميع في التعليم، كما أعطى هذا الدستور حقا جديدا تمثل في حق الاقتراع العام. و في سنة 1848م صدر في فرنسا دستور جديد كرّس الحقوق التي جاء بها إعلان 1789 م، من أهم ما جاء به هذا الدستور إقراره إلغاء الرق / العبودية فوق كل الأراضي الفرنسية،

[1]- فيصل شطناوي، مرجع سابق، ص 52.

وإعلانه المساواة في القبول في المناصب العامة، ونصّ على حق التجمع والتعليم، وإلغاء عقوبة الإعدام في المجال السياسي.

المبحث الثاني: حقوق الإنسان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية

أهم وثيقة أو اتفاقية صادرة عن هيئة فوق دولية جعلت حقوق الإنسان كموضوع خالي من أي بعد إيديولوجي، أو قومي أو ديني أو لغوي أو هوياتي ذات بعد عالمي، هي بدون شك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي جاءت مختلفة عن كل الاعلانات التي سبقتها، والتي كانت ميزتها المحلية والتشبع بإيديولوجية أو عقيدة محلية معينة. لهذا يعتبر الإعلان أول خطوة في اتجاه الحوكمة العالمية[1] لموضوع حقوق الإنسان على الرغم من بعض النقائص التي جاء بها.

المطلب الأول: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان « Universel Déclaration of Rights Human» هو أهم إعلان دولي لحقوق الإنسان في العصر الحديث، هذا بالإضافة إلى أنه وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته

[1]- **الحوكمة العالمية كتصور شامل للعالم (مقاربة تحليلية جديدة):** يعتبر هذا التصور الحوكمة العالمية بالأساس تحولا في فهمنا للسياسة العالمية وحقل العلاقات الدولية معا، وهي بالتالي أداة تحليلية ومفاهيمية للنظر إلى السياسية العالمية بشكل مختلف عماد أب عليه حقل العلاقات الدولية منذ تأسيسه، وإلى غاية تسعينيات القرن العشرين، للتدليل على التغيرات التي تصيب العالم، وذلك من خلال ثلاثة جهات: 1- توسيع مجال التحليل ليضم مجموعة متنوعة من الفواعل، وكذا فئات أو سعمن القضايا، 2- تركيز منظري الحوكمة العالمية على القواعد، ونظم القواعد التي تكبح وتؤثر على سلوك الفاعلي نفي السياسة العالمية، مقابل التركيز التقليدي على القوة والتفاعلات المنفلتة بين الدول.3-تصور السياسة العالمية بشكل أكثر تعقدا وحركية بالمقارنة معا لتصورات السكونية للمقاربات التقليدية. لمزيد من المعلومات في الموضوع أنظر إلى:

Mark Beeson, "**Global Governance**", in: O'Hara, Phillip (ed) , **Encyclopedia of Public Policy: Governance in a Global Age**,(London: Routledge, 2009) , p.180

الأمم المتحدة بباريس/ فرنسا، (بالمكان المسمى: قصر شايو[1] في 10ديسمبر 1948م، والذي يتضمن رأي هيئة الأمم المتحدة –كهيئة عالمية فوق دولاتية، تضم كل الدول والقوميات والهويات المشكلة لهذا العالم – عنحقوق الانسان المحمية والمكفولة لدى كل الناس. لذا فقد جاء هذا الإعلان منسجمًا مع ما ورد في «ميثاق الأمم المتحدة Charter of the United Nations»[2]، سيما المادة(55) الفقرةج، والتي تنص على: «أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق فعلا»[3].

كما يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948أيضا، من بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان والتي تم تبنّيها من قبل الأمم المتحدة ونالت موقعاً هاماً في القانون الدولي، بالإضافة إلى وثيقتي

[1]- على يوسف، حقوق الإنسان في ظل العولمة، (عمان/ الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2006)، ص 72.

[2]- يمثل الميثاق انطلاقة جديدة في مجال الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته من حيث صياغتها صياغة أكثر تحديدا، وإعطاء الفرد أهمية كبرى في العلاقات الدولية، ومما جاء في ميثاق الأمم المتحدة: "أن شعوب الأمم المتحدة أكدت من خلال الميثاق إيمانها بحقوق الإنسان وبكرامة الفرد، ورجال ونساء الأمم المتحدة كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، ونصت الديباجة أيضا على العمل من أجل الرقي الاجتماعي، ورفع مستوى الحياة" . كما نصت المادة **01** من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على أهدافها وجعلت من بينها: إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة بين الشعوب في الحقوق، وحق كل شعب في تقرير مصيره، هذا بالإضافة إلى تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تميز، بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء. وفي المادة **13** نص الميثاق على إنماء التعاون الدولي والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تميز بينهم. أما المادة **55**، فقد حثت على أن الأمم المتحدة تعمل على إشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تميز، ونصت المادة **68** على تعزيز هذه الحقوق بينما نصت المادة **76** على التشجيع على احترامها وعلى كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية، أما بالنسبة لهيئات الأمم المتحدة المعنية بموضوع حقوق الإنسان فقد نصت المادة **60** من الميثاق على تكليف الأجهزة الرئيسية في هيئة الأمم المتحدة بحماية هذه الحقوق. لمزيد من المعلومات في الموضوع أنظر إلى: مبروك غضبان ،"محاضرات في مادة حقوق الإنسان"، موجهة لطلبة شهادة الكفاءة المنهية للمحاماة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة، الموسم الدراسي 2004-2005).

3-أنظر إلى: "ميثاق الأمم المتحدة"، على الموقع التالي:

http://www.un.org/ar/documents/charter

العهدين الدوليين لسنة 1966 «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، حيث تشكل الوثائق الثلاثة السالفة الذكر ما يسمى لائحة الحقوق الدولية «International Bill of Rights»،[1] وبعد التصديق على الوثيقتين الأخيرتين سنة 1976 من قبل عدد كاف من الدول، أخذت لائحة الحقوق الدولية قوة القانون الدولي.

يتألف الإعلان من ديباجة و30 مادة، نتناولها فيما يلي:

أ-الديباجة: وتحتوي على سبعة (07) حيثيات، ويمكن أن نقسمها إلى فئتين:

- الفئة 01: تتضمن فقرات متباينة الأحداث، منها الاعتراف بالكرامة الإنسانية، وعواقب الازدراء بحقوق الإنسان، وضرورة تولي القانون حماية حقوق الإنسان.
- الفئة 02: تشير إلى الدور الذي يجب أن يضطلع به الإعلان العالمي الذي يستهدف كافة الشعوب والأمم، وحثّ كل فرد وهيئة في المجتمع لتحقيق ما تضمنه الإعلان، وهذا ما أشارت إليه الجمعية العامة وخاصة ما تعلق بالتربية والتعليم.

ب-متن الإعلان: يتألف الإعلان من 30 مادة، وقد جاءت مندرجة في إطار أربعة عناوين كبرى هي[1]:

1-"القانون الدولي الإنساني"، مستمد من موقع بتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، [تاريخ دخول الموقع: 2016/11/04]
http://www.btselem.org/arabic/international_law/human_rights_law

[1] - محمد عيد دياب، "حقوق الإنسان بين إعلان الأمم المتحدة والإسلام "، الجزء الأول،[تاريخ دخول الموقع: 2016/11/04] .
http://www.maaber.org/issue_september12/lookout4.htm

1) **الحقوق الأساسية**(المواد 1-2): تتضمن أنّ الناس يولدون أحرارا ومتساويين، وأن يكون التعامل بينهم بالاحترام، ونبذ التمييز تحت أي سبب ومساواة الرجل بالمرأة.
2) **الحقوق المرتبطة بشخصية الإنسان** (المواد 3- 14): وتتضمن: الحق في الحياة، في الحرية، في السلامة، في الكيان القانوني الذاتي، في تحريم العبودية والرق والتعذيب، في المساواة أمام القانون، في الحصول على الحماية والضمانات القانونية من خلال احترام المبادئ الأساسية للقانون الجزائي، وعدم رجعية العقوبات، واعتبار المتهم بريئًا حتى تثبت إدانته، وعدم انتهاك حرمة المنازل والمراسلات الشخصية، حرية التنقل ذهابًا وإيابًا، وفي تأمين المسكن.
3) **الحقوق المرتبطة بالأحوال الشخصية**(المواد 15-17): تشمل: الحق في الجنسية، في حرية الزواج، في احترام حقوق العائلة، وفي احترام وصيانة حق الملكية الفردية والجماعية.
4) **الحقوق العامة والسياسية** (المواد 18- 28): وتتجلى في: الحق في حرية الضمير، واختيار وتغيير الدين وممارسة معتقداته، الحق في حرية التعبير واستقاء المعلومات وإذاعتها، الحق في حرية الدخول في الجمعيات والجماعات السلمية، الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو بالانتخاب، الحق في الحصول على ضمان اجتماعي، الحق في العمل لقاء أجر عادل، الحق في العيش بكرامة وفي مستوى حياتي لائق وكاف، الحق في النشاط النقابي، الحق في الراحة وممارسة الهوايات والصحة والتربية والتعليم

والثقافة، والحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي يحترم حقوق الإنسان.

وقد نوّهت (المادة 29) إلى أنّ على كل إنسان واجبات تجاه المجتمع وعليه العمل ضمن قوانين ذلك المجتمع. أما (المادة الأخيرة) فمنعت تفسير أي مادة من هذا الإعلان بما يتعارض مع روحه وغايته.[1]

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن مراحل إعداد الإعلان

1) **البدايات**: أثناء الحرب العالمية الثانية اعتمد الحلفاء بريطانيا، فرنسا، الصين، بولندة الحريات الأربعة[2]: حرية التعبير، حرية التجمع، التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، كأهداف الحرب الرئيسية كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة «التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدرة الشخص البشري»، وتلتزم جميع الدول الأعضاء تشجيع الاحترام العالمي ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، عندما أصبحت الفظائع التي ارتكبها الجيش النازي واضحة بعد الحرب العالمية الثانية كان توافق في الآراء داخل المجتمع الدولي أيضا أنّ ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد بما فيه الكفاية الحقوق التي أشار

1 - أنظر إلى: "الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948"، على الموقع التالي:
http://www.un.org/ar/documents/udhr

2 - بول غوردون لورين، "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اطلاق ثورة واستدامتها"، [تاريخ دخول الموقع: 2016/11/10] .
<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2009/06/20090602154132bsibhew0.4376642.html#axzz2jhevL02T>

إليها، وبالتالي ظهر الإعلان العالمي الذي يحدد حقوق الأفراد اللازمة لتنفيذ أحكام الميثاق بشأن حقوق الإنسان.[1]

2) **الصياغة**: تم استدعاء المحامي جون بيترز همفري (John Peters Humphrey) من كندا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة للعمل على مشروع الصياغة، حيث أصبح هو الصائغ الرسمي للإعلان، وكان من بين مساعديه مفري كل من السيدة اليانورروزفلت (Eleanor Roosevelt) من الولايات المتحدة أرملة الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت)، وجاك ماريتان (Jack Maritain)، ورينيه كاسان (René Cassane) من فرنسا، شارل مالك (Charles Malik) من لبنان، وجيم تشانغ (Jim Chang) من جمهورية الصين، وآخرين. في الوقت الذي تم تعيين همفري مديرا لشعبة حقوق الإنسان في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقد تم تشكيل آنذاك لجنة حقوق الإنسان، وهي هيئة دائمة تابعة للأمم المتحدة للقيام بالعمل على إعداد ما تم تصوره في البداية باعتباره الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وقد صُمم لعضوية اللجنة أن تكون ممثلة على نطاق واسع من المجتمع الدولي مع ممثلي البلدان التالية: أستراليا، بلجيكا، الجمهورية السوفياتية البيلاروسية الاشتراكية، تشيلي، الصين، مصر، فرنسا، الهند، إيران، لبنان، وبنَما، الفيليبين، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وشملت اتحاد الجمهوريات

[1] - عبد الله صالح، "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ظروف النشأة والأعمال التحضيرية"، [تاريخ دخول الموقع:2016/11/15]
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222221&eid=292

الاشتراكية السوفياتية، وأوروغواي ويوغوسلافيا. حيث شارك كل هؤلاء الاعضاء في إعداد المسودة الأولية لعمل «لجنة همفري».

3) **الاعتماد**: صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 على الاعلان بتصويت 48 لصالحه، وامتناع08 أعضاء عن التصويت هم: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وجمهورية بولندا الشعبية، واتحاد جنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية، ودون رفض مباشر له من قبل أي عضو[1].

4) **مشروع الإعلان**: كانت لجنة حقوق الإنسان مكونة من 18 عضواً يمثلون شتى الخلفيات السياسية والثقافية والدينية، حيث قامت السيدة إليانور روزفلت برئاسة لجنة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واشترك معها كل من رينيه كاسين، ومقرر اللجنة شارل مالك، ونائب رئيسة اللجنة بونغشونغ شانغ، ومدير شعبة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جون همفري الذي أعد مخطط الإعلان. ومع هذا، ورغم أن العمل كان في اطار لجنة عمل إلا أنه كان ثمة تسليم لدى جميع المشاركين بأن السيدة

1 - المرجع نفسه.

روزفلت كانت بمثابة القوة الدافعة وراء وضع الإعلان[1]،حيث اجتمعت اللجنة لأول مرة للعمل في سنة1947.

كذلك، وعلى الرغم من الدور المركزي الذي قام به الكندي جون همفري امتنعت الحكومة الكندية عن التصويت الأولي على مشروع الإعلان، ولكن صوتت لصالح المشروع النهائي في الجمعية العامة في وقت لاحق، ومن أكثر الحقوق بروزاً في هذا المشروع:حق العمل وعدم التمييز في الأجر؛ حق الراحة وقضاء وقت الفراغ؛ الحق في مستوى معيشي يحقق الرفاهية والصحة الجيدة[2].

المطلب الثالث: القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحدًا من أبرز القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فهو من الناحية الشكلية ليس معاهدة دولية، وإذا كانت الموافقة على الإعلان قد تمت بدون معارضة بحيث لم تصوت ضده أية دولة، فإن ذلك لا يعني تمتع الإعلان بأية صفة إلزامية، لذا لا يمكن اعتباره جزءًا من قواعد القانون الدولي الوضعي، والقيمة القانونية لهذا الإعلان لا تعدو كونه تصريحًا عامًا جاء بحكم المبادئ العامة التي تهتدي بها الدول في أنظمتها الدستورية والتشريعية. وقد ظهرت عدة آراء من الدول الليبرالية التي كانت دساتيرها قد قدمت النماذج الأولى لحقوق الإنسان كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا

1 -ـــ، "أول بيان عالمي يتعلق بكرامة متأصلة و المساواة بين الجميع"، [تاريخ دخول الموقع: 2016/11/04] .لمزيد من المعلومات عن "مسودة الاعلان العالمي لحقوق الانسان" أنظر إلى موقع الأمم المتحدة (UN).
http://www.un.org/arabic/events/humanrights/2007/history.shtml

2 - رضوان زياد،" الإسهام العربي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، [تاريخ دخول الموقع: 2013/11/04] .
http://www.alghad.com/index.php/article/124664.html

تعارض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد اعتبر مجلس شورى الدولة الفرنسي أنّ ليس لهذا الإعلان أي طابع إلزامي في المجال القانوني الداخلي الفرنسي، كما رفضت الحكومة الفرنسية إخضاعه لموجب التصديق عليه من قبل الجمعية الوطنية في حينه، لكونه ليس معاهدة أو اتفاقًا بين الدول، كما برزت مثل هذه التحفظات من قبل دول أوروبية وأمريكية أخرى، فقد قرر المجلس الدستوري النمساوي بتاريخ 5 اكتوبر سنة 1950، أنّ تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الأراضي النمساوية ليس واجبًا، ولا يكتسي طابع الإلزام بالمطلق، وأيضًا، اعتبرت المحاكم العليا في بعض الولايات الأمريكية أن الشرعية الدولية لحقوق الإنسان لا تشكل معاهدة دولية نافذة بحد ذاتها، وبالتالي فإنه لا يجوز للأفراد أن يدلوا بأحكامها في وجه الدولة أو الولاية التي ينتمون إليها، كما عارضها عدد كبير من السياسيين الأمريكيين باعتبار أنها تحمل في طيات موادها الأخيرة أفكارًا اشتراكية.

أما معظم فقهاء القانون الدولي فيرون أن أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكمن في كونه يعلن مبادئ عامة أساسية ذات طابع شمولي عام، قد تكون صالحة لإرشاد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نحو آفاق جديدة من العدالة والإنصاف، ولكنها لا يمكن لها إطلاقًا أن تشكل أساسًا لأي رقابة قضائية، وذلك لأنها مجردة من أي قيمة قانونية أو وضعية إلزامية[1].وهناك قلة من الفقهاء يرون رأيًا معاكسًا للرأي الأول، فهم يعتبرون أن الإعلان قد جاء تطبيقًا (للمادتين 55و56) من

[1]- مبروك غضبان، مرجع سابق.

ميثاق الأمم المتحدة، مما يمكن معه أن نعترف للإعلان بنفس القيمة القانونية الملزمة لهاتين المادتين[1].

ولكن، ليس من المسلم به أن لميثاق الأمم المتحدة ولهاتين المادتين (55و56) منه أية قيمة إلزامية، فقد اختلف الفقه حول القيمة القانونية لهذه النصوص، وحول مدى الالتزام الذي تفرضه على الدول وعلى المنظمات الدولية بصدد حقوق الإنسان. إذ هناك اتجاه يرى أن هذه النصوص ليست لها قيمة قانونية، فالميثاق لم يفرض على الأعضاء التزامًا محددًا بأن يمنحوا رعاياهم الحقوق والحريات المذكورة فيه، كما أن اللغة التي استخدمها الميثاق بهذا الصدد لا تسمح بالقول بأن الأعضاء واقعون تحت أي التزام قانوني بشأن حقوق وحريات رعاياهم، كما أن المنظمة ليس لها السلطة – بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة – لكي تفرض على حكومات الدول الأعضاء التزامات بأن تضمن لرعاياها الحقوق المشار إليها[2].

ويتجه رأي آخر إلى القول بأن احترام حقوق الإنسان يأخذ قوته الملزمة باعتباره أحد المبادئ العامة التي تشكل سياسة المنظمة الدولية، فرغم أنها غير ملزمة قانونًا، إلا أنه لا يمكن تجريدها من كل فائدة.

ويدل واقع الالتزام بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم على أنّ القيمة القانونية الإلزامية سواءً للميثاق أو للإعلان شبه معدومة، على أنّ إنكار الصفة القانونية عن الإعلان لا يقلل من قيمته الفعلية ومن الصفة الأدبية الكبيرة التي يتمتع بها، باعتباره صادرًا عن أعلى الهيئات العالمية وأكثرها تعبيرًا عن المجتمع الدولي، كما أنه لا يمكن تجاهل ما أحدثه

[1]- المرجع نفسه.
2- المرجع نفسه.

صدور هذا الإعلان من تأثيرات ضخمة في التشريعات والقرارات الدولية، التي صدرت تطبيقًا له، أو الدساتير والأنظمة المحلية التي أكدت مبادئه.

الجدول رقم 01: يبين أهم الصكوك العالمية لحقوق الإنسان لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية

اسم الاتفاقية أو الاعلان	تاريخ الصدور
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	10 ديسمبر 1948
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اعتمد في 16 ديسمبر 1966 وفي 03 جانفي سنة 1976 وضع حيز التنفيذ.
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	اعتمد في 16 ديسمبر 1966 وفي 23 مارس سنة 1976 وضع حيز التنفيذ.
البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	1976 وضع حيز التنفيذ.
اتفاقية مكافحة إبادة الجنس البشري والعقاب عليها	سنة 1948
اعلان حقوق الطفل	سنة 1959
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	سنة 1960
اعلان القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري	سنة 1963
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.	سنة 1965
البروتوكول الخاص باللاجئين	سنة 1967

اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة	سنة 1967
اعلان الحق في الملجأ الإقليمي	سنة 1967
اعلان حقوق المتخلفين عقليا	سنة 1971
الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (الأبرتايد).	سنة 1973
اعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة	سنة 1974
الإعلان الخاص بالمعوقين	سنة 1975
اعلان حماية جميع الاشخاص من التعذيب والاهانة والعقوبة القاسية	سنة 1975
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	سنة 1979
اعلان القضاء على جميع اشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد	سنة 1981
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية اللاّإنسانية أو المهينة.	سنة 1984
اتفاقية حقوق الطفل.	20 نوفمبر 1989
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	سنة 1990

المبحث الثالث : حوكمة حقوق الإنسان بعد سنة 1990

بعد التطرق في المبحث السابق إلى البدايات الأولى للضبط العالمي لحقوق الإنسان– حوكمة الموضوع–، وتتبع مراحل تجسيدها في أرض الواقع مرحلةً مرحلة، إلى غاية نهاية الحرب الباردة وبداية بسط العولمة لتجلّياتها، والتي من بينها تعدد الحركات المناهضة والسخط أثناء اتخاذ القرارات على المستوى العالمي من قبل عديد الفواعل الناشئة. انطلاقا من ذلك ننتقل الآن إلى كيفية تحول النقاش في موضوع حقوق الانسان، من نقاش معياري حول «حوكمة عالمية أكثر لحقوق الإنسان» إلى مناقشة «حوكمة عالمية أفضل لحقوق الإنسان». من خلال هذا نتطرق في هذا المبحث لتأثيرات العولمة المختلفة على الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، سواء كان هذا التأثير على الجانب الفكري القيمي، أو الجانب القانوني، أو حتى على الجانبين التطبيقي والاستشرافي.

المطلب الاول: حقوق الإنسان بين الإشكالية العالمية والخصوصية

كما قلنا سابقا، طرحت العولمة إشكاليات متعددة في موضوع حقوق الإنسان، من بينها الإشكاليات الفكرية والتي تعتبر من بين الإشكاليات ذات الحساسية المفرطة، حيث لا يمكننا إهمالها أو تحاشيها، بل على العكس من ذلك تحتم علينا تناولها وتمحيصها وإيجاد حلول ليست بالمؤقتة، بل نهائية لها، الأمر الذي يمكننا إسقاطه مباشرة على إشكالية العالمية والخصوصية في موضوع حقوق الإنسان.

بعبارة أخرى، إن مفهوم حقوق الإنسان كما يتبادر إلى الذهن وبعيدا عن أي جذور فلسفية أو أخلاقية أو دينية هو مفهوم تم تبنيه عام 1948م في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين التابعين

له، لكن مع التطور والتقدم الكبير الذي حصل في المجال التكنولوجي من وسائل الإعلام والاتصال وكذا وسائل الانتاج، والذي تُرجم في العدد الكبير للشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات، ما أدى إلى التسريع الكبير لظاهرة العولمة، وانجر عنه أيضا التسريع في عولمة القيم الغربية في كل العالم، فضلا عن ذلك، أدى أيضا إلى الرغبة الشديدة في القوة والهيمنة بعيدا عن أية محاولة لتحقيق الفهم المشترك بين كل البشر والثقافات والقيم والهويات الأخرى المختلفة.

حيث إذا نظرنا إلى استخدامات حقوق الإنسان في إطار الثقافة الغربية نرى أن منفعتها ذاتية وليست عامة، تعمل على تعظيم المنفعة الشخصية، حتى ولو على حساب التضحية بحقوق أو هويات أفراد أو مجتمعات أخرى، من هنا ظهرت إشكالية الجزم بعالمية حقوق الإنسان أو تعارضها مع خصوصيات بعض المجتمعات الأخرى الكثير من التجاذب الفكري، فتتعلق هذه القضية بالأبعاد الثقافية والفكرية لحقوق الإنسان، فالإشكالية هنا ليست إشكالية نصوص تراثية مقدسة أو نصوص دستورية وقانونية معاصرة، ولكنها أيضا وبدرجة أهم إشكالية البنية الثقافية السائدة[1]. فالبحث هنا هو بحث في أساسيات الثقافة الوطنية أو المحلية وأيضا التجارب الحضارية والذاكرة التاريخية للشعوب، وبالرموز والمعايير والقيم والأعراف والعادات والتقاليد السائدة، ومن أين تُستمد وكيفية استخدامها.

كما يمثل خطاب حقوق الإنسان أيضا أحد التعبيرات المعاصرة لثنائية الحق والثقافة، والتي تشير إلى الحق في ثقافة ما ويعني بها حقوق

[1]- أميمة عبود، "الخصوصية الثقافية وسياسة حقوق الإنسان: رؤية المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر"، [تاريخ دخول الموقع: 2016/10/30] .
http://www.hewaronline.net/conference/omayma%20about.htm

الشعوب في التقاليد واللغة والدين والأثنية والمحلية والعرق والقبيلة، أو تشير – أي تلك الثنائية – إلى الحقوق كثقافة وهنا يفترض أن تكون الحقوق هي تجسيد للثقافة باعتبار أن خطاب الحقوق يتضمن ملامح لثقافة ما أو لذات ما أو لمجتمع ما. محاولا التأكيد على عالمية الحقوق من جهة وإدراك الاختلافات الثقافية من جهة أخرى من أجل إيجاد أرضية مشتركة لتأسيس بعض الحقوق، وتجسد هذا في الجدل الدائر بين العالمية والخصوصية الثقافية.[1]

وعلى هذا الأساس نلاحظ أن هناك اتجاهين متناقضين في مجال حقوق الإنسان، فالأول يؤكد على عالمية حقوق الإنسانية انطلاقًا من مبررات معينة. أما الاتجاه الثاني يبين أن حقوق الإنسان تتميز بالنسبية وبالتالي فهي تتعارض مع الخصوصيات المختلفة للشعوب. سوف نتطرق لكل من هذين الاتجاهين بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا- عالمية حقوق الانسان

يستوحي هذا الاتجاه حجته من أفكار المفكر كانط Kant وخاصة فكرة الحق العالمي والمستمدة من فكرة السلام العالمي. كما يرى فيذرستون(Featherstone) أنه نظرا لتشابك الإعلام والاتصال والسياسية ورأس المال وتكنولوجيا الاتصال والهجرة وصور الاستهلاك ...الخ، فإنّ مجتمعات العالم يتزايد تكاملها في شبكات عالمية[2]،ويجمع كل أنصار هذا الاتجاه على أنه إذا كان هناك شكل ثقافي عالمي، فهذا لا يعني أنه يوجد تأويل بشكل أساسي على تمايز القيم الفردية والمحلية، كما أنّ

[1]-Cowan Jane, and R. Wilson, **Culture and Rights: Anthropological Perspectives**, (Cambridge: Cambridge UniversityPress, 2000), pp.4-5

[2] - أميمة عبود، المرجع السابق.

المعاني لا تتولد فقط من الروابط الثقافية ومنظومة القيم وإنما من خلال التفاعل العالمي كما يرفض أنصار العالمية العزلة وينادون بمفهوم التعددية، لكن من خلال عولمة هذه التعددية في صيغة واحدة. ويؤكد أنصار عالمية حقوق الإنسان أنّ المسألة ليست مجرد تغريب أو تحديث أو نوع من المعيارية فهي ببساطة عملية تجانس وتكامل تتضمن جمع كل هذه الاختلافات في بوتقة واحدة. ومن ثم يصبح الضبط أو المفهوم العالمي لحقوق الإنسان هو التعبير الأمثل عن الرشادة والعقلانية والقانون والحق الطبيعي ومفهوم ومبادئ العدالة والعقد الاجتماعي والمنفعة[1].

وأنّ المقصود بالعالمية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الشمولية، فحقوق الإنسان عالمية بمعني أنها حقوق للناس كافة، لا فرق بين ذكر أو أنثى، ولا أبيض وأسود، ولا بين فقير وغني، بل هي حقوق للإنسان بما أنه إنسان فقط بغض النظر عن شيء أخر. وقد تبنى فلاسفة أوروبا في القرن الثامن عشر حقوق الانسان على حقين اثنين تتفرع عنهما جميع الحقوق الأخرى، وهما: الحق في الحرية، والحق في المساواة.

إنّ العالمية التي نادى بها فلاسفة أوروبا تستند إلى مرجعية تقع خارج الثقافة الأوروبية السائدة في عصرهم، لأنها ثقافة تكرس الاستبداد واللامساواة، فهي مرجعية مستقلة بنفسها متعالية في الزمكان تضع نفسها فوق التاريخ، فلم يكن الدين هو المرجعية التي أسس عليها فلاسفة أوروبا في القرن 18 م عالمية حقوق الإنسان التي بشّروا بها، بل عمدوا إلى بناء مرجعية عقلية مستقلة تتجاوز سلطة الكنيسة وتعلو عليها، مرجعية تتألف من ثلاث فرضيات رئيسية هي:1-القول بالتطابق بين

1 - أميمة عبود، مرجع سابق.

نظام الطبيعة ونظام العقل، 2-فرضية ما أسموه بحالة الطبيعة، 3- ثم فكرة العقد الاجتماعي[1].

فالتأسيس لحقوق الإنسان الذي قام به فلاسفة أوروبا في العصر الحديث يتجاوز الخصوصيات الثقافية، فهو تأسيس يرجع بحقوق الإنسان إلى البداية -أي قبل الثقافة والحضارة- إلى حالة طبيعية ومنه العقد الاجتماعي المؤسس للاجتماع البشري، ومن ثم إلى الثقافة والحضارة. وينطلق اتجاه عالمية حقوق الإنسان من عدة مقولات رئيسية ترى أن أسباب عالمية حقوق الإنسان ترجع لانطباقها على الإنسان كمطلق في كل زمان ومكان وبدون تمييز، كما أنها تستمد عالميتها أيضا من المواثيق الدولية السارية، ومن هذا كله يصبح السؤال كالتالي: كيف نرسخ الإجماع العالمي حول مفهوم ومبادئ حقوق الإنسان؟، فينادي هذا الاتجاه بضرورة العمل على تأصيل هذه العالمية ومشروعيتها في ثقافات العالم المختلفة، مع ضرورة النقاش والحوار بين الثقافات المختلفة وتطويع عوامل التأثير المتبادل بين الثقافات لتحقيق إشباع شعبي وليس رسمي، كما يرى هذا الاتجاه أن عالمية مفهوم حقوق الإنسان تنبع من تزايد تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان مع امتداد واتساع رقعة الخطاب العام لحقوق الإنسان إلى الحد الذي جعل مفهوم حقوق الإنسان أحد القيم العالمية في وقتنا الحاضر، فقد حلت لغة خطاب حقوق الإنسان بالمفهوم الليبرالي محل الفراغ الذي ظهر بعد زوال النظريات السياسية الكبرى بعد الحرب الباردة. ويؤكد هذا الاتجاه أنه على الرغم من الاختلاف والتنازع حول مفهوم وتطبيق خطاب حقوق الإنسان، إلا أنه هناك درجة ملحوظة

1- محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، الطبعة3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص146-147.

من الاتفاق بين الحكومات على أن هناك عددا من الحقوق يجب حمايتها تحت قواعد القانون الدولي[1].

وقد استعرض مؤتمر الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان المنعقد بطهران في سنة 1968م إشكالية عالمية حقوق الإنسان، وأفضي إلى الاقرار بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعدّ فهمًا مشتركًا لكل شعوب العالم، والذي يشكل التزاماً على عاتق المجتمع الدولي، إضافة إلى مؤتمر فيينا سنة 1993 (سنتطرق اليه في المطلب القادم)، الذي أسس لنقلة نوعية في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، حيث أنه اختزل مجهودات وتجارب الإنسانية على مدى عقود (1948-1993)، لرصد آليات تكرس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كأولوية مطلقة بالنسبة للمجتمع الدولي، وأفضى المؤتمر إلى حسم مسألة عالمية حقوق الإنسان، وأكد من جديد على أن المجتمع الدولي يتعامل بشأن حقوق الإنسان على أساس شامل، وبطريقة منصفة، متكافئة، وعلى قدم المساواة، وبنفس الدرجة من التركيز[2].

حيث أصبحت تشكل حماية حقوق الإنسان مصدرا جديدا للشرعية في النظم السياسية، ولعل هذا من مزايا العولمة التي أصبحت تستخدم حقوق الإنسان كأسلوب وطريقة لإحداث تغيير معاملة الحكومات لشعوبها، وهو الذي جعل من الرقابة الدولية أمرا مطلوبًا

[1]- أميمة عبود، مرجع سابق.

2 - نزيهة بوذيب،"**القضاء الدولي في مجال حقوق الإنسان: المحاكم الدولية المؤقتة والمحكمة الجنائية الدولية**"، [تاريخ دخول الموقع : 2016/10/14]
http://www.aihr.org.tn/arabic/news/nasiha%20%20boudhib.doc

وملحًا سيما أنه أعطى معيارًا جديدًا للأنظمة السياسية في العالم، يتمثل في كون النظم التي لا تهتم بحقوق الانسان لا يجدر بها أن تكون لها سلطة[1].

ويضيف أمارتاي صون (Amartya Sen)، أنّ هناك قلقا شديدا ومنقسما على نفسه حول كيفية التعامل مع موضوع صعب هو حقوق الإنسان في المجتمعات غير الغربية، فالمجتمعات الغربية ينبغي أن تقوم بتشجيع والضغط على المجتمعات غير الغربية لتتماشى مع القيم الغربية من حرية واستقلال، ثم يضيف أليس هذا بالإمبريالية الثقافية ؟، ثم يجيب أن حقوق الإنسان تقوم على فكرة مشتركة للإنسانية، فهذه الحقوق ليست مستمدة من حقوق مواطن أي دولة أو العضوية في أي قومية لكن أخذت قيم حقوق الإنسان من عالميتها[2].وأن حرب النقاشات والنزاعات السياسية والأخلاقية حول موضوع حقوق الإنسان لاسيما حول تطبيقها على المجتمعات غير الغربية، يعود إلى الاختلافات الثقافية التي تتمثل في نظرية صدام الحضارات أو الثقافات.[3]

وقد أشار البعض في هذا الإطار إلي مفهوم العالمية المتفاعلة، والتي لديها القدرة على استيعاب الاختلافات واعتبارها نقاط بدء للفكر والممارسة لتقديم اتجاهات أخلاقية، تبحث عن تعريف وتشجيع وتكريس ما يصلح للعالمية من داخل كل ثقافة، وقد فرق البعض بين: العالمية المجردة والعالمية الواقعية الملموسة والتي تتجسد في شبكات العلاقات

1- زهير الحارثي، "**عالمية حقوق الانسان...الشعار الذي بات واقعا**"، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 10833، 2008/07/26، ص8.

2- Amrtya, Sen «**Universal Truths: HumanRights and the Westernizing Illusion**», HarvardInternational Review , Vol 20,N° 3, Summer 1998, p. 40.

3- أميمة عبود، مرجع سابق.

والترابطات الكونية لدمج الأفراد والثقافات، ليصبح مفهوم حقوق الإنسان مفهوم متعدّد الثقافات.[1]

ثانيا ـ خصوصية حقوق الإنسان

ينطلق اتجاه خصوصية[2]حقوق الإنسان من عدة مقولات رئيسية ترى أنّ أسباب خصوصية أو نسبية حقوق الإنسان ترجع إلى عدة أسباب، أهمها:

- عدم وجود فهم أو تأويل موحد عالمي لحقوق الإنسان ومبادئها والالتزام بها، وذلك لتعدد المعاني والدلالات بتعدد التوجهات والبواعث والمتحدثين.
- قصور المواثيق الدولية الحالية، حيث أنّ مشاركة الدول النامية جاءت متأخرة، وعلى أساس مفهوم ومبادئ لحقوق الإنسان سبق تقريرها بواسطة الدول الكبرى سنة 1948م،حيث لم يكن لممثلي الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال المصداقية والوزن السياسي الذي تتمتع به الدول الكبرى.
- تزايد الدراسات الأنثوربولوجية، التي تركز على فكرة المحلية، والتي تنتقد أو تتخذ موقفا معارضا من القيم العالمية ، والعمليات الثقافية العابرة للحدود القومية مثل حقوق الإنسان، وهنا يمكن الاشارة إلى أعمال باحثين أمثال: يرسكوفيتسملفيل Herskovits

[1] ـ أميمة عبود، مرجع سابق.

[2]- الخصوصية الثقافية في جلّ تعاريفها تعني تلك الصفات والعادات والتقاليد، الأعراف، التوجهات الفكرية، الدين، والقيم الاجتماعية التي يتميز بها مجتمع إنساني عن الآخر، والتي تعتبر بمثابة هوية ذلك المجتمع، بالتالي لا يمكنه التنازل عنها. لمزيد من المعلومات في الموضوع أنظر إلى: محمد جغام، **"عولمة حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية"**، (رسالة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009)، من الصفحة 72 إلى غاية الصفحة 80.

Melville)، وانتقاداته لما أسماه امتداد نزعة التمركز حول الذات وسيادة القيم الغربية، وضرورة أن تحلّ القيم الثقافية المختلفة محل القيم الأخلاقية العالمية لحقوق الإنسان، فهو يرى أنّ الفرد يدرك شخصيته من خلال ثقافته واحترام الاختلافات الفردية يساعد على احترام الاختلافات الثقافية ومن ثم الاختلافات الثقافية تقوّض مفهوم العالمي العقلاني الفردي الذي يقوم على أساسه خطاب حقوق الإنسان[1].

وأنه من غير المكن على حد قول هارسكوفيتس (Herskovits) أن تقوم الثقافات المختلفة بمعايير عالمية خاصة في ظلRespect (Mutual)، الذي يؤكد على قيمة كل ثقافة ويرفض النظر إلى أي ثقافة على أنها ثقافة بدائية أو في مرحلة الطفولة أو أقل رقيا من الأخرى، كما رفض هارسكوفيتس بشدة مفهوم المركزية الإثنية، وهي التي تقوم على صدارة أحد الأجناس أو الأعراق أو اللغات باعتباره الأسمى، وقد أدرك منذ البداية فشل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في استيعاب طرق الحياة المختلفة[2].

ومما يجدر الإشارة إليه أيضا أعمال جاك دونالي (Jack Donnelly) الذي يعتبر أحد أنصار الاتجاه الراديكالي للخصوصية أو النسبية الثقافية، والذي يؤكد على التباين للتعددية في الثقافات والخصوصيات الحضارية لكل منطقة، ويرى أن الثقافة هي المصدر الوحيد للصحة وشرعية أي حق أخلاقي أو أي قاعدة أخلاقية[3].

1- أميمة عبود، المرجع السابق.
2- أميمة عبود، مرجع سابق.
3 - Jack Donnelly, **Universal HumanRights in Theory and Practice**, 2nd Edition, (Ithaca: CornellUniversityPress, 2002), p.86.

كما جاءت أفكار فرانز بواس (F.Boas) مناصرةً ومؤيدةً للنسبية الثقافية بالتأكيد على أنه ليست كل الثقافات متساوية، بل إنه لا يمكن تقويم إحدى هذه الثقافات تبعا للنظام القيمي والمعتقدي لإحداهما، في إشارة منه لرفض الثقافة الأوروبية-الأمريكية ، وممارستها كمعيار وحيد للحكم على الثقافات المحلية.

وفي هذا الاطار أيضا ظهر اتجاه آخر يعرف باتجاه التعددية الاخلاقية، ومن أشد أنصاره ستيفن ليكس (Steven Lukes)، الذي انتقد بشدة أفكار كانط وهابرماس (Habermas, Kant)، ومحاولتهم إيجاد ركائز تساعد على إيجاد أسس عالمية وعقلانية لتعميم معايير وفئات العدالة ومن ثمّ حقوق الإنسان.

ويستدعي هذا الاتجاه مقولات بينتام (Bentham) التي تتعلق بأنه ليس هناك حقوق طبيعية، والحديث عنها هو حديث فارغ من معناه وليس له أي أساس من الصحة[1].

لقد اجتمعت كل حجج مقولات النسبية الثقافية لحقوق الإنسان على ضرورة الاهتمام بالأبعاد التاريخية والثقافية المتعلقة بطبيعة خطاب حقوق الإنسان المختلفة، وأيضا بطبيعة بنيتها الاجتماعية، كما رفض أنصار هذا الاتجاه ارتباط حقوق الإنسان بعقلية عصر التنوير باعتبارها نِتاج مجتمع له خصوصية معينة في لحظة تاريخية معينة فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من وجهة نظر هذا الاتجاه هو عالمي باعتباره مطلبا أو ادعاءً، ولكنه ليس عالمي الممارسة لأنه ميثاق يعبر عن الفلسفة المثالية للسياسة الأوروبية، أيضا وجّه أنصار النسبية الثقافية انتقادا شديدا إلى الاتجاه العالمي فيما يتعلق بتصوره للطبيعة الإنسانية والذات

1- أميمة عبود، المرجع السابق.

الفردية الغربية وعالمية وعقلانية الوجود الإنساني، حتى أن مفهوم الكرامة الإنسانية ليس عالمي المعنى والمفهوم، ومثال ذلك النظام الهندوسي الذي يرفض الكرامة الانسانية في الطبقات الدنيا، فلا توجد سمات أساسية للطبيعة الإنسانية ولا للحقوق الانسانية خارج السياق الخطابي أو التاريخي.

ويظهر «الاتجاه التوفيقي» في الجدال القائم بين عالمية وخصوصية حقوق الإنسان، حيث نذكر في هذا الصدد محاولة كل مندرينتيلن وبريان تيرنر(D. Renteln) و(Bryan Turner). ويهتم هذا الاتجاه بشكل عام بإمكانية تطبيق اقتران حقوق الإنسان عبر الثقافات المختلفة، وتنحصر جهود هذا الاتجاه حول مقولتين أساسيتين، الأولى، خاصة بالطبيعة الإنسانية ومفهوم الوجود الانساني ، وماهية الحقوق الطبيعية المسندة من طبيعة هذا الوجود الإنساني؛ أما المقولة الثانية، خاصة بمفهوم الثقافة والمعنى الذي يجب أن يُعطى لمفهوم الثقافة في بناء النظام المعياري الأخلاقي ، والتساؤل عن أي درجة يمكن للتنوع العالمي في أنظمة العدالة أن يقوّض أي أساس لعالمية حقوق الإنسان، ويرى هذا الاتجاه أنه من أجل تجاوز الازدواجية عالمية-خصوصية، لابدّ من إيجاد إطار لفهم الحياة الاجتماعية للحقوق نفسها، وذلك من خلال معرفة معنى استخدامها في إطار المواثيق والتشريعات الدولية.[1]

المطلب الثاني: إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993

ستتناول في هذا المطلب أيضا إحدى التجليات العميقة لظاهرة العولمة على الجانب القانوني في مجال حقوق الإنسان والمتمثلة في إعلان وعمل برنامج عمل فيينا لسنة 1993، خصوصا بعد الانتقادات الكبيرة التي عرفها الإعلان

[1]- أميمة عبود، مرجع سابق.

العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 من قبل العديد من الكيانات العالمية أفراد، دول، منظمات دولية، والذي أصبح لا يتمتع بالإجماع العالمي نظير هذه الانتقادات وكثرة المناديين بتعديله أو إلغائه نهائيا، يحصل كل ذلك في ظل التجليات الكبيرة للعولمة التي عجلت بإيجاد البديل له.

يعتبر إعلان وبرنامج عمل فيينا عام 1993 بمثابة نقطة تحوّل في الأعمال الأكاديمية والنقاشات العلمية حول حقوق الإنسان وحمايتها، فقد حضره ممثلون عن 172 دولة إلى جانب مراقبين عن 95 منظمة وهيئة وطنية لحقوق الإنسان، و840 منظمة غير حكومية (عكس ما حصل تماما في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 م الذي حضرته 56 دولة فقط)، حيث وافق المؤتمر على أن تُعدّ الديمقراطية أساس شرعية الحكم ما دامت توفر النظام السياسي الأفضل الذي يقدّم ضمانات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وقد عكس الحوار والجدل الذي ساد في هذا المؤتمر طبيعـة التغير الذي طرأ على السياق الذي تعالج فيه قضايا حقوق الإنسان مقارنة بمرحلة الحرب الباردة، فقد توارى الجدل حول مدى أسبقية حقوق الشعوب على حقوق الإنسان الذي كان يعكس الصراع التقليدي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ودول العالم الثالث.

من خلال هذا يعتبر مؤتمر فيينا لسنة 1993 مؤسّسا لنقلة نوعية في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية -المفاهيم والآليات-،حيث أنه اختزل مجهـودات وتجارب الإنسانية على مدى عدة عقود (1948-1993) لرصد جهود وآليات تكرس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كأولوية مطلقة بالنسبة للمجتمع الدولي، وكان منتظرا أن يشهد المؤتمر العالمي بفيينا جدلا على أكثر من مستوى بشأن حماية وصيانة

حقوق الإنسان في العالم في ظل تنوع الخلفيات الحضارية والسياسية والثقافية لأطراف المؤتمر من الحكومات، وعلى اختلاف مصالحهم من جهة، وتبعا للحضور المكثف للمنظمات غير الحكومية وأداءها القيم والثمين من جهة أخرى، إلا أنّ مؤتمر فيينا أفضى إلى حسم مسألة عالمية حقوق الإنسان[1].

أولا: التأكيد على عالمية حقوق الإنسان

أصبح يُنظر للحقوق والحريات على أنها لم تعد موضوعا داخليًا بحتا يخضع لهيمنة الدولة فقط، وإنما كقضية دولية تتجاوز السيادة القومية وتجعل من الإنسان شخصا دوليًا، فهي إذا أمر دولي يهم الجماعة الدولية بأسرها، ويمكن القول بأن الإنسان أصبح يتمتع بقدر من الشخصية الدولية يسمح له بأن يدافع عن حقوقه في وجه دولته نفسها، لكون هذه الحقوق حقوقًا دولية تقيد من سيادة دولته[2]، كما يمكنه أيضا أن يدافع عنها على المستوى الدولي. فمؤتمر فيينا أفضى إلى حسم مسألة عالمية حقوق الإنسان وأكّد من جديد على التزام جميع الدول رسميا بالإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بتعزيز احتراما لحقوق والحريات الأساسية للجميع، ومراعاتها وحمايتها على الصعيد العالمي، وفقا لميثاق منظمة الأمم المتحدة والمواثيق ذات الصلة، ووفق القانون الدولي، ولا تقبل الطبيعة العالمية لهذه الحقوق أي نقاش، وفي هذا الإطار يعتبر تعزيز التعاون الدولي في

1- ـــــــــــــــــــــــ،"القضاء الدولي في مجال حقوق الإنسان"،[تاريخ دخول الموقع: 2016/02/26] .
http://www.forum.ennaharonline.com/thread580.html

2- سليم نجيب، "عالمية حقوق الإنسان"، [تاريخ دخول الموقع: 2016/04/25] .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23542

مجال حقوق الإنسان أساسيا لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة تحقيقا كاملا».[1]

فقد عبّر مؤتمر فيينا 1993 كذلك في (الفقرة 5) من الإعلان الصادر عنه عن حقيقة عالمية حقوق الإنسان[2]، وكان نص الفقرة في صياغته التالية: «جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، ويجب على المجتمع الدولي أن يُعامل حقوق الإنسان على نحوٍ شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز».[3]

أما عن المسؤولية الدولية لحماية حقوق الإنسان، فقد نصت (الفقرة 3) على أنه يجب اتخاذ تدابير دولية فعالة لضمان تنفيذ معايير حقوق الإنسان، وينبغي توفير حماية قانونية فعالة ضد انتهاك هذه الحقوق، وذلك طبقًا لقواعد حقوق الإنسان وللقانون الدولي.

كما ارتبطت عالمية حقوق الإنسان بالتنمية الإنسانية المستدامة من خلال التأكيد عليها في مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان[4]،فنصت (الفقرة 11) من هذا المؤتمر على تضافر جهود جميع الدول في تحقيق التنمية، في حين أنها تيسّر تمتع الإنسان بجميع الحقوق وإزالة العقبات التي تعترضها، وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع التعاون الدولي الفعال لإعمال الحق في التنمية وإزالة العقبات التي تعترضها.

1 - لينا الطبال، الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010)، ص ص80-81.

2 - سعيد كحال، "حقوق الإنسان في ظل التدخل الأمريكي في العراق"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الرشادة والديمقراطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009) ، ص19.

3 - أنظر: "إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر سنة1993"، على الموقع التالي:
http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Vienna.aspx

4 - سامي رعد عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، (الأردن: دار حجلة، 2008)، ص167.

وقد عكس دور الأمم المتحدة تحدياً جديداً للتدخل فيما يعدُّ من الصميم الداخلي للدول من خلال تخطّي مفهوم السيادة، حيث لم تعد مسألة السيادة مطلقة، بل إنها حسب تعبير الأمين العام للأمم المتحدة السابق (بطرس بطرس غالي) «يمكن أن تأخذ أكثر من شكل يؤدي أكثر من وظيفة، فحقوق الشعوب تستند إلى بُعدٍ من السيادة العالمية التي تمتلكها البشرية عامة»، ويُقصد من هذا أنّ مسألة التداخل بين حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية يكمن أساسا في كون هذه الأخيرة هي تنمية القدرات البشرية، والمتمثلة في توسيع الخيارات والفرص حتى يستطيع كل إنسان أن يحيا حياةً تتسم بالكرامة والرفاهية[1].

وتحت شعار عالمية حقوق الإنسان، تمكّن المؤتمر من الوصول إلى حلٍ توافقي بين الدول حول مسألة تناقض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع خصوصيات بعض الدول، وذلك من خلال التركيز على إنسانية الإنسان في إقرار هذه الحقوق دون اللجوء إلى صيغ أخرى تمس بخصوصيات الدول، كما أكد هذا المؤتمر على مراعاة خصوصيات الدول عند تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثانيا: الخصوصيات الثقافية في إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993

كان منتظرا أن يشهد إعلان وبرنامج عمل فيينا جدلا على أكثر من مستوى بشأن حماية وصيانة حقوق الإنسان في العالم، في ضوء تنوع الخلفيات الحضارية والسياسية والثقافية لأطراف المؤتمر من الحكومات وعلى اختلاف مصالحهم من جهة وتبعا للحضور المكثف للمنظمات غير

1 - نفس المرجع، ص168.

الحكومية وأداءها القيم والثمين، من جهة أخرى[1] عمل إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة 1993 دوراً كبيراً في الحد من الخلاف حول عالمية حقوق الإنسان، وصدّ كل التوجهات التي تدّعي بنسبية هذه الحقوق، فقد تمّ تفهّم معظم خصوصيات الثقافية للدول، إلا أنها حاولت أن تركز على إنسانية الإنسان في إقرار هذه الحقوق دون اللجوء إلى فرض أي توجّه ثقافي عليها، كما تمّ التأكيد على أهمية الخصوصيات الثقافية وتنوعها.

فلقد تأكدت أهمية الخصوصيات الثقافية في أكثر من إعلان واتفاقية لحقوق الإنسان سواءً على الصعيد العالمي أو الإقليمي، ولعل إعلان وبرنامج عمل الأمم المتحدة الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد بفيينا سنة 1993 كان الأبلغ من سواه في إقرار هذه الخصوصيات الثقافية دون الانتقاص من عالمية حقوق الإنسان، فقد جاء في (الفقرة الخامسة) من نصه الختامي ما يلي: «مع الإقرار بأهمية الخصوصيات القومية والإقليمية والاختلافات التاريخية والثقافية وبضرورة أخذها في الاعتبار، إلا أن واجب الدول بصرف النظر عن الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية أن تُنمّي وتحمي كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية»[2].

فقد أقرّ إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة 1993 م بالإجماع في (مادته الخامسة) بالتعدد الثقافي والديني وبالنسبية الحضارية، ولكن ليس على حساب حقوق الإنسان[3].

إذ يرحب إعلان وبرنامج عمل فيينا بـ

1 - ـــــــــــــــــــــــــــ، "القضاء الدولي في مجال حقوق الإنسان"، مرجع سابق.
2 - جغام محمد، مرجع سابق ، ص92.
3 - سعد الدين إبراهيم، "الإطار النظري والتطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان"، [تاريخ دخول الموقع: 2016/04/16].
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t400-topic

«السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم في سنة 1993م»، باعتبارها إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بضمان تمتعهم بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وباحترام قيمة وتنوع ثقافاتهم وهوياتهم[1].

وكان نصّ (الفقرة الخامسة) من هذا الإعلان على الشكل التالي:

جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان علي نحوٍ شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز.

وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول.

-بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية– تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

فكونية أو عالمية حقوق الإنسان، لا يمكن أن تخضع لأي استثناء، ولا يمكن إخضاعها للخصوصيات مهما كانت طبيعتها سواءً كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو لغوية أو دينية، فتعتبر حقوق الإنسان واحدة في كل مكان وفي كل محيط، وأنها مقدسة، فالإنسان واحد مهما كان المكان الذي يعيش فيه ومهما كانت الظروف التي يوجد فيها، ومهما كانت الفترة الزمنية التي ينتمي إليها، وهو (الإنسان) من يعتبر غاية الكون، منه تنطلق جميع الأشياء وإليه تعود[2].

1- أنظر "إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر سنة 1993".
2- مصطفى الحسناوي، "حقوق الإنسان بين الكونية والخصوصية"، [تاريخ دخول الموقع: 2016/04/24] .

كما يؤكد إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993(في الفقرة 32) من جديد على أهمية ضمان عالمية حقوق الإنسان الموضوعية وعدم الانتقائية عند النظر في قضايا حقوق الإنسان ويؤكد في (الفقرة 36) كذلك على الدور الهام والبنّاء الذي تؤدّيه المؤسسات الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخاصة بحكم ما تؤديه من وظيفة استشارية لدى السلطات المختصة ومندورٍ في علاج انتهاكات حقوق الإنسان، وفي نشر المعلومات عن هذه الحقوق والتعليم في نفس المجال،

ويشجع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية مع مراعاة «المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية» والاعتراف بأنّ من حق كل دولة أن تختار الإطار الأنسب لاحتياجاتها الخاصة على الصعيد الوطني[1].

ومن خلال عرضنا لمختلف فقرات هذا إعلان يتضح لنا جليا أنه أولى اهتماماً كبيراً بضرورة الاهتمام واحترام الخصوصيات المختلفة للدول أثناء الالتزام بحماية واحترام حقوق الإنسان، كما أنه أعطى للمؤسسات الوطنية الحرية في اختيار الأطر المناسبة حسب خصوصياتها على الصعيد والوطني في تطبيق حقوق الإنسان والسّهر على حمايتها.

وعلى الرغم من أن إعلان وبرنامج عمل مؤتمر فيينا المنعقد في 1993 تجاوز فكرة نسبية حقوق الإنسان، إلا أنه طرح إشكالية تجزئة وترابط حقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس نطرح السؤال التالي: كيف تعامل الإعلان مع هذه المشكلة، وما هي المبررات التي قدمها حول مسألة الترابطية؟.

---

http://likaetarbia.over-blog.com/article-70386271.html

1 - أنظر إلى : "إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر سنة 1993".

ثالثا- الترابطية في حقوق الإنسان

عرفت مسألة الفصل بين مختلف حقوق الإنسان الكثير من الانتقادات إذ لا يمكن أن يتم الاعتراف بحقوق دون أخرى، فالتجزئة التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية كانت من بين الانتقادات التي وجهت لهذه المسألة.

وعلى الرغم من الاعتراف بترابط حقوق الإنسان ببعضها البعض بمناسبة تحضير عهدي الأمم المتحدة سنة 1966 المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة وأنّ هناك من اقترح جمع تلك الحقوق في وثيقة واحدة. كما نجد ذلك الاعتراف أيضا فيما جاء في (الفقرة الـ 13) من «تصريح طهران» الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة سنة 1968[1]، كما نصّت(المادة الأخيرة) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث يؤكد على أنه «ليس في هذا الإعلان نصٌ يجوز تأويله على أنه يخوّل لدولة أو جماعة أو فرد أيّ حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق على حساب احترام حقوق أخرى، باعتبار أن بعض الحقوق مشروطة بحقوق أخرى[2].

كما أن الإعلان حول التنمية الذي أوصت به الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ04/ 12/ 1986 ينصّ على «أن التنمية مسار شامل اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي»، وعليه فإن كل حقوق الإنسان

1- عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص27.
2- هيئة الأمم المتحدة، "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948"، [تاريخ دخول الموقع: 2012/04/20] .
http://ccc.org.qa/materials/laws_2012/30.pdf

وكل الحريات الأساسية مترابطة لا تتجزأ، وأنّ تحقيق وحماية وترقية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تحظى بنفس الاهتمام أو تُولىَ نفس الاستعجالية، وبعبارة أخرى يجب تفسيرها وتطبيقها ككل متناسق لا يتجزأ. إلا أنه على الرغم من هذه الجهود، بقي ذلك التمييز بين كل من هذه الحقوق في إطار الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي[1].

وتأكيداً لذلك يشير أيكهيرست (Akehurst) إلى أنّ الإيديولوجيات والمصالح المتنازعة تجعل من الصعب على الأمم المتحدة أن تصل إلى اتفاق بشأن حقوق الإنسان، فالدول الغربية تتجه إلى تأكيد الحقوق المدنية والسياسية، في حين أنّ الدول الشيوعية والنامية غالباً ما تحاول أن تعرف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تؤدي إلى أن تفرض التزاماً على الدول الصناعية بأن تعطي العون الاقتصادي للدول النامية[2].

ويُقصد من ذلك بأنه كانت هناك اختلافات حول أولوية الالتزام بهذه الحقوق، فالدول الغربية تسعى إلى تكريس الحقوق المدنية والسياسية وضرورة الالتزام بها، والدول الشيوعية والنامية تسعى إلى تكريس والالتزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي، عرفت مسألة حقوق الإنسان نوعا من الانفتاح وكانت هناك بوادر تفاهم عالمية حول إلزامية ترابط حقوق الإنسان، لأنه لا يمكن الفصل بينها سواءً من الناحية العملية أو من الناحية النظرية.

1- عبد العزيز قادري، المرجع السابق، ص28.
2- علي الدين هلال، وآخرون، مرجع سابق، ص225.

من الناحية العملية:

لا يمكن تحقيق بعض الحقوق دون الأخرى، فلو أخذنا الحقوق المدنية والسياسية، نجد أنه لا يمكن للشخص ممارسة هذه الحقوق دون أن يكون له مسكن، فبدون المسكن لا يمكن أن يكون مستقرا في وضعه الاجتماعية مما يؤدي إلى عزوفه عن ممارسة هذا الحق، كما أنه لا يمكنه أن يحمي حياته الخاصة وحياة أفراد عائلته وهو بدون مأوى. وبالعكس أنّ إلغاء الحريات المدنية والسياسية يؤثر سلبيًا في حركية النشاط الاقتصادي والانسجام الاجتماعي.

كما أنّ بعض الحقوق تنتمي إلى أكثر من صنف من أصناف حقوق الإنسان كما رأينا، لكن لا بأس أن نذكر هنا بمثال الحرية النقابية التي هي مرتبطة من جهة بحق العمل وبالحقوق الاجتماعية، لكنها من جهة أخرى تترتب عن الحريات العامة كحرية إنشاء الجمعيات أو التجمع، ونفس الأمر النسبة لحق الملكية الذي هو حق مدني واقتصادي وفردي وجماعي، بل لعل انتماء ذلك الحق إلى أصناف متعددة هو الذي جعله يغيب عن عهدي 1966، رغم وجوده في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948[1].

كما تطرق تقرير التنمية البشرية لعام 2000 إلى فكرة ترابطية حقوق الإنسان، وربط بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان، مستشهداً بقول «ماري روبنسون»[2]، التي ترى بأنّ: «حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ولا يمكن أن نكون انتقائيين، لأنّ الحقوق متشابكة وتعتمد على بعضها البعض، فالتحرر من

1- المرجع نفسه، ص25.
2- المفوضية العليا لحقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة في تلك الفترة.

الخوف والعوز يرتبط بحرية التعبير والمعتقد، والحق في التعليم يرتبط بالصحة، كما أنّ هناك علاقة واضحة ما بين معرفة الأم للقراءة والكتابة وصحة أطفالها».[1]

أما من الناحية النظرية:

فإن ذلك التقسيم يعود إلى النظرة السياسية لدور الدولة، إذ أنّ الحقوق المدنية والسياسية تعد حقوقًا تُواجه بها الدولة (أي تحمي من الدولة)، أما الحقوق الأخرى فتُطلب منها، وهكذا تكون الأولى كحماية من اعتباطية وتعسّف الدولة، والثانية تتم بموجبها مطالبة الدولة بالتدخل لحمايتها ،كما يحدث بالنسبة للضمان الاجتماعي والتعليم.

ويمكن القول أنّ ذلك التقسيم مترتب عن الاختلاف بين النظرة التحررية والنظرة الاشتراكية لدور الدولة، وعندما نتمعن في هذا الأمر نجد أن التقسيم بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، تقسيمٌ مصطنع، أما الحقوق الثقافية فهي مصدر لكل الحقوق الأخرى، التي هي تعبير عن طبيعة الإنسان المشكلة عن طريق الثقافة[2].

وعلى كل ذلك يتأسس مبدأ عدم التجزئة وعدم الفصل بين تلك الحقوق، غير أنّ ما يجب التنبيه إليه هو أن عدم تجزئة حقوق الإنسان لا يعني الخلط والغموض، فعدم الفصل بين الحقوق الإنسان لا يؤدي بالضرورة إلى تركيز السلطة بل إلى الفصل بين السلطات. إنّ الفصل بين السلطات يؤدي إلى التمييز بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الدكتاتورية والشمولية، فالدكتاتورية والشمولية تفصلان بين حقوق الإنسان

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام2000"، نيويورك، 2000، ص37.
2- عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص25.

وتوحّدان السلطة، أما الديمقراطية الحقة فيجب أن لا يفصل بين حقوق الإنسان وتفصل بين السلطات وتوزيعها.

في الأخير ومما سبق تحليله في هذا الفصل لموضوع حقوق الانسان وتأثره بالتجلي الكبير لمظاهر العولمة الكثيفة والتي عجلت بحوكمته ونقل نقاشه من «أكثر» إلى «أفضل» التي نعني بها البحث عن الجودة في الحق لا الكم.

الخاتمــة:

إنّ التطور صفة ملازمة للبشرية إذ لا يمكن للإنسان أن يعيش جامدا في مكان واحد، بل يثابر ويبذل مجهودات طيلة حياته، ومن خلال المثابرة يخلق التطور. فمثابرة الإنسان والتغيير معادلتان طرديتان، بتقدم الأولى تتحقق الثانية، والعكس بالعكس، من هذا المنطلق فإنّ التغيرات التي واجهت الإنسانية لم تكن إلا ثمرة جهد وعمل الإنسان نفسه، والتاريخ لا يصنع الإنسان بل الإنسان هو الذي يصنع التاريخ.

لقد حاولنا في دراستنا هذه بحث مسألة مدى تأثير عولمة في حقوق الإنسان ، متناولين من خلالها الآراء المختلفة عن العولمة ومفاهيمها وانماطها، وتطرقنا كتحصيل حاصل إلى موضوع حقوق الإنسان من خلال خلفياته التاريخية وإيراد تعاريف وإبراز بعض الإعلانات والمواثيق الدولية التي تركت بصمتها على الإنسانية. حيث لم يعد بإمكان الدول التذرع بسيادتها للتستر على انتهاكاتها لحقوق أفرادها القاطنين في حدودها الإقليمية، وبذأت مختلف أدوات العولمة في كشف الستار عن معظم الجرائم المرتكبة ضد الانسانية، ونفس الأدوات أيضا أصبحت كفيلة بتقديم عديد العروض لحل الخلافات وتجنب الانتهاكات وكفالة حقوق الإنسان.

هذا، وبعد تحليلنا للشبكة المعقدة لموضوع دراستنا «**عولمة حقوق الإنسان في عالم ما بعد الحرب الباردة**» عن طريق استكشاف أهم التغيرات التي طرأت عليها، والتي تماشت مع مختلف التطورات الحاصلة في الساحة السياسية الدولية من نهاية الحرب العالمية الثانية والصراع الإيديولوجي إبّان الحرب الباردة، وحركات التحرر العالمية، ثم الدور

الكبير التي لعبته الفواعل غير الدولاتية، إلى غاية بداية التجليات العميقة لظاهرة العولمة والتي أفرزت ظواهر وقضايا سياسية جديدة كالإرهاب، الهجرة السرية، التنمية، الديمقراطية...الخ، من خلال كل ذلك يمكن أن نستنتج ما يلي:

في مجال العولمة، سبب الخلاف الرئيسي بين الباحثين والمفكرين حول مفهوم العولمة في حد ذاته، هو التباعد بين الحضارات والاختلاف بين الإيديولوجيات السياسية والقناعات الفكرية والمجالات البحثية لكل باحث.

- ورغم التجاذبات الفكرية بين العديد من الباحثين والمفكرين والمختصين وغير المختصين فإن المصطلح لا يزال يفتقد إلى تعريف جامع مانع، ورغم التأثيرات الكبيرة لها كعملية على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية و الفكرية ...الخ، إلا أنه لا يزال البعض من الباحثين يناقشون فكرة مدى إيجابية أو سلبية ظاهرة العولمة.

- العولمة بمفهومها الحديث هي ظاهرة جديدة وإن كان لها جذور قديمة أو عميقة في التاريخ، فهي نتاج تطور الإنسان والحضارة الإنسانية بصفة عامة، ونتاج الثورة التكنولوجية والعلمية في عصرنا الحاضر بصفة خاصة.

- إن شبكات الأنترنيت وتكنولوجيا الأقمار الصناعية والتجارة والتعاملات المالية الرقمية التي أثّرت بطريقة مباشرة على كثافة المعرفة وجودتها، هي التي فسحت المجال للخطوة الأولى للتغيير الجذري المتسارع ليس فقط في مجال التكنولوجيا، بل حتى في مجال العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية داخل الدولة الواحدة في المجال الانساني بالخصوص.

- نقلت العولمة أيضا النقاشات في موضوع حقوق الإنسان من النقاشات التقليدية «المطالبة بالحق» إلى «التمكين بالحق في حد ذاته»، بالإضافة إلى ذلك كان للعولمة أيضا الدور الكبير في نقل النقاش أيضا إلى ما يُعرف «بالجودة في طلب الحق».

- كل التغييرات والأحداث التي حصلت وتحصل في عالم اليوم تؤكد في كل مرة بأنّ المركز الدولي للفرد يزداد يوما بعد يوم، حيث وجود قواعد قانونية دولية تخاطب الفرد مباشرة ووجود حقوق للفرد والتزامات عليه، ليس إلا دليلا على اعتبار الفرد شخصا من أشخاص القانون الدولي العام، وأنّ عولمة حقوق الإنسان كفيلة بتفعيل دور الفرد ودمجه في المجتمع الدولي.

أما في مجال حقوق الإنسان، فإن الضبط العالمي لحقوق الإنسان أو ما يصطلح عليه «بالحوكمة العالمية» في الكثير من الأدبيات السياسية ارتبطت بالإنسان ذاته وبصفته عضوا في المجتمع، وهي مفهوم تعددت تعاريفه من كونه علما قائما بذاته، أو بصفته جزءا من القانون الدولي العام، واختلفت تصنيفاته بحسب المعايير المعتمدة في ذلك، كما أنها عرفت تطورا تاريخيا مستمرا، وهذا على المستويين الفكري والقانوني من خلال ما عرفه العالم من مواثيق متعددة إقليمية وعالمية. ونتيجة لهذه السيرورة والتطور، فإن الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان تتنازعها جملة من الخصائص، من الشمولية والعالمية إلى الخصوصية والإقليمية تكريسا لخصوصيات ثقافية وأبعاد حضارية تُميّز كل مجموعة بشرية عن غيرها (ثقافة، دين، إيديولوجيا، نمط حياة وحكم ...).

كما أنّ الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، كانت محل صراعات دائمة مختلفة سواءً إيديولوجية أو دينية أو فكرية فالرأسمالية مثلا كإيديولوجية ليبرالية سعت مند نشأتها إلى الدفاع عن الحقوق الفردية للإنسان من جميع جوانب الحياة إلى درجة الإفراط فيها، مما جعلها عرضة لنقدٍ من مختلف الإيديولوجيات الأخرى خصوصا الاشتراكية، وصل إلى حد نشوء صراع إيديولوجي بينها خصوصا في المبدأ (الفرد/ الجماعة).

بالإضافة إلى ذلك، فقد دخلت مفاهيم الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان عهداً جديداً من التداخل والتفاعل مع مفردات العولمة المختلفة وبأدواتها المتعدّدة، ومن ثَم كانت هناك إفرازات وآثار كبيرة وواسعة عكستها العولمة _ وما تزال _ على ممارسة الإنسان لحقوقه المختلفة. ومن هنا، فإن العولمة، لم تكن تؤثر في إعمال فئة دون أخرى من فئات حقوق الإنسان المختلفة، بل إنّ آثارها امتدت لتشمل الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، وما يعرف «بالحقوق الجماعية للإنسان»، حتى وصل الأمر بالباحثين والمفكرين في هذا المجال بالحديث عن الجيل الرابع لحقوق الإنسان.

من خلال ما سبق تم تأكيد بأن:

- كل الجهود الدولية التي أعقبت الإعلان العالمي كانت لها مساهمة كبيرة في حوكمة عالمية أكثر لحقوق الإنسان. فعالمية حقوق الإنسان تعني امتلاك كل البشر منظومة من الحقوق غير قابلة للتصرف والتي لا يمكن انكارها باعتبارها حقا مكتسبا منذ الولادة، وذلك في حد ذاته إنجاز إنساني كبير يجب التمسك به. أما الخصوصية فليست

مناقضة للعالمية، ولكنها في الأصل إضافة بمعنى: الطريق للوصول بالحوكمة العالمية لحقوق الإنسان إلى أبعد ما يمكن أن يتفق عليه المجتمع الدولي، وهذا على الرغم من الادعاءات التي توجهها بعض الأطراف حول نسبية حقوق الإنسان، إلا أنه أُثبت عالميتها، لأنها تراعي الميزة الإنسانية التي يتميز بها كل إنسان دون مراعاة لخصوصياته الثقافية، وبالتالي فمختلف الخصوصيات هي أمر مُرحّب به، كما أنها تعتبر من الحقوق، ولكل إنسان الحق في الحفاظ على خصوصياته المختلفة.

- يعتبر إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة 1993خطوة جادة ومهمة في تكريس مبادئ حقوق الإنسانية والحرص على عالميتها وعدم قابليتها للتجزئة أو التصرف، كما أنّ للعولمة دور كبير في نقل النقاش حول الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان من حوكمة عالمية أكثر إلى حوكمة عالمية أفضل، تعتمد على الجودة في الحقوق.
- إنّ الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي مارستها القوى العالمية الكبرى بدعوى إحلال الديمقراطية أو الحرب على الإرهاب تدل على أنّ حقوق الإنسان مازالت مجرد شعار، ويتطلب تحقيقها وتكريسها على المستوى الدولي والداخلي مجهودات كبيرة وإرادة سياسية قوية، هذا، وتعتبر مواضيع: الإرهاب، الهجرة السرية، حرية المعتقد، والتنمية وحتى البيئة والصحة، من أبرز مواضيع الضبط العالمي لحقوق الإنسان في الوقت الحالي، والعمل فيها كبير خصوصا في مجال التمكين أولا، وتحقيق الجودة ثانيا.